جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير
قسم: علوم التسيير

العنوان:

# دور التسيير الجبائي في ترشيد القرار التمويلي للمؤسسة الاقتصادية

## –دراسة حالة بمؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن –جيجل–

## DP WORLD

مذكرة مقدمة استكمالا لنيل شهادة ماستر مهني في علوم التسيير

تخصص: التسيير المالي للمؤسسات

*إعداد الطالبتان:
مصمودي كهينة
حواس فريدة

إشراف الاستاذ:
برحال عبد الوهاب

أعضاء لجنة المناقشة:

| | | |
|---|---|---|
| يغني سامية | جامعة الصديق بن يحي | رئيسا |
| برحال عبد الوهاب | جامعة الصديق بن يحي | مشرفا |
| كعواش جمال الدين | جامعة الصديق بن يحي | مناقشا |

السنة الجامعية:2024/2023

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير

قسم: علوم التسيير

العنوان:

# دور التسيير الجبائي في ترشيد القرار التمويلي للمؤسسة الاقتصادية

## –دراسة حالة بمؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن –جيجل–

## DP WORLD

مذكرة مقدمة استكمالا لنيل شهادة ماستر مهني في علوم التسيير

تخصص: التسيير المالي للمؤسسات

*إعداد الطالبتان:

مصمودي كهينة

حواس فريدة

إشراف الاستاذ:

برحال عبد الوهاب

أعضاء لجنة المناقشة:

| | | |
|---|---|---|
| يغني سامية | جامعة الصديق بن يحي | رئيسا |
| برحال عبد الوهاب | جامعة الصديق بن يحي | مشرفا |
| كعواش جمال الدين | جامعة الصديق بن يحي | مناقشا |

السنة الجامعية:2024/2023

# شكر وتقدير

الشكر والحمد لله عز وجل من قبل ومن بعد، نحمده على إعانتنا وتوفيقه لنا

لإتمام هذا العمل.

نرفع جزيل الشكر والعرفان إلى أستاذنا الفاضل "برحال عبد الوهاب" الذي

كان عونا لنا بنصائحه القيمة ومعلوماته النيرة وعلى جم تواضعه نسأل الله تعالى

أن يجزيه عنا خير الجزاء.

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا ولو

بكلمة طيبة أو دعاء خالص.

# ملخص الدراسة

## ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة في إبراز دور التسيير الجبائي ومدى مساهمته في ترشيد القرار التمويلي لمؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن، وتوضيح مختلف التأثيرات الضريبية التي تعتمدها المؤسسة من أجل تمويل نشاطها، وبهدف إبراز أثر التسيير الجبائي على الهيكل التمويلي لمؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن، اعتمدنا على عرض وتحليل القوائم المالية للمؤسسة ومختلف الوثائق المحاسبية الخاصة بها تحليلا ديناميكيا، والذي توصلنا فيه إلى أن المؤسسة تتمتع بنسب سيولة مرتفعة مما يجعلها قادرة على تسديد ديونها القصيرة الأجل وجزء من الديون الطويلة الأجل. على الرغم من مرورها في سنوات كورونا بانخفاض في السيولة نسبة للركود في النشاط الاستثماري في تلك الفترة، إلا أنها استمرت في البقاء والنمو حتى بلغت الذروة في السنتين التي تلت فترة كورونا، كما أن مؤسسة موانئ دبي تعتمد في تمويلها على التمويل الذاتي بالدرجة الأولى والقروض بالدرجة ثانية، كما ساهمت في تحقيق وفورات ضريبية كبيرة من الاهتلاك والمؤونات والاحتياطات ثم تليها القروض، كما لاحظنا في مؤسسة موانئ دبي عدم وجود إدارة مختصة بالتسيير الجبائي بها، ولهذا العمل على تكوين إطارات في جانب التسيير الجبائي، الاهتمام ببعض جوانب النقص في استخدام تكلفة الفرصة البديلة.


**الكلمات المفتاحية:** التسيير الجبائي، القرارات التمويلية، القروض، الاهتلاكات، الوفورات الضريبية.


## Abstract:

This study aims to highlight the role of fiscal management and the extent of its contribution to rationalizing the financing decision of the Dubai Ports World Corporation, Jin jin, and to clarify the various tax impacts that the corporation adopts in order to finance its activity. In order to highlight the impact of tax management on the financing structure of the Dubai Ports World Corporation, Jin jin, we relied on Displaying and analyzing the institution's financial statements and its various accounting documents in a dynamic manner, in which we concluded that the institution enjoys high liquidity ratios, which makes it able to pay its short-term debts and part of the long-term debts. Although it went through the Corona years with a decline in liquidity due to the stagnation in investment activity during that period, it continued to survive and grow until it reached its peak in the two years following the Corona period, and the Dubai Ports Corporation relies for its financing primarily on self-financing and mainly loans. Secondly, it also contributed to achieving large tax savings from depreciation, supplies and reserves, followed by loans. We also noticed in the Dubai Ports Corporation that there is no department specialized in fiscal management, and therefore work must be done to form frameworks in the fiscal management aspect, paying attention to some aspects of the deficiency in the use of opportunity cost. Alternative.


**Keywords** : Fiscal management, financial decisions, loans, depreciation, tax savings.

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات:


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| شكر وتقدير | / |
| ملخص الدراسة | / |
| قائمة المحتويات | / |
| قائمة الجداول | / |
| قائمة الأشكال | / |
| قائمة الملاحق | / |
| مقدمة | أ- ج |
| **الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتسيير الجبائي و القرار التمويلي** | |
| تمهيد | 5 |
| المبحث الأول: الأدبيات النظرية للدراسة | 6 |
| المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التسيير الجبائي | 6 |
| المطلب الثاني: عموميات حول قرار التمويل | 13 |
| المطلب الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي وقرار التمويل | 25 |
| المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة | 31 |
| المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بالتسيير الجبائي | 31 |
| المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بقرار التمويل | 33 |
| المطلب الثالث: الدراسات التي تناولت العلاقة بين التسيير الجبائي وقرار التمويل | 35 |
| خلاصة الفصل | 36 |
| **الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية** | |
| تمهيد | 38 |
| المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة | 39 |
| المطلب الأول: تقديم مختصر لمؤسسة موانئ دبي العالمية. | 39 |
| المطلب الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة. | 41 |
| المبحث الثاني: عرض وتحليل الوضعية المالية لمؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن. | 42 |
| المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن. | 42 |
| المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي. | 54 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث: تحليل الوضعية المالية باستخدام النسب المالية. | 57 |
| المطلب الرابع: تحليل أثر التسيير الجبائي في صناعة قرار التمويل. | 62 |
| خلاصة الفصل | 72 |
| الخاتمة | 74 |
| قائمة المراجع | 79 |
| الملاحق | / |

# فهرس الجداول

## فهرس الجداول:

### قائمة الجداول:


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | جانب الأصول للميزانيات المالية للسنوات(2018- 2020) | 43 |
| 02 | جانب الأصول للميزانيات المالية للسنوات(2021- 2023 ) | 44 |
| 03 | جانب الخصوم للميزانيات المالية للسنوات(2018-2020) | 45 |
| 04 | جانب الخصوم للميزانيات المالية للسنوات(2021-2023) | 46 |
| 05 | جانب الأصول للميزانيات المالية المختصرة للسنوات(2018-2020) | 47 |
| 06 | جانب الخصوم للميزانيات المالية المختصرة للسنوات(2020-2018) | 48 |
| 07 | جانب الأصول للميزانيات المالية المختصرة للسنوات(2021-2023) | 48 |
| 08 | جانب الخصوم للميزانيات المالية المختصرة للسنوات(2021-2023) | 49 |
| 09 | جدول حسابات النتائج للسنوات (2018-2020 ) | 51 |
| 10 | جدول حسابات النتائج للسنوات (2021-2023) | 52 |
| 11 | تطور رأس المال العامل من أعلى الميزانية لمؤسسة ميناء دبي العالمية بجيجل للفترة من(2018 -2023) | 54 |
| 12 | احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة ميناء دبي العالمية بجيجل للفترة من(2018 - 2023) | 55 |
| 13 | الخزينة لمؤسسة ميناء دبي العالمية بجيجل للفترة من(2018 -2023) | 56 |
| 14 | المؤشرات المالية الأخرى لمؤسسة ميناء دبي العالمية بجيجل للفترة من(2018 - 2020) | 56 |
| 15 | المؤشرات المالية الأخرى لمؤسسة ميناء دبي العالمية بجيجل للفترة (2021 - 2023) | 59 |
| 16 | نسب السيولة للسنوات (2018-2023) | 57 |
| 17 | نسب الهيكل المالي للسنوات (2018-2023) | 58 |
| 18 | تطور التمويل الذاتي لمؤسسة ميناء دبي العالمية بجيجل للفترة من(2023- 2018) | 59 |
| 19 | نسب المردودية لمؤسسة ميناء دبي العالمية بجيجل للفترة (2018-2020) | 60 |
| 20 | نسب المردودية لمؤسسة ميناء دبي العالمية بجيجل للفترة (2021-2023) | 61 |
| 21 | الوفر الضريبي الناتج عن المؤونات لمؤسسة ميناء دبي العالمية بجيجل للفترة | 64 |

| | | |
|---|---|---|
| | من(2018 – 2023) | |
| 22 | الوفر الضريبي الناتج عن الإهتلاكات لمؤسسة ميناء دبي العالمية بجيجل للفترة من(2018–2023) | 64 |
| 23 | الوفر الضريبي الناتج عن الاحتياطات لمؤسسة ميناء دبي العالمية بجيجل للفترة من(2018 –2023) | 65 |
| 24 | النتيجة الصافية بعد الضرائب | 65 |
| 25 | حساب التمويل الذاتي في وجود الضرائب | 66 |
| 26 | حساب التمويل الذاتي في غياب الضرائب | 66 |
| 27 | قيمة الأموال الخاصة في وجود الضرائب | 66 |
| 28 | قيمة الأموال الخاصة في غياب الضرائب | 66 |
| 29 | قيمة مصادر التمويل الداخلية في غياب ووجود الضرائب للفترة(2021–2023) | 67 |
| 30 | الوفر الضريبي الناتج عن المصاريف المالية لمؤسسة ميناء دبي العالمية للفترة (2018–2023) | 68 |
| 31 | دور العامل الضريبي في تحقيق وفورات بديلة(الإهتلاكات) | 69 |
| 32 | دور العامل الضريبي في تدنية تكلفة الديون | 70 |

# فهرس الأشكال

## فهرس الأشكال:


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | مصادر تمويل المؤسسة | 15 |

# فهرس الملاحق

## فهرس الملاحق:


| رقم الملحق | عنوان الملحق |
|---|---|
| 01 | الميزانية المحاسبية جانب الأصول للفترة (2018-2023) |
| 02 | الميزانية المحاسبية جانب الخصوم للفترة (2018-2023) |
| 03 | جدول حسابات النتائج للفترة (2018-2023) |
| 04 | جدول الإهتلاك للفترة (2018-2020) |
| 05 | جدول الإهتلاك للفترة (2020-2023) |

# مقدمة

**مقدمة:**

إن للجباية دور هام في تحقيق أهداف السياسة المالية باعتبارها أحد أدواتها، حيث تعتبر الاقتطاعات الضريبية من العناصر المؤثرة في توجيه النشاط الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، واختيار الهيكل التمويلي الأنسب للمؤسسة من خلال تمكينها من الاستفادة من مختلف الخيارات الضريبية المتاحة واختيار أفضل الطرق والخيارات الجبائية وتوظيفها لصالح المؤسسة بالالتزام بقواعد التشريع الجبائي، كما أن نجاح وبقاء واستمرار المؤسسة الاقتصادية مرهون بمدى قدرة وكفاءة المسير في صنع القرارات المهمة خاصة ما تعلق بالقرارات التمويلية، التي يتوقف عليها تعظيم وتدنية التكاليف إلى أدنى قدر ممكن، ولن يتحقق ذلك دون إدراك المسير لجميع العوامل المؤثرة على صنع هذه القرارات، ويعد العامل الجبائي أحد هذه العوامل لذلك لابد من إدراجه في عملية اتخاذ القرار وهو ما يصطلح عليه التسيير الجبائي، ومهمة المسير الجبائي في مرحلة التمويل هي المساعدة على اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسة، وذلك بالبحث عن مختلف طرق التمويل التي تساعد على تحقيق الوفورات الضريبية وتخفض من الوعاء الجبائي، واختيار مصادر التمويل التي تخلق وفورات ضريبية من خلال الفوائد التي تدفعها المؤسسة على القروض، والحصول على أكبر تحفيزات جبائية إذا كان التمويل عن طريق الأموال الخاصة.

**1- إشكالية الدراسة:**

على ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

**ما دور التسيير الجبائي في ترشيد القرار التمويلي للمؤسسة الاقتصادية؟**

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن الاستعانة بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتسيير الجبائي وماهي أهميته بالنسبة للمؤسسة؟
- واقع ومكانة التسيير الجبائي داخل المؤسسة محل الدراسة؟
- ماهي أهم مصادر التمويل في المؤسسة محل الدراسة؟
- كيف يساهم التسيير الجبائي في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة محل الدراسة؟

**2- فرضيات الدراسة:**

للإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية تم وضع مجموعة من الفرضيات يمكن إثباتها أو نفيها من خلال الدراسة التي سنقوم بها وهي كالتالي:

- **الفرضية الأولى:** تتمتع شركة موانئ دبي العالمية بوضعية مالية مريحة خلال فترة الدراسة.

- **الفرضية الثانية:** يساهم التسيير الجبائي في تحقيق مكاسب تتفاوت حسب مصدر التمويل الذي تلجأ إليه المؤسسة في ظل القيود المحيطة بها.
- **الفرضية الثالثة:** تستفيد المؤسسة محل الدراسة بنسبة ضئيلة من التسيير الجبائي في ترشيد القرار التمويلي.

**3- أهمية الدراسة:**

- تتجلى أهمية موضوع البحث الذي بين أيدينا كون التسيير الجبائي من أحدث المواضيع في المجال الجبائي، إلا أنه لم يكن ضمن الأولويات لدى المؤسسة الاقتصادية ولم يحظى بالاهتمام الكافي.
- أهمية السياسة الجبائية في المؤسسة الاقتصادية ودورها في اختيار المصادر التمويلية الضرورية للنشاط بأقل التكاليف الممكنة فالأداء الإيجابي يتوقف على قدرة مسيري المؤسسة من تشكيل التوليفة المثلى للهيكل المالي، ومدى استخدام المصادر التمويلية المتاحة أمامها بكيفية تكافئ دوران أصلها الاقتصادي، بما يضمن تشكيل الثروة والرفع من قيمة المؤسسة بشكل عام.

**4-أهداف الدراسة**

يمكن تلخيص أهم الأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها فيما يلي:

- توضيح ماهية التسيير الجبائي ودوره.
- التعرف على مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسة محل الدراسة.
- التعرف على الوضعية المالية لمؤسسة موانئ دبي العالمية.
- التعرف على مدى قيام المؤسسة بتطبيق التسيير الجبائي في منظوماتها التسييرية.
- التعرف على التأثيرات الضريبية على المصادر التمويلية في مؤسسة موانئ دبي العالمية.
- تقديم توصيات للمؤسسة بناءً على النتائج المتحصل عليها لتعزيز مكانة التسيير الجبائي في المؤسسة وتوظيفه في اتخاذ القرار التمويلي.

**5- منهج وأدوات الدراسة**

لمعالجة إشكالية البحث فقد تم الاستعانة بالمناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي عند عرض مختلف التعاريف والمفاهيم فيما يخص الجزء النظري والمنهج التحليلي من خلال تحليل النتائج المتحصل عليها، اعتمادا على منهج دراسة حالة وهذا من خلال إسقاط الجزء النظري على الواقع.

**6- أسباب اختيار الموضوع**

- ارتباط الموضوع بالتخصص التسيير المالي للمؤسسات.
- قلة الدراسات والأبحاث التي تناولت التسيير الجبائي وأثره على ترشيد القرار التمويلي للمؤسسة.
- أهمية التسيير الجبائي على مستوى المؤسسة محل الدراسة.

**7- حدود الدراسة**

للإجابة على الإشكالية من أجل التوصل إلى النتائج فإن الدراسة ارتبطت بحدود مكانية وزمانية:

- الحدود المكانية: تمت دراستنا على مستوى مؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن.
- الحدود الزمانية: الفترة الزمنية التي تم فيا معالجة الإشكالية والمنحصرة ما بين مارس 2024 إلى ماي 2024.

**8- هيكل الدراسة**

من أجل معالجة الموضوع والإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة قمنا بتقسيم اداسة إلى فصلين (نظري وتطبيقي)، اعتمادا على طريقة (IMRAD ).

حيث تم التطرق إلى الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة، والذي يشتمل مبحثين:

المبحث الأول تحت عنوان الأدبيات النظرية للدراسة، وقد اشتمل على ثلاث مطالب: المطلب الأول دراسة مفاهيم أساسية حول التسيير الجبائي، والمطلب الثاني عموميات حول قرار التمويل والمطلب الثالث العلاقة بين التسيير الجبائي وقرار التمويل. أما في المبحث الثاني تضمن الأدبيات التطبيقية للدراسة، تطرقنا فيه إلى مجموعة من الدراسات السابقة لمتغيرات الدراسة منها العربية والأجنبية.

أما الفصل الثاني فيتضمن الدراسة الميدانية وقد قمنا فيه بتقديم مكان المؤسسة محل الدراسة والطريقة والأدوات المستخدمة، عرض وتحليل وضعيتها المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وفي الأخير قمنا بتحليل أثر التسيير الجبائي في صناعة قرار التمويل بمؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن.

# الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتسيير الجبائي والقرار التمويلي

تمهيد

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للدراسة

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة

خلاصة الفصل

**تمهيد:**

يلعب التسيير الجبائي دورا مهما في ترشيد قرار التمويل للمؤسسة الاقتصادية، حيث أن استمرارها ونموها مرهون بقدرة وكفاءة المسير في صنع القرارات المهمة خاصة ما تعلق منها بالقرارات التمويلية، والتي يتوقف عليها تعظيم العوائد وتدنية التكاليف إلى أدنى قدر ممكن ولن يتحقق ذلك دون إدراك المسير لجميع العوامل المؤثرة على صنع هذه القرارات، وهدف المسير الجبائي هو تعظيم الاستفادة من التحفيزات وتحقيق الأمن الجبائي و تجنب الخطر الجبائي الذي ينعكس بشكل مباشر على المردودية المالية للمؤسسة بسبب تحملها تكاليف جبائية إضافية لعدم تقيدها بالتشريعات . وهو ما يؤدي إلى إضعاف قدرتها التنافسية، ويقلل من هوامش الربح لديها، وينعكس ذلك على قدرتها التمويلية ويحد من إمكانية توسعها.

## المبحث الأول: الأدبيات النظرية للدراسة

إن اهتمام المؤسسة بتسيير جبايتها وأخذ المسير الجبائي للعامل الجبائي بعين الاعتبار في قراراته الهادفة إلى توفير الأموال اللازمة لتمويل المؤسسة، هنا تظهر أهمية العامل الجبائي في ترشيد القرار التمويلي للمؤسسة.

### المطلب الاول: مفاهيم أساسية حول التسيير الجبائي

سنتناول في هذا المطلب مفهوم التسيير الجبائي ومجمل الخصائص المميزة له، كما نتناول الأهداف التي يصبو إلى تحقيقها التسيير الجبائي في المؤسسة، وكذلك تحديد أسس ومراحل وقيود التسيير الجبائي، وذلك من خلال الفروع الموالية.

**1- مفهوم التسيير الجبائي:** التسيير الجبائي :"فرع من فروع التسيير المالي ويعني إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار، ويهدف إلى تمكين المؤسسة التكاليف الجبائية، وتجنب المؤسسة التكاليف الجبائية الإضافية من خلال قدرة المسير على انتقاء أحسن الطرق والاختيارات الجبائية وتوظيفها لفائدة المؤسسة في ظل الالتزام بقواعد التشريع الجبائي[1]، وبالتالي هو وسيلة لترشيد القرار".

كما يعرف Mouric Cozian التسيير الجبائي بأنه: "مزيج بين السلوك القانوني والجبائي وعلم التسيير، يتعلق بتسيير المتغير الجبائي في المؤسسة في جميع مراحل دورة حياتها ولذا هي تسعى إلى تعظيمه بدون الخروج عن الإطار القانوني"[2].

نلاحظ من التعاريف المذكورة أنها تشير إلى ما يلي:

- ✓ التسيير الجبائي ممارسة قانونية مادامت المؤسسة تراعي النصوص التشريعية الجبائية، وتؤدي الالتزامات التي تفرضها عليها هذه الأخيرة، وهي نقطة هامة للغاية، بحيث تشكل جوهر الفرق بين التسيير الجبائي وكل من الغش والتهرب الجبائي.

[1] – الحواس زواق: "فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسة، جامعة مسيلة، 03أفريل 2009، ص2.

[2] –كويدمي محمد أمين، بن عودة أمال: "دور استراتيجية التسيير الجبائي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية"، دراسة حالة عينة من المكلفين بالجباية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة(الجزائر)المجلد12،العدد01،2023/06/01، ص235.

✓ التسيير الجبائي يختلف من مؤسسة لأخرى (التسيير الجبائي للمجمعات يختلف عن التسيير الجبائي للشركة) وفي نفس المؤسسة تبعا للظروف التي تعيشها (هدف التسيير الجبائي لن يكون في جميع الحالات تخفيض العبء الضريبي للمؤسسة)[1].

ومما سبق يمكن القول أن التسيير الجبائي يقوم على معالجة وترتيب الأمور المالية للمؤسسة بالطرق التي تؤدي إلى الاستفادة من المزايا والحقوق التي يمنحها القانون، والعمل على الأخذ بالمنافذ القانونية التي لا يترتب على المؤسسة أية تكاليف في حالة استغلالها لها، وأيضا الاستفادة من أية مخالفات قانونية تكون تكاليفها أقل من المنافع التي تتحصل عليها بسبب ارتكابها لمخالفة ما[2].

**2- خصائص التسيير الجبائي:**

**2-1- استعمال الوسائل المشروعة قانونا:** إن من خصائص التسيير الجبائي استعماله للوسائل المتاحة من طرف التشريع الجبائي لتحقيق الوفورات الجبائية وهنا يجب التمييز بين التسيير الجبائي وكل من:

- **التهرب الضريبي:** التهرب الضريبي في القانون الجبائي الجزائري هو: "كل عمل أو تصرف يقوم به المكلف بالضريبة يكون الهدف من وراءه التخلص أو التملص من دفع الضريبة وفق الشروط والآجال المنصوص عليها قانونا سواء كان هذا التخلص جزئيا أو كليا، ودون أن يتضمن هذا التملص من دفع الضريبة تدليسا أو اختيار".[3]
- **الغش الضريبي:** حسب وجهة نظر المشرع الجبائي الجزائري:" كل مخالفة واضحة وصريحة للقانون الجبائي، باستعمال طرق تدليسية من أجل التخلص من دفع الضريبة سواء بشكل كلي أو جزئي".

**2-2- التسيير الجبائي:** يفترض التسيير الجبائي وجود تحليل عقلاني للتشريعات من أجل تحسين وإيجاد مختلف الخيارات الممنوحة من طرف المشرع، وبالتالي فإن من بين مميزات التسيير الجبائي أية ممارسة قانونية بعيدة كل البعد عن الغش الضريبي كما أنها تختلف عن التهرب الضريبي مع الإقرار بوجود غموض في بعض التشريعات الجبائية تجعل الحاجز الفاصل بين التهرب والتسيير الجبائي بسيط للغاية.

---

[1] – محمد عادل عياض: "محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثره على المؤسسات"، حالة شركات الأموال في التشريع الجبائي الجزائري، مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع إدارة الأعمال، جامعة ورقلة،2003/2002، ص3.

[2] – محفوظ خويرة: "التخطيط الضريبي في الشركات المدمجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجيستير، دراسة ميدانية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006، ص ص28-29.

[3] – لواج عبد الرحيم: "فعالية الرقابة الجبائية في تقويم التصريحات الجبائية"، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية جيجل، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في شعبة علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، 2016/2015، ص61.

إذا كانت إدارة الضرائب تحارب كل من الغش والتهرب الضريبي لأنها ممارسات غير مشروعة تهدف إلى تجنب دفع الضريبة إلا أنها بالمقابل تقر وتعترف بالتسيير الجبائي للمؤسسة.

**2-3- القرار الطوعي للتسيير الجبائي:** إن اتخاذ القرار يعني الاختيار الحذر من جانب الإدارة أو متخذ القرار، لتصرف معين دون أخر من بين أكثر تصرف يمكن اتخاذه.

**2-4- قرارات قانونية أو جبائية:** هي قرارات ترتكز على أفعال ذات طبيعة جبائية أو قانونية والتي تترك لاستغلال هامش التصرف الجبائي للقواعد الجبائية التي تخضع لها المؤسسة وهذا للوصول إلى حل جبائي.

**2-5- قرارات خارجة عن المجال القانوني والجبائي:** هي قرارات تخص تسيير أثار الضريبة في حد ذاتها حيث أنها قرارات تخرج عن الميدانين القانوني والجبائي أي المسيرين لا يسعون من وراء هذه القرارات الوصول إلى أحسن حل جبائي بل يسعون إلى أثار ونتائج مثلى كحل جبائي معطى سابقا.

**3- أهمية التسيير الجبائي:**

يعتبر التسيير الجبائي عملية ضرورية للمؤسسة باعتبار الجباية عبئ ضريبي على المؤسسة ومن ثم فإن على المسيرين استخدام مختلف الوسائل والطرق المتاحة من أجل التقليل من هذا العبء، وبالتالي فإن انتهاج المؤسسات لنظام التسيير الاستراتيجي يمكن من:

- ✓ وضوح الرؤية المستقبلية واتخاذ القرارات الاستراتيجية، إذ أثبتت الدراسات أن المؤسسات التي تهتم بصياغة استراتيجية ناجحة ليس فقط لأنها تملك موارد مالية ولكن أيضا لقدراتها على اتخاذ قرارات فعالة بسبب دقة المعلومات.
- ✓ الالتزام بالواجبات الجبائية المنصوص عليها في التشريع الضريبي.
- ✓ تفادي الأعباء الضريبية الإضافية مثل(غرامات التأخير، عقوبات....إلخ).
- ✓ يساعد التسيير الجبائي على إيجاد خطة هادفة داخل المؤسسة، وتحديد خطوات العمل.
- ✓ الاستفادة من المزايا الممنوحة من طرف القانون الجبائي.
- ✓ تحسين نتائج المؤسسة، وزيادة مردوديتها.
- ✓ تجنب الازدواج الضريبي على المؤسسة[1].

[1] – نور الدين بعيليش، قداري زرباني: "فعالية المراجعة الجبائية في الرفع من كفاءة التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية لعينة من المراجعين في الجانب الشرقي الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، 2022، ص 252.

**4- أهداف التسيير الجبائي:**

يهدف التسيير الجبائي إلى:

**4-1- تحقيق الأمن الجبائي:** يعتبر تسيير الخطر الجبائي الخطوة الأولى لكل تسيير جبائي، هدفه تحقيق الأمن الجبائي.

إن تسيير الخطر الجبائي يهدف إلى تحديد الاحتياطات اللازمة لتفادي هذا الخطر وتتمثل في اتخاذ الإجراءات الوقائية التالية:[1]

- احترام القواعد الجبائية المتعلقة بالتصريح واحترام اجال الدفع.

- إن توكيل مهمة التسيير الجبائي لمختص يلم بقواعد الضريبة وإنشاء خلية جبائية مكلفة بالتحسين الدائم للتسيير الجبائي واستغلال الإمكانيات المتاحة في ميدان الجباية.

- القيام بإجراءات المراقبة الجبائية الداخلية وتطوير مهمة المراجعة الجبائية.

- إنشاء قاعدة بيانات تسمح بمعالجة المعلومات وإطلاع المسيرين على المستجدات في المجال الجبائي.

**4-2- التحكم في العبء الضريبي:** يتجلى هذا التحكم في ثلاثة أشكال[2]:

- العمل على تخفيض الضريبة.

- تأجيل دفع الضريبة من أجل الاستفادة وفورات مالية تعزز وضعية الخزينة.

- الرفع من العبء الضريبي من أجل الامتناع عن الاستفادة من امتياز جبائي وذلك من أجل تحقيق أهداف تسييرية معينة، مثل ذلك عدم حساب الإهتلاكات في مستواها الأقصى المسموح به قانونا وذلك بهدف توزيع الأرباح.

**4-3- ضمان فعالية جبائية:** يمكن تحقيق هذا الهدف بصورة مباشرة، وتتحقق الفعالية الجبائية المباشرة من خلال استغلال المؤسسة لمختلف الحوافز والتفضيلات الجبائية المتاحة لها في الوضع القانوني الذي هي فيه، مما يسمح لها بتحقيق وفورة مالية مباشرة.

[1]- بن سويسي حمزة، عبد الوهاب سليماني:" دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية"، جامعة أدرار، مجلة، مجلد 13، العدد 15، 14/ 06/ 2018، ص697.

[2]- محمد عادل عياض: "محاولة التسيير الجبائي أثاره على المؤسسات حالة شركة الأموال في التشريع الجبائي الجزائري"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2002، ص8.

أما الفعالية الجبائية غير المباشرة فهي تتحقق من خلال تلك الخيارات القانونية المختلفة يمكن للمؤسسة اعتمادها، فالتشريعات الجبائية والتجارية تسمح في العديد من الأحيان بهامش من الحركة نتيجة تعدد الخيارات أو نتيجة سكوت القانون عن بعض الأمور[1].

**4-4- خدمة استراتيجية المؤسسة[2]:**تحديد الشكل القانوني واختيار المكان الجغرافي للنشاط وأشكال التمويل.

**5-أسس ومراحل التسيير الجبائي:**

**5-1-أسس التسيير الجبائي:** يستند التسيير الجبائي على المبادئ التالية:

* اختيار الطريقة الأقل تكلفة عن طريق استغلال نقاط الضعف أو الفراغات المتواجدة في التشريعات الجبائية حيث يعتبر التهرب في هذه الحالة ضمن الواجبات الجبائية للمسير.

* التسيير الجبائي يمثل المستوى الأعلى لاستعمال الجباية، فالمسيرين لهم الحق في استخدام ذكائهم للمفاضلة بين الاختبارات الجبائية الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، بهدف اختيار طريقة الإخضاع الأقل تكلفة من وجهة النظر الجبائية في ظل الخضوع للضرائب المفروضة من قبل التشريعات.

* يستمد التسيير الجبائي فعاليته في توظيف سياسة التحفيز الضريبي في ترشيد قرارات المسير من خلال ارتكازه على:

* أهمية الضريبة في حياة المؤسسة، والتي تترجم في الحجم المالي الذي تتحمله المؤسسة، ولهذا نجد كل قرار يتخذه المسير هو حامل لتأثير جبائي يتجسد دائما في حجم مالي.

* تبني التشريعات الجبائية لبعض الإجراءات التي توفر للمؤسسة بعض الهوامش للتحرك الجبائي مما يمكن المسير من المفاضلة بين الاختبارات الجبائية المتعددة[3].

**5-2- مراحل التسيير الجبائي:**

الهدف هنا محاولة توضيح المراحل التي يتم من خلالها تسيير الجانب الجبائي للمسائل التي ستكون موضوع اتخاذ القرار في المؤسسة، خاصة وأنه من الضروري دمج الجباية ضمن معطيات بيئة المؤسسة.

[1] – بن عودة آمال، ونادي رشيد: "مساهمة التسيير الجبائي في تعزيز تنافسية المؤسسات الاقتصادية، مجلة الدراسات الجبائية"، المجلد 10، العدد01، 28-07-2021، ص111.

[2]– صابر عباس:" أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2012، ص15.

[3] – سليماني عادل: "محاضرات التسيير الجبائي، كتاب في العلوم الاقتصادية"، جامعة الجلفة، الجزائر، 2022، ص 38.

ويمر التسيير الجبائي بالمراحل التالية[1]:

**5-2-1- تشخيص المشكلة وتحديد الهدف:** هذه الخطوة الأولى في اتخاذ القرار، وهي ليست من اهتمامات التسيير الجبائي إذا لم يكن المشكل المطروح ذا طبيعة جبائية، إذ يتمثل دور المسير الجبائي في التركيز على دراسة الجانب الجبائي للبدائل المتاحة، فقد يكون المشكل المطروح أمام المسير هو طريقة تمويل استثمار معين، فخيارات التمويل أمامه عديدة: اقتراض، تمويل ذاتي، رفع رأس المال، قرض إيجاري...إلخ.

**5-2-2- جمع المعلومات:** هذه المرحلة مهمة للغاية وتهدف جمع كل المعلومات التي قد تكون لها آثار جبائية مباشرة وغير مباشرة على موضوع اتخاذ القرار، تكمن أهمية هذه المرحلة بأنها هي التي ستؤدي إلى اكتشاف الخيارات الجبائية المتاحة، قوانين مختلف الضرائب، والرسوم، القانون التجاري، قانون الجمارك، قوانين المالية.

**5-2-3- تحديد الخيارات الممكنة:** بعد مرحلة جمع المعلومات يقوم المسير بتحديد الخيارات الجبائية الممكنة من خلال قيامه بعملية بحث صعبة وهامة في آن واحد. فهاته البدائل قد تنتج من:

- الخيارات المتضمنة في الأنظمة التفضيلية والتحفيزية.
- الخيارات الجبائية المباشرة.
- الخيارات الجبائية غير المباشرة أو الضمنية.
- الخيارات القانونية المتاحة والتي لها آثار جبائية مختلفة.

**5-2-4- دراسة قابلية الخيارات للتطبيق:** خلال هذه الخطوة يتم تحديد المزايا والعيوب لكل خيار ممكن، وتستلزم هذه الخطوة مقدرة على التنبؤ بالمستقبل، وعلى التشخيص من أجل إدراك كل مختلف الجوانب الآنية والمستقبلية التي تساعد في تقييم الخيارات الممكنة، لأجل هذا كانت المؤهلات المتعددة للمسير الجبائي ضرورية للغاية. وتفيد هذه الخطوة في إقصاء الخيارات غير القابلة للتنفيذ من كل المراحل القادمة، وفي نهايتها يكون المسير الجبائي قد أدى الجزء المهم من عمله وهو تحديد الخيارات القابلة للتطبيق ليعرضها على متخذ القرار النهائي الذي يقرر أخذها بالاعتبار في اتخاذ القرار.

**5-2-5- ادماج كل خيار قابل للتنفيذ في الدالة الكلية للقرار وتقييمها[2]:** يتم خلال هذه المرحلة دمج كل خيار جبائي قابل للتطبيق في دالة القرار، وبعدها يتم التقييم الكمي والنوعي للدوال المتحصل عليها:

---

[1]- بوعلام ولهي، عثمان محادي:" آثار استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي"، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد04، العدد02، ديسمبر2019، مسيلة، ص ص 203-204.

[2] - محمد عادل عياض: "محاولة تحليل التسيير الجبائي وآثاره على المؤسسات"، مرجع سبق ذكره، ص ص 23، 24.

– النوعي: يتمثل في دراسة مدى التجانس مع أهداف المسير والاستراتيجية الكلية للمؤسسة.

– الكمي: يتم من خلال حساب الإيرادات والتكاليف لكل دالة.

مع التنويه في بعض الخيارات الجبائية يصعب تقييمها كميا في هذه الحال نكتفي بالتقييم النوعي وتحديد آثار هذه الخيارات على الوضعية العامة للمؤسسة.

**5-2-6- اتخاذ القرار:** يكون اتخاذ القرار بناء على التحكيم بين مختلف القرارات المقيمة كما ونوعا والاختيار الأفضل هو الذي يحقق الهدف المرجو من هذا القرار، واتخاذ القرار ليس من اختصاص التسيير الجبائي بل هو نهاية مراحله، لأنه يهدف بالأساس إلى التأكيد على أهمية الجباية في العملية التسييرية.

**6- قيود التسيير الجبائي:** تتمثل قيود التسيير الجبائي في[1]:

**6-1- التكاليف المباشرة:** هي التدفقات النقدية الخارجة التي يتم تكبدها من قبل المسيرين الجبائيين أثناء سعيهم إلى تحقيق أهداف من التسيير الجبائي هذه التكاليف شاملة لتكاليف الضرائب وتكاليف الاستشارات القانونية وقد تتكبد المؤسسات تكاليف جنائية أثناء سعيها لضمان بلوغ الهدف من التسيير الجبائي وهذا يرجع إلى التشريعات والقيود القضائية المتعلقة بالتسيير الجبائي من قبل أطراف كمصلحة الضرائب الحكومية التي قد تطعن في استراتيجيات التسيير الجبائي المنتهجة من قبل المؤسسة وتجرها للمحاكم باستخدام النصوص التشريعية والقضائية وتشمل أيضا التكاليف المرتبطة بالرسوم الضريبية والأتعاب التي دفعت للمحامين والمحاسبين والأطراف الأخرى ذات الصلة.

**6-2- التكاليف الغير مباشرة:** من وجهة نظر سوق رأس المال فإن السعي إلى خفض الدخل الخاضع للضريبة يؤدي حتما إلى خفض قيمة المداخيل المصرح بها والخاضعة للضريبة، ما يؤثر سلبا على تصور المساهمين كما يكشف عن السمعة السيئة للإدارة وسينظر بعدها إلى أرقام تقارير المؤسسة بعد خصم الضرائب بنوع من الشكوك من قبل ذوي المصلحة هذا ما سيقلل من فرص استفادتها من عمليات الإقراض والاستثمار المشترك مع الغير.

**6-3- الاستشارات الضريبية:** حيث يحتاج إلى خبراء يعملون على تقديم استشارات ضريبية وتكون لديهم الكفاءة في تحديد هوية المشكلات التي يتعرض لها عملاؤهم ووسائل علاجها وكيفية تجنب الضريبة دون اللجوء إلى التهرب الضريبي.

[1] – بولحية عفاف، كرمي مليكة، كبيش محمود:" دور التسيير الجبائي في ترشيد القرار التمويلي بالمؤسسة الاقتصادية"، دراسة حالة NOSTRAP، مجلة الدراسات الجبائية، المجلد12، العدد01، 30-06-2023، ص70.

**6-4- الغموض في النصوص الضريبية:** حيث أن الغموض الملازم والكامن في القوانين والنصوص الضريبية قد يتسبب في تصاعد وتيرة الاتهامات بين المكلفين والإدارة الضريبية ومن أمثلة الغموض الضريبي أن تحمل الكلمات أكثر من معنى.

**6-5- الإلمام بالقوانين الضريبية:** فإدارة المشروع تحتاج إلى مسير ضريبي على وعي تام بكافة الأساليب والوسائل التي تخفض من الضريبة المستحقة على المكلف ودون الإخلال بالقوانين وذلك من خلال الإلمام بكافة القوانين الضريبية كأن يقوم بدراسة الإعفاءات والحوافز الممنوحة للمؤسسات وتكوين الشركة ومن تحديد عملياتها على أساسها.

## المطلب الثاني: عموميات حول قرار التمويل

حظيت الإدارة المالية الحديثة كأسلوب لاتخاذ القرارات باهتمام كبير في الفكر المالي المعاصر خاصة في كونه يسعى لتحديد أساس القرارات المالية التي تتضمن التوجه الاستراتيجي للإدارة وبوجه الخصوص الإدارة المالية في المؤسسة، حيث يعتبر قرار التمويل من أهم القرارات الاستراتيجية في المؤسسة وعلى أساسه تتخذ القرارات المالية المناسبة للمؤسسة.

### 1-مفهوم التمويل والهيكل التمويلي ومصادر التمويل:

**1-1- مفهوم التمويل:** انطلاقا من اعتبار المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة ماليا نجمع بين عدة عناصر مادية، بشرية ومالية بغرض إنتاج سلعة (خدمة أو منتج) يمكن بيعها في السوق، هناك العديد من التعريفات للتمويل تتباين من تعريف لأخر:[1]

- ✓ تزويد المؤسسة بالموارد المالية عند الحاجة إليها.
- ✓ عملية تجميع مبالغ مالية وجعلها في حوزة المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة.
- ✓ توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات.
- ✓ توفير الأموال اللازمة لنشاط اقتصادي معين والبحث عن المصادر المناسبة له.
- ✓ البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار بين تلك الطرق أو الحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية واحتياجات والتزامات المؤسسة.

[1] – هالم سليمة:" هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات إدارة الأعمال،2016.2017، ص66.

ونلخص من خلال التعريفات السابقة أن التمويل في المؤسسات هو:" تدبير الموارد المالية اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي للمؤسسة". ومن هنا تبرز لنا أهمية قرار التمويل في :[1]

- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستعملها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات.
- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من مخاطر الإفلاس والتصفية.

**1-2- مفهوم الهيكل المالي:** إن قرار التمويل هو المحدد لهيكل التمويل الخاص بالمؤسسة وهذا من خلال المفاضلة بين مصادر التمويل المتاحة لإدارة المؤسسة، وسوف نتطرق إلى تعريف هيكل التمويل ومصادر التمويل التي تدخل في تركيبته.

يعرف هيكل التمويل للمؤسسة على أنه: "توليفة مصادر التمويل التي اختارتها المؤسسة لتغطية استثماراتها، ويتكون هيكل التمويل للمؤسسة من مجموعة العناصر التي تشكل جانب الخصوم من الميزانية، سواء كانت هذه العناصر طويلة الأجل أم كانت قصيرة الأجل، وسواء كانت أموال مقترضة أو أموال خاصة[2].

تشمل أهمية الهيكل المالي على طريقة التمويل التي تنتهجها المؤسسة، أي على تركيبة المزيج المناسب لمصادر التمويل المختلفة، بهدف تحقيق مردودية مقبولة للمؤسسة مع تدنية تكاليف التمويل، وتعظيم ثروة حملة الأسهم(المالكين)، أي تعظيم قيمة السهم في سوق الأوراق المالية وبالتالي تزيد قيمة المؤسسة، كما يمثل الهيكل المالي أساس استمرار المؤسسة من خلال تمويل أصولها من مصادر متعددة.

**1-3- مصادر التمويل:** لكي تقوم المؤسسة بتمويل استثماراتها، فإنها تستخدم أموالها الدائمة التي تتكون عموما من:

**1-3-1- التمويل الممتلك (داخلي):** يكون عن طريق حقوق الملكية أي الأموال التي تأتي من داخل المؤسسة ويسمى بالتمويل الذاتي والتمويل المشترك، من أهم مصادره: الإهتلاكات، المؤونات، الاحتياطات، الأرباح المحتجزة، الأسهم[3].

---

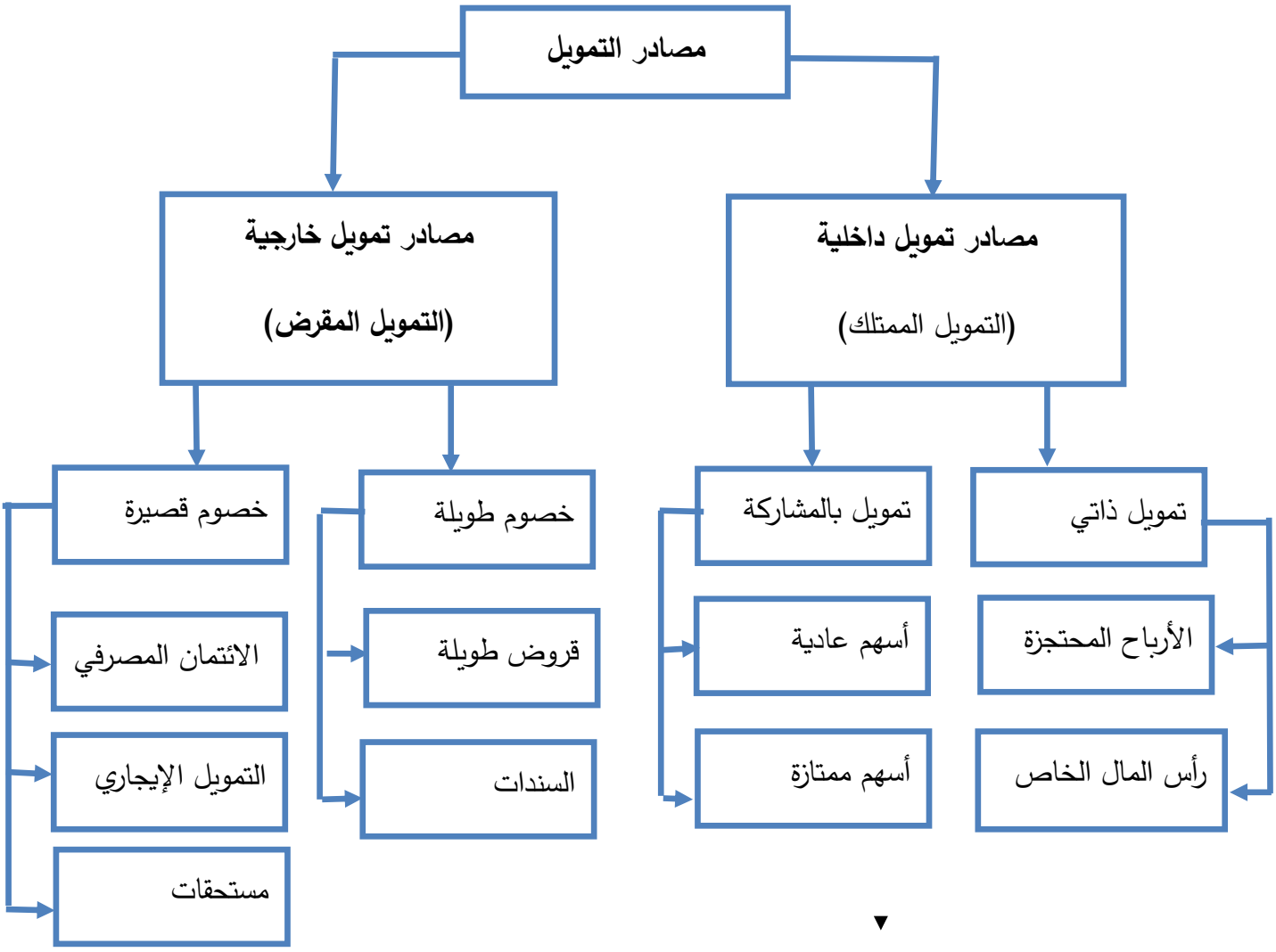
[1] – زنانرة ريمة، العيد شريفة:" مصادر التمويل في المؤسسة والعوامل المؤثرة فيه"، دراسة نظرية، مجلة المالية، المجلد 10، العدد 02، 15-09-2023، ص328.

[2] –عاطف وليم أندروس: "التمويل والإدارة المالية للمؤسسات"، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، دار الفكر الجامعي، 2006، ص401.

[3] –Dov ,o :"Gestion financière de l’entreprise", paris,Dunod,2008,p121.

**1-3-2- التمويل المقترض(خارجي):** يكون عن طريق الاستدانة أي الأموال التي تأتي من خارج المؤسسة، إما عن طريق الرفع من رأس المال، الاقتراض الطويل والمتوسط الأجل أو الإيجار التمويلي ومصادر تمويل القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل[1].

**الشكل رقم (01): مصادر التمويل للمؤسسة**




**المصدر: عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية، دار اليازوري، عمان، الأردن،2009، ص350.**

[1] -Dov, o, op.cit. page122.

**2-مفهوم قرار التمويل:**

يعرف بأنه: "القرار الذي يدور حول كيفية الحصول على الأموال لتمويل الاستثمارات(هيكل التمويل)، أي تحديد تشكيلة التمويل من مصادر التمويل المتاحة المقترضة والممتلكة وأيضا تحديد نسب التمويل من مصادر التمويل قصيرة الأجل ومصادر التمويل قصيرة الأجل ومصادر التمويل طويلة الأجل، وبالتالي تحديد المزيج الأمثل المناسب للتمويل، وكل ذلك يكون في إطار هدفها العام الذي يمثل حصرا في تعظيم القيمة الاقتصادية للمؤسسة"[1].

ويعرف كذلك على أنه: "تلك القرارات التي تتعلق بتحديد وصياغة هيكل التمويل الأمثل، والذي يتحقق من خلال التعرف على عناصر المزيج الأمثل لمصادر تمويل الاستثمارات ونسب كل منها داخل هيكل المؤسسة، والذي تتوصل إليه بعد تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم، وذلك من خلال تحقيق الحد الأدنى لكلفة التمويل الناتج عن اختيار المزيج الأمثل لمصادر التمويل[2].

كما يعرف كذلك بأنه: "القرار المتعلق بكيفية اختيار المصادر التي سوف يتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمؤسسة لتمويل الاستثمار في موجوداتها"[3].

كما يعرف بأنه: القرار الذي يتعلق بأنواع مصادر الأموال وكيفية الحصول والموازنة بين أنواعها المختلفة في سبيل الوصول إلى هيكل رأس المال الأمثل[4].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن قرار التمويل هو مجموعة القرارات التي تهدف للبحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقييم تلك الطرق من أجل الحصول على المزيج التمويلي الأفضل وتخصيص الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية وتمويل احتياجاتها المالية الأساسية بالشكل الأمثل من خلال اختيار التوليفة المناسبة وذلك ضمن القيود المالية التي تفرضها الوضعية المالية والإمكانيات المالية المتوفرة للمؤسسة، ويغطي قرار التمويل ثلاثة أنواع رئيسية من القرارات وهي[5]:

- اختيار الهيكل المالي، أي التوزيع بين الأموال المقدمة من طرف المساهمين والديون المالية.

---

[1] - فاطمة الزهراء قرامز:" المنهج المعاصر للتفكير المالي في المؤسسة الاقتصادية"، مجلة العلوم الإنسانية،المجلد03، العدد2، 01ديسمبر2016، الجزائر، ص312.

[2] - حمزة محمود الزبيدي:" الإدارة المالية المتقدمة"، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص15.

[3]- مفلح محمد الزبيدي:" الإدارة المالية المتقدمة"، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص402.

[4]- محمود جمام، أميرة دباش:" أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية"، دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،المجلد02، العدد02، 25-12-2015، ص71.

[5] - رمضاني العلا، جخيوة الطاهر، بن نوار عمار:" دور الأساليب الكمية في اختيار القرارات التمويلية المتوازنة في المؤسسة الاقتصادية"، مجلة المدبر، المجلد 02، العدد02،02-01-2015، ص126.

– سياسة توزيع الأرباح، أي الاختيار بين إعادة استثمار النتيجة (احتجاز الأرباح)، وبين توزيع الأرباح على المساهمين.

– الاختيار بين التمويل الداخلي (التمويل الذاتي) والتمويل الخارجي (الأموال المقدمة من طرف المساهمين أو الاستدانة المالية).

**3– أهمية قرار التمويل:** تتمثل أهمية قرار التمويل في النقاط التالية:

- ✓ دراسة الحاجة المالية المرتبطة بنشاط المؤسسة طبقا لخطتها الإستراتيجية وذلك لتحديد الوسائل المالية الضرورية لتغطية هذا النشاط والوقت المناسب للحصول عليه.
- ✓ دراسة الإمكانيات المتوفرة لدى المؤسسة على الأموال المطلوبة، بحيث تعمل على مقارنة الاختيارات الممكنة واقتراح أحسن مردودية، أي أقل تكلفة بمراعاة مختلف طرق التمويل حيث تكون في شكل مزيج بين مختلف المصادر.
- ✓ نجد أن قبل عملية التمويل تضع المؤسسة دراسة مستقبلية وذلك بدراسة الوسائل اللازمة لتنفيذ برامج وخطط المؤسسة وهذا شيء جيد ومهم داخل المؤسسة.
- ✓ كلما كان قرار التمويل صائبا كلما زاد من القدرة التنافسية للمؤسسة، حيث تمكنها من استغلال الفرص المتاحة أمامها لتوسيع نشاطها.
- ✓ كما يمكن قرار التمويل من المفاضلة بين سياسة شراء الموجودات كذا بين استئجاره.

**4– خطوات قرار التمويل والعوامل المؤثرة فيه:**

إن تنفيذ وظيفة التمويل يختلف من مؤسسة لأخرى وفقا لاعتبارات كثيرة منها الحجم وطبيعة النشاط والبيئة وغيرها، وهذا يعني أنه من الصعب وضع خطوات موحدة ونموذجية لكل المؤسسات كما تعتمد هذه الأخيرة على مصادر تمويل مختلفة وهذا راجع إلى عدة عوامل.

**4–1– خطوات قرار التمويل:**

إن الخطوات الأساسية التي يمكن أن تضعها مختلف المؤسسات لتنفيذ قرار التمويل تتمثل في ما يلي:[1]

[1]– كنجو عبود كنجو، إبراهيم وهبي فهد: "الإدارة المالية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،1997، ص ص51،52.

**4-1-1-التعرف على الاحتياجات المالية للمؤسسة:**

إن التعرف على الاحتياجات المالية للمؤسسة لا يتم فقط عند التأسيس وبداية عمل المشروع فحسب وإنما يستمر أيضا طالما أن هناك مستجدات يخضع لها المشروع باستمرار ولابد من دراسة ما تحتاجه المؤسسة من أموال في كل مرة لتغطية هذه الاحتياجات.

**4-1-2- تحديد حجم الأموال المطلوبة:**

بعدما يتم التعرف على الاحتياجات المالية تبدأ عملية تحديد كمية الأموال المطلوبة لتغطية هذه الاحتياجات وهذه الخطوة ليست سهلة لأنه من الصعوبة تقدير كمية الأموال بشكل دقيق فقد يتم تقديره دون المستوى أو أقل من المستوى المطلوب ولهذا لابد من تحديد حدين لتمويل أي صفقة أو عملية هما الحد الأعلى والحد الأدنى ومحاولة الالتزام بهاذين الحدين باستناد إلى حساب التكلفة والأصول الرأسمالية وتحديد رأس المال العامل والنفقات الأخرى الضرورية.

**4-1-3- تحديد شكل التمويل المرغوب:**

قد تلجأ المؤسسة إلى الاعتماد على القروض أو إلى إصدار الأسهم والسندات وعادة ما يتم تمويل الأنشطة الموسمية ذات دفعات موسمية وتجدر الإشارة إلى ضرورة عدم الإسراف في إصدار السندات أو الأسهم لأن ذلك يترتب عليه التزامات معينة على المؤسسة وهذا حال القروض أيضا، ولذا تأتي ضرورة التناسب بين مدة التمويل وأسلوب التمويل.

**4-1-4- وضع برنامج زمني للاحتياجات المالية:**

بعد أن يتم تجديد الاحتياجات ومقدارها وشكل التمويل فإنه من الأفضل أن يتم وضع خطة أو جدول زمني لتدفق هذه الأموال تتكبد المؤسسات تكاليف الأموال التي ستكون ضرورية في مرحلة زمنية قادمة، وأثناء وضع الجدول الزمني لابد من الأخذ بعين الاعتبار المدة التي يحتاجها الممول لكي يلبي طلبات التمويل المقدمة من طرف المؤسسة.

**4-1-5- وضع وتطوير الخطة التمويلية:** تتضمن الخطة التمويلية النشاطات التي ستنفق بها الأموال والعائدات المتوقعة منها، بإضافة إلى الضمانات التي تساعد في الحصول على الأموال اللازمة وتجنب المشاكل المتعلقة بالسداد. وإن هذه الخطة تبين أيضا مقدار التدفقات الداخلة والخارجة الشيء الذي يطمئن المقرضين على منح أموالهم عندما يعلمون مواعيد استردادها.

**4-1-6- تنفيذ الخطة التمويلية والرقابة عليها:** إن تنفيذ الخطة يتطلب أن تكون موضوعة بشكل جيد قابل للتطبيق كما يتطلب المتابعة المستمرة وتصحيح الانحرافات الناجمة عن التنفيذ الخاطئ أو أسباب

أخرى، ولا شك أن الخطة التمويلية يمكن أن تتقادم لهذا لابد من العمل على تحديثها وتعديلها وفق المتطلبات الحديثة.

**4-2- العوامل المؤثرة في قرار التمويل:**

تحصل المؤسسة على الأموال اللازمة من مصادر التمويل حيث تأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:[1]

- **عنصر الملائمة:** يتحقق بالحرص أن يكون مصدر التمويل ملائما ومتوافقا مع مجال الإنفاق والاستخدام من العناصر الأساسية التي يجب مراعاتها في اتخاذ القرار التمويلي.
- **وضع السيولة النقدية للمؤسسة:** يجب على متخذ القرار التمويلي ملما ومدركا بحالة السيولة النقدية والسياسات المنتهجة في السيولة، إذا كان وضع السيولة حرجا هنا تكون المؤسسة مضطرة للبحث عن مصادر تمويل طويلة الأجل لتجنب الضغط في السيولة مستقبلا.
- **القيود المفروضة على المؤسسة:** على متخذ القرار التمويلي دراسة مختلف القيود المفروضة وتحليلها، مثل سياسة توزيع الأرباح داخل المؤسسة.
- **المزايا الضريبية:** تعتبر من أبرز العوامل المؤثرة في قرار التمويل إذ أن مصادر التمويل الخارجية تحقق وفورات ضريبية تخفض من المتوسط المرجح لتكلفة الأموال، لذا يجب مراعاة تلك المزايا الضريبية.
- **التكلفة المختلفة لمصادر التمويل:** على متخذ القرار مراعاة تكلفة مصادر تمويل مختلفة التي يمكن اعتمادها في تمويل المؤسسة.

**5- الأدوات المستخدمة في اتخاذ القرار التمويلي:**

يقوم اتخاذ القرار التمويلي على مجموعة من الأدوات أهمها: التحليل المالي، تحليل التعادل، والرفع المالي والتشغيلي والتي سنعرضها فيما يلي:

**5-1- التحليل المالي:** هو عملية يتم من خلالها استكشاف او اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي ويساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية وتستخدم هذه المؤشرات في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات[2].

[1] – مخلل زوينة: "مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية"، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، أطروحة دكتوراه تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة،2020،ص66.

[2] – محمد مطر، التحليل المالي والائتماني:" الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية"، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2003، ص03.

**5-1-1-التحليل بالنسب:** هي يعتبر التحليل بالنسب من أهم وأقم وسائل التحليل المستخدمة في دراسة المركز المالي والائتماني للمشروعات والحكم على نتائج أعمالها، ويمكن تصنيفها إلى أربع مجموعات رئيسية [1]. ومن أهم هذه النسب ما يلي:

**5-1-1-1- نسب السيولة:** توضح هذه النسب قدرة المؤسسة على تحويل موجوداتها إلى نقدية وبالسرعة الممكنة وذلك لمواجهة الديون القصيرة الأجل[2]. ومن أهمها:

- **نسبة التداول(السيولة العامة):** إذا كانت هذه النسبة متدنية تجد المؤسسة صعوبة في مقابلة التزاماتها القصيرة الأجل أما ارتفاعها يفسر بعدم استغلالها للقروض بصورة جيدة وتحسب كما يلي[3]:

**نسبة التداول= (الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة)*100**

- **نسبة السيولة السريعة:** تقيس مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها القصيرة من أصولها السائلة مع استبعاد المخزون وذلك لصعوبة تحويله إلى سيولة بسهولة وسرعة تحسب كما يلي:

**نسبة السيولة السريعة=[( الأصول المتداولة – المخزون)/ الخصوم المتداولة]*100**

**5-1-1- 2- نسب النشاط:** تشير هذه النسب إلى مدى كفاءة وفعالية المنشأة في إدارة أصولها ومدى استغلالها لمواردها وتستخدم لغرض تقييم الأداء المميز لنشاط إنتاجية الاستثمار. وتتمثل هذه النسب كما يلي:

- **معدل دوران الموجودات:** ويعبر عنه بالعلاقة التالية[4]:

**معدل دوران الموجودات=صافي المبيعات/مجموع الموجودات=مرة**

- **معدل دوران الحسابات المدينة (الذمم المالية):** ويعبر عنها كما يلي:

**معدل دوران الذمم المالية= صافي المبيعات/ الحسابات المدينة ( الذمم المالية)= مرة**

ويعبر عن عدد الأيام اللازمة لتحويل الحسابات المدينة إلى نقد بفترة التحصيل والتي تستخدم لتقييم سياسة الائتمان والتحصيل للشركة وطول هذه الفترة يخفض من السيولة، وتحسب كما يلي[5]:

**فترة التحصيل= 360/معدل دوران الحسابات المدينة**

---

[1]- جميل أحمد توفيق: "أساسيات الإدارة المالية"، دار النهضة العربية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص109.

[2]- سكندر فاطمة زهراء، علي بن يحي عبد القادر:" تأثير إدارة المخاطر على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، دراسة تطبيقية لمؤسسة ميناء تنس(2018-2020)،مجلة التكامل الاقتصادي ،المجلد11،العدد03نولاية الشلف،31-03-2023،ص321..

[3] - جميل أحمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص112.

[4] - حمزة محمود الزبيدي: "الإدارة المالية المتقدمة"، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن،2004ص-202.

[5] - محمد علي ابراهيم العامري:" الإدارة المالية الحديثة"، دار وائل، عمان، الأردن،2012، ص84.

– **معدل دوران الحسابات الدائنة:** تقيس هذه النسبة عدد مرات شراء البضاعة بالآجال خلال الفترة المالية الواحدة، وتحسب كما يلي:

**معدل دوران الحسابات الدائنة=المشتريات/ (الموردين + أوراق الدفع)= مرة**

– **معدل دوران المخزون:** يعد المخزون أحد أهم مفردات الاستثمار في الموجودات المتداولة خاصة في عملية الاستغلال لهذا تحرص الإدارة على الاستثمار فيه من خلال فقراته الرئيسية كالبضاعة الجاهزة والمواد الأولية ويتم الحصول عليه من خلال النسبة التالية[1]:

**مـــــعـــــدل دوران المخزون= صافي المبيعات/ المخزون**

**5-1-1-3- نسب الهيكل المالي:** تقيس هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة على الدين في تمويل استثماراتها بالمقارنة بالتمويل المقدم من المالكين، وتسمى أيضا رافعة التمويل لأنها تقيس نسبة استخدام الدين في هيكل المؤسسة[2]. وتتمثل أهم هذه النسب فيما يلي:

– **نسبة التمويل الدائم:** تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة(الأصول الغير جارية) بالأموال الدائمة، وتحسب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية[3]:

**نسبة التمويل الدائم= (الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة)*100**

– **نسبة التمويل الخاص:** تعنى مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة(الغير جارية) بأموالها الخاصة، كلما اقتربت هذه النسبة من الواحد كلما كانت وضعية المؤسسة إيجابية وجيدة، وتحسب من خلال العلاقة التالية:

**نسبة التمويل الخاص= (الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة)*100**

– **نسب المديونية:** تقيس هذه النسبة المدى الذي وصلت إليه المؤسسة في الاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها وتحسب بالعلاقة التالية:

**نسبة المديونية=(إجمالي الديون/إجمالي الأصول)*100**

[1] – مؤيد عبد الرحمان الدوري ونورالدين أديب أبو زيد،:"التحليل المالي باستخدام الحاسوب"، دار وائل، ط1، عمان، الأردن، 2003، ص78.

[2] – شعشوع أحمد:" دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف (2000-2019)"، أطروحة دكتورة علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة،2021، ص55.

[3] – حولي محمد: "محاضرات في التحليل المالي"، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار. عنابة،2020/2019، ص39

- **القدرة على التمويل الذاتي:** يعرف التمويل الذاتي على أنه مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، أي مصدرها ناتج عن دورة استغلال المؤسسة وتحسب من خلال العلاقة التالية:

**القدرة على التمويل الذاتي=النتيجة الصافية+ الإهتلاكات والمؤونات+ فائض القيمة**

**5-1-1-4- نسب المردودية:** تقيس العلاقة بين النتيجة والوسائل التي ساهمت في إحداثها، وتتمثل هذه الوسائل في رأس المال الاقتصادي رأس المال المالي[1]،ومن أهم هذه النسب[2]:

- **المردودية الاقتصادية:** تقيس الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة وتسمى أيضا بمردودية الاستثمار وتحسب كما يلي:

**معدل المردودية الاقتصادية= الفائض الإجمالي للاستغلال/ مجموع الأصول**

- **المردودية المالية:** تدعى كذلك بمردودية الأموال الخاصة، وتقيس قدرة المؤسسة على تحقيق مردودية انطلاقا من كافة أنشطتها، وتحسب كما يلي [3]:

**معدل المردودية المالية= نتيجة الدورة الصافية/ الأموال الخاصة**

**5-1-1-5- نسبة الربحية:** تعبر عن العلاقة النسبية بين الأرباح الصافية والمبيعات في المنشآت التجارية، وعن الأرباح الصافية وقيمة الإنتاج في المشاريع الصناعية، وتعتبر هذه النسبة احدى المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون لأغراض تحديد مسار استثماراتهم باعتبارها أكثر مصداقية[4]. ومن أهم نسبها:

- **نسبة ربحية الأصول:** تبين ما أستخدم من أصول للحصول على هذه النتيجة، وتحسب كما يلي:

**نسبة ربحية الأصول=(النتيجة الإجمالية/مجموع الأصول)*100**

- **نسبة ربحية الأموال الخاصة:** تقيس ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من نتيجة صافية وكلما زادت هذه النسبة زادت أهمية أسهم إلى المؤسسة المتداولة وتحسب كما يلي:

**نسبة ربحية الأموال الخاصة= النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة**

---

[1] -Hubert de bruslerie" :Analyse financière",Dunod,Paris,France,4ème edition,2010,p192.

[2] – عمار بن حميدة، منصر إلياس: " تأثير قرار التمويل على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، دراسة حالة مؤسسة حضنة حليب بالمسيلة (2015-2018)،مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 05،العدد 02،يوم31-12-2021،ص ص249-250.

[3] – إلياس بن ساسي ويوسف قريشي:" التسيير المالي الإدارة المالية"، الجزء الثاني، دار وائل للنشر، عمان الأردن،2011، ص268.

[4] – وليد ناجي الحيالي:" الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي"، منهج علمي وعملي متكامل، ط1، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق،2004، ص77.

– **نسبة ربحية النشاط:** تمثل نسبة مردودية رقم الأعمال، أو ما تقدمه الوحدة النقدية من ربح وتحسب كما يلي:

**نتيجة ربحية النشاط = النتيجة الإجمالية/ رقم الأعمال السنوي**

**5-1-2- التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي:**

**5-1-2-1- رأس المال العامل:** يمثل استثمارات المؤسسة قصيرة الأجل، الذي يمول بعض عناصر الأصول المتداولة التي تصبح سائلة في فترة تقل عن سنة[1]. ويعبر عن هامش السيولة الذي يسمح للمؤسسة بمواجهة الضغوطات المالية على مستوى خزينتها. ويتم تحليله بطريقتين:

من أعلى الميزانية[2]: **رأس المال العامل= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة**

من أسفل الميزانية: **رأس المال العامل= الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة**

ومن أشكال رأس المال العامل[3]:

**رأس مال العامل الخاص= الأموال الخاصة – الأصول الثابتة.**

**رأس المال العامل الأجنبي= مجموع الديون= ديون طويلة ومتوسطة الأجل + ديون قصيرة الأجل**

**رأس مال العامل الإجمالي= مجموع الأصول المتداولة**

**5-1-2-2- الاحتياج في رأس المال العامل:** هي قيمة رأس المال التي تحتاجها المؤسسة لتغطية العجز الحاصل في دورة الاستغلال لسبب عدم قدرة الخصوم الجارية(د. ق. أ) على تغطية الأصول الجارية ما يدعى باحتياجات رأس المال العامل[4].ويحسب كما يلي:

**الاحتياج في رأس مال العامل=احتياجات الدورة- موارد الدورة**

**أو الاحتياج في رأس مال العامل خارج الاستغلال= الأصول المتداولة خارج الاستغلال- ديون الاستغلال**

[1]–أيمن فريد، "استخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي"، دراسة حالة عينة عن المؤسسات الصناعية الميكانيكية الجزائرية 2000-2002، مذكرة ماجيستير تخصص مالية المؤسسة، جامعة الجزائر،2013، ص38.

[2] – سعداوي مراد مسعود، مختاري فتيحة، بوسماحة محمد لخضر، "مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية"، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، الأغواط، (2017-2018)، مجلة المعيار، المجلد 11، العدد04،يوم: 23-12-2020،ص43،42.

[3] – سحنون أمال، "دور نظام الحوافز في تحسين الأداء المالي"، دراسة مؤسسة اقتصادية جزائرية، أطروحة الدكتورة، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2021، ص103.

[4]– شعشوع أحمد، مرجع سبق ذكره، ص66.

**5-1-2-3- الخزينة:** تعكس كفاءة المؤسسة على الاحتفاظ بالسيولة المناسبة لمواجهة الاختلالات، وتعتبر المحصلة النهائية لكافة التدفقات النقدية [1] وتحسب كما يلي:

**الخزينة= رأس المال العامل- احتياجات رأس المال العامل**

**أو: الخزينة= استخدامات الخزينة – موارد الخزينة**

**5-1-3- تحليل التعادل:**

يعد تحليل التعادل أداة مهمة من أدوات التخطيط المالي، حيث يظهر العلاقة بين الإرادات والتكاليف وبالتالي الخسارة أو الربح على مستويات الإنتاج. وتحدد نقطة التعادل إما لتمثل حجم أو كمية المبيعات التي تحقق تعادل المنشأة، أو لتمثل قيمة المبيعات التي تحقق هذا التعادل، وتحسب كما يلي:

**رقم الأعمال= التكاليف المتغيرة+ التكاليف الثابتة**

رقم الأعمال الممثل لعتبة المردودية. CA : ليكن:

تكاليف المتغير. CV

التكاليف الثابتة خارج التكاليف المالية.CF :

الهامش على التكلفة المتغيرة.MCV :

CA= $\frac{\text{CF}}{\text{MCV\%}} \Leftrightarrow CA = \frac{\text{CV}}{\frac{\text{MCV}}{\text{CA}}}$ يتم حساب عتبة المردودية على النحو التالي:

**5-1-4- الرفع المالي والتشغيلي:**

**. الرفع التشغيلي:** يعرف بأنه مدى أو نسبة الزيادة في أرباح نتيجة استخدام التكاليف الثابتة في العمليات وذلك بزيادة التجهيزات المتطورة والبحوث والدراسات وغيرها. ويحسب كما يلي:

**درجة الرفع التشغيلي= قيمة المبيعات بعد الزيادة- التكاليف الثابتة/ صافي الربح قبل الفوائد والضريبة.**

**. الرفع المالي:** هو نسبة الزيادة في الأرباح نتيجة استخدام أموال الغير في عمليات المنشأة من أجل تمويل الاحتياجات المالية في المنشأة، وتحسب كما يلي:

**درجة الرفع المالي=صافي الربح قبل الفائدة والضريبة/ صافي الربح قبل الضريبة.**

**أو:**

**أثر الرفع المالي $tr=(1-Q)[te+(D/K)(te-i)^2$:**

[1]- ناصر بن سنة، يوسف قاشي، مرجع سبق ذكره، ص252.

[2] - تمجغدن نور الدين، "أهمية مقاربة التدفقات كأساس في صناعة القرارات التمويلية والاستثمارية"، مداخلة ،جامعة قصدي مرباح،ورقلة،يوم:03-04-2009، ص15.

**المردودية المالية.tr:**

**معدل الضريبة على الأرباح الشركات.Q:**

**المردودية الاقتصادية.te:**

**نسبة الديون على الأموال الخاصة.D/K:**

**تكلفة الاستدانةi:**

## المطلب الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي وقرار التمويل

إن إلمام المسير بالتشريعات الجبائية وتوظيف ذلك في العملية التسييرية يمكنه من أخد صورة واضحة على مصادر التمويل المختلفة والمزايا الضريبية التي تحققها المؤسسة من اختيارها لأي منها، والتي على أساسها تتم المفاضلة بينها أو اختيار مزيج منها. وبغض النظر عن التصنيفات المختلفة المعتمدة في تصنيفات مصادر التمويل فإننا سنركز على دور العامل الضريبي في تعظيم الاستفادة من أي مصدر من هذه المصادر خاصة ما تعلق منها بتعزيز القدرة التمويلية للمؤسسة مع تصنيفها إلى مصادر داخلية ومصادر خارجية.

**1-أثر التسيير الجبائي على مصادر التمويل الداخلية:**

وتتمثل في الأسهم والتمويل الذاتي وتمارس الضريبة تأثيرا كبيرا على قرار اختيار أي منها كما سنوضحه فيما يلي:

**1-1-الأسهم:** هي ورقة مالية تمثل حصة رأس المال وهناك نوعان من الأسهم أسهم عادية وهي مصدر تمويل للمؤسسات الجديدة. أما الأسهم الممتازة عي وسيلة هامة للتمويل بالنظر للخصائص التي تتميز بها حيث تعطي للمؤسسة ميزة مختلفة يتم إصارها من أجل إغراء المستثمرين للمساهمة في الشركة في حالة الزيادة في رأس المال.

إن الدخول الناتجة عن التمويل بالأسهم تكون معفات كلية من دفع الضريبة، وهذا بهدف تشجيع المدخرين وزيادة طلبهم على شراء الأسهم المطروحة في البورصة، وخاصة إذا كانت المؤسسة تعتمد سياسة التوزيع المنتظم للأرباح[1] .

[1] – بوعزة عبد القادر، "التأثير الجبائي على اختيار هيكل تمويل المؤسسة"، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004، ص74.

**1-1-2- التمويل الذاتي:** وهو أكثر المصادر التمويلية استفادة من التحفيزات التي توفرها التشريعات الضريبية لتحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، وإدراك المسير لذلك يمكنه من تدعيم القدرة التمويلية الذاتية للمؤسسة وذلك من خلال العناصر التالية[1]:

**التمويل الذاتي= الإهتلاكات +المؤونات+ الأرباح غير الموزعة**

**1-1-2-1-الأرباح الصافية غير موزعة:** وهي الأرباح المتبقية بعد اقتطاع الضريبة ويمكن للمسير أن يساهم في رفع نصيب المؤسسة منها من استغلال:

- الإعفاءات الضريبية الممنوحة فيما يخص الضرائب على المداخيل والأرباح من خلال استيفاء شروط الاستفادة منها.

* تبني النظام الضريبي لمعدلات ضريبية معقولة توازن بين مصلحة المؤسسة ومصلحة خزينة الدولة. ومن الآليات التي يوفرها النظام الضريبي في هذا المجال:

* فرصة الاحتفاظ بالربح وعدم توزيعه لمدة (03) سنوات[2].

*عدم إخضاع 30%من الأرباح المعاد استثمارها للضريبة على الدخل الإجمالي.

*إدراج فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الأصول الاستثمارية في الأسس الضريبية وبشكل جزئي وبنسبة 70% عند التنازل عن الأصل في أجل ثلاث سنوات من الاكتساب أو نسبة 35% عند التنازل عنه بعد هذا الأجل وإعفاء هذه الفوائض كلية من الضريبة في حالة الالتزام بإعادة استثمارها في أجل ثلاث سنوات.

**1-1-2-2-الإهتلاكات:** إن أهمية العامل الضريبي لا تقتصر فقط على سماح التشريعات بخصم أقساط الإهتلاك من نتيجة الاستغلال وما ينجم عن ذلك من موارد مالية تسمح بالتمويل الذاتي لعملية تجديد الاستثمارات، وإنما تمتد الأهمية إلى أنظمة الإهتلاك التي يتبناها النظام الضريبي، فوجود العديد من أنظمة الإهتلاك يتيح للمسير اختيار النظام الأكثر ملائمة لظروف المؤسسة، ولن يتمكن من المفاضلة بينها دون معرفة هذه الأنظمة وشروط تطبيقها، ففي قانون الضرائب الأمريكي سنة1984عالج الإهتلاك معالجة ضريبية تزيد من أهميته ودوره في عملية التمويل الذاتي وذلك بتقصير فترة الإهتلاك، مما يترتب عليه تقليل

[1] – PIERRE Fontaneau .fiscalité et investissement.france .presse universital .1997.p9.

[2] – الجزائر، وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة51.

حجم الدخل الخاضع للضريبة، وبالتالي تقليل المدفوعات الضريبية، ومن تم زيادة التدفق النقدي في المؤسسة[1] .فالنظام الجزائري مثلا يتبنى ثلاثة أنظمة اهتلاك هي:

**1-1-2-2-1- نظام الإهتلاك الخطي:** وتتوزع فيه قيمة الاستثمار على سنوات عمره الإنتاجي في شكل أقساط سنوية ثابتة ويترتب عن ذلك مساهمة ثابتة للإهتلاكات في التمويل الذاتي، ومن ثم فإنه يلائم المؤسسات التي يتميز نشاطها بالاستقرار، وهو النظام العام في الجزائر.

**1-1-2-2-2- نظام الإهتلاك المتناقص:** وفيه يتم استرجاع قيمة الاستثمار بوتيرة أسرع من النظام الخطي، ويحسب قسطه بتطبيق معدل متناقص [2]على سعر تكلفة الاستثمار المتبقية، ويطبق على:

* التجهيزات التي تساهم مباشرة في الإنتاج ماعدا المباني السكنية، والورشات والمحلات المستعملة في النشاط المهني.

* المؤسسات التابعة للقطاع السياحي.

* إرفاق التصريح السنوي للسنة المالية المختتمة بطلب صريح للإدارة الجبائية باختيار هذا النظام توضح فيه طبيعة التجهيزات وتواريخ حيازتها أو إنشائها، ويكون الاختيار نهائي ولا رجعة فيه بالنسبة للتجهيزات المصرح بها.

* يطبق هذا النظام على التجهيزات المكتسبة أو المقتناة والتي تكون مدة استعمالها (03) سنوات على الأقل.

ورغم تقييد اختيار هذا النظام بالشروط السابقة إلا أنه يحقق للمؤسسة المزايا التالية:

* توفير تمويل ذاتي كبير في السنوات الأولى وانخفاضه تدريجيا بعد ذلك.

* المساهمة السريعة في تجديد الاستثمارات.

* الخضوع لضريبة أقل في السنوات الأولى وإمكانية توظيف الأرباح في مشاريع توسعية أو جديدة.

ومعرفة هذه الأمور قد تغري المسير على توفير شروط اختياره للاستفادة من مزاياه خاصة للمؤسسات حديثة النشأة حيث يمكنها من استرجاع الجزء الأكبر من قيمة استثماراتها، ويوفر لها الموارد اللازمة لمواجهة الاختلالات التي قد تتعرض لها في بداية نشاطها.

[1] –عبيد علي أحمد الحجازي، "مصادر التمويل مع شرح لمصادر القروض وبيان كيفية معاملته ضريبيا"، دار النهضة العربية، كلية الحقوق/جامعة حلوان،2001، ص67.

[2] – المادة 174 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

**1-1-2-2-3-نظام الإهتلاك المتصاعد:** وهو عكس نظام الإهتلاك المتناقص، حيث يتصاعد قسط الإهتلاك تدريجيا، وهو ما يجعله يسمح بمساهمة ضعيفة للإهتلاك في التمويل الذاتي في السنوات الأولى، ثم ترتفع بمرور الوقت، لذلك فإنه يناسب المؤسسات التي اعتمدت في تمويل استثماراتها على قروض طويلة الأجل. ويقتصر تطبيق هذا النظام في الجزائر على شرط تقديم المؤسسة طلبا بذلك للمصالح الجبائية.

وفي الأخير نقول بأن الإهتلاك محاسبيا هو التدني في قيمة الاستثمارات بفعل الاستعمالي والتقادم، كما أن اختيار طريقة الإهتلاك له تأثير ضريبي على هذا النوع من التمويل أي كلما زاد حجم الإهتلاك يؤدي إلى تحقيق التمويل الذاتي أكبر للمؤسسة مما يسمح بتغطية الحاجات المالية من المصار الداخلية.[1]

**1-1-2-3-المؤونات:** وهي الأرصدة المشكلة بغرض مواجهة الخسائر والتكاليف المبينة بوضوح، والمتوقع حدوثها بفعل الأحداث الجارية مثل تدهور قيم المخزون والحقوق والخسائر المحتملة الوقوع، ولأنها متوقعة الحدوث فقط فإنها تكلفة غير أكيدة، فإذا ما تحققت فعلا تصبح تكلفة نهائية وتخصم من نتيجة السنة المالية، وهوما يقلص الوعاء الجبائي. أما إذا لم تتحقق فإنها تعتبر إيراد يضاف إلى النتيجة والمؤونة غير المحققة ترفع من قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة، أما المؤونة المحققة فإضافة غلى تغطيتها للخسائر فإنها تساهم في تحقيق وفرات ضريبية نتيجة معاملتها كعبء قابل للتخفيض عند تحديد أساس الضرائب على الأرباح[2].

**2-أثر التسيير الجبائي على مصادر التمويل الخارجية:**

**2-1- القروض:** إن لجوء المؤسسة إلى القروض المختلفة كمصدر للتمويل قد يحقق لها بعض الوفورات الضريبية نتيجة سماح التشريعات بخصم فوائد القروض عند تحديد الأوعية الضريبية مما يقلص هذه الأخيرة وينجم عن ذلك التقليل في حجم الضريبة، وهذا ما يميزه عن الأموال الخاصة، كما أن هذا المصدر قد يحقق للمؤسسة المزايا التالية:

- الاقتراض أقل مصادر التمويل تكلفة بالمفهوم الجبائي نتيجة ما ينجم عنه من وفرات ضريبية.
- عدم تغير معدلات الفائدة تبعا لمستويات الأرباح.
- انخفاض تكاليف التعاقد والسندات مقارنة بتكاليف إصدار الأسهم بنوعيها.

غير أنه عند اختيار هذا المصدر التمويلي لابد من أخذ المخاطر التي قد تترتب عليه بعين الاعتبار ومنها:

- تعريض المؤسسة إلى خطر الإفلاس في حالة عجزها عن الوفاء بديونها.

[1] - كردودي سهام، كردودي صبرينة: "الضريبة وأثرها في ترشيد للقرارات المالية"، دراسة تطبيقية لعينة من أراء المهنيين والأكاديميين لولاية بسكرة، مجلة الدراسات الجبائية، المجلد 5، العدد 2، يوم:13-12-2016،ص25.

[2] - زواق الحواس: مرجع سبق ذكره، ص 5.

– الاعتماد على القروض يتطلب قدر كاف من السيولة للوفاء بها في تواريخ استحقاقها.

– القروض الطويلة خاصة غير متاحة لجميع المؤسسات[1].

**2-2-التمويل الإيجاري:** تقوم المؤسسة وفق هذا الأسلوب التمويلي باستئجار الأصل الاستثماري من مالكه مقابل دفع قيمة الإيجار بدلا من شرائه ولكن قد تنتهي العملية بالتمليك وينقسم إلى قسمين هما:[2]

**2-2-1-الإستئجار التشغيلي:** وفيه تكون مسؤولية صيانة الأصل المؤجر، التأمين عليه وتحمل مخاطر الإهتلاك والتقادم على عاتق المؤجر، وله ميزة إمكانية إلغائه من قبل المستأجر وإعادة التجهيزات إلى المؤجر قبل انتهاء فترة العقد إذ يعطي مرونة للتخلص منها عند تقلص حجم الأعمال وزالت الحاجة لخدماتها وتصبح باطلة تقنيا في حالة ظهور بدائل أكثر كفاءة[3].

**2-2-2-الإستئجار التمويلي:** حيث يتحمل المؤجر تمويل شراء الأصول الاستثمارية التي يحتاجها المستأجر ويؤجرها له بعقد، وهذا النوع من الاستئجار لا يشمل خدمات الصيانة كما أنه لا يمكن إلغاءه قبل المدة المتفق عليها[4] ويأخذ هذا النوع صورتين[5]:

– **الاستئجار المباشر:** وفيه يسترجع المالك الأصلي الأصل الاستثماري بعد انتهاء مدة التأجير.

– **الاستئجار مع نقل الملكية:** حيث يكون من حق المستأجر شراء الأصل بعد انتهاء مدة التأجير بالسعر المحدد مسبقا عند إبرام عقد الإيجار أو حسب القيمة الباقية من الأصل مع مراعاة اهتلاكه، وقرار المسير باختيار هذا المصدر قد يوفر للمؤسسة وفرات ضريبية نتيجة:

– معاملة التشريعات الضريبية لمبالغ الإيجار كأعباء استغلال قابلة للخصم من نتيجة الاستغلال مما يقلل حجم الوعاء الضريبي ومن مبلغ الضريبة.

– عند انتهاء الاستئجار بحيازة الأصل تحقق المؤسسة وفرات ضريبية من ناحيتين:

* تمويل حيازة الأصل بتكاليف الإيجار، زيادة على تخفيفها من الوعاء الضريبي.

---

[1] – زواق الحواس: مرجع سبق ذكره، ص 5.

[2] –francois charreton et autres ."financement des entreprises".8éme ed.paris.dunod.1991.p42.

[3] –زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة سكيكدة،2011، ص103.

[4] –عبد الغفار حنفي، "أساسيات التمويل والإدارة المالية"، الدار الجامعية، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية،2007، ص521.

[5] – منير ابراهيم هندي، "الإدارة المالية المعاصرة"، الطبعة03، مصر: المكتب العربي الحديث،1996، ص500.

* وفرات ضريبية عن طريق اهتلاك الأصل بعد حيازته وذلك في حالة ما إذا كانت مدة الإيجار أقل من العمر الإنتاجي للأصل أو في حالة تجديده.

ونجد أن النظام الضريبي الجزائري يأخذ بهذه الآليات إضافة إلى إعفاء فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن العقارات والأصول الاستثمارية التي تتم في إطار عقد القرض الإيجاري[1] من الضريبة.

وفي الأخير هناك مجموعة من الأدوات التي يوفرها النظام الضريبي الجزائري لتمكين المؤسسة من الاستفادة من مزايا مصادر التمويل السابقة:

+ السماح بخصم فوائد القروض عند تحديد الأوعية الضريبية مما يشجع اللجوء إلى هذا المصدر التمويلي للاستفادة من الوفورات الضريبية وتنويع مصادر التمويل.

+ قابلية أقساط الإهتلاك للتخفيض وحرية اختيار نظام الإهتلاك عند استيفاء بعض الشروط.

+ حق المؤسسة في تشكيل المؤونات لمواجهة الأخطار المتوقعة.

+عدم إلزام المؤسسات بتوزيع الأرباح ولو مؤقتا.

+ سن بعض التشريعات لدعم السوق المالي في الجزائر.

[1] – الجزائر، وزارة المالية، قانون المالية2008، المادة 10، الفقرتان4،5.

## المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة.

### - المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالتسيير الجبائي

**1- دراسة كيموش بلال، بلخيري محمد سعد الدين (2019) بعنوان: "دور الاستشارة الجبائية في تفعيل التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادي"[1]،**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه الاستشارة الجبائية في تفعيل التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية وإبراز واقع الاستشارة الجبائية في الجزائر والأطراف الممارسين.

كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال أسلوب دراسة حالة، أما فيما يخص أدوات الدراسة فقد شملت كل من المقابلة والملاحظة، إضافة إلى المسح المكتبي من مجلات وكتب ورسائل علمية. حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل في أن القانون الضريبي الجزائري يتضمن مجالا من الحرية مما يسمح للمؤسسات باختيار الوضعية التي تناسبها والتي تسمح لها بتسيير وظيفتها الجبائية ويتمحور التسيير الجبائي حول هذا المجال وهو عبارة عن انتقاء أحسن الطرق والاختيارات الجبائية وتوظيفها لفائدة المؤسسة في ظل الالتزام بقواعد التشريع الضريبي وبالتالي هو وسيلة لترشيد القرارات.

**2- دراسة للباحثان سهام كردودي، حكيمة بوسلمة (2018).بعنوان: "مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"[2]**

**- دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة- الجزائر-**

استهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وذلك من خلال تصميم استبيان تم توزيعه على عينة من القائمين على الإدارة في ثلاث مؤسسات اقتصادية بولاية بسكرة، الجزائر. وخلصت هذه الدراسة مجموعة من النتائج من أهمها أن التسيير الجبائي يمارس في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بطريقة ضمنية وليست عملية، وأن له دور في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية من جهة نظر

القائمين على إدارة هذه المؤسسات.

---

[1]- كيموش بلال، بلخيري محمد سعد الدين "دور الاستشارة الجبائية في تفعيل التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادي"،_مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، الجلد3، العدد2،يوم:30-12-2019.

[2] - سهام كردودي، حكيمة بوسلمة،" مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة، مجلة الاقتصاد، العدد 4،المجلد 8،يوم:15-12-2018، الجزائر، 2018.

**3- دراسة صابر عباسي، ومحمود فوزي شعوبي (2013) بعنوان: "أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية[1]، دراسة لعينة من المؤسسة في ولاية بسكرة الجزائر".**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية من خلال القيام بممارسات مالية ومحاسبية ومحاولة الاستفادة من جميع الامتيازات التي يمنحها القانون الجبائي، وقوانين الاستثمار بالإضافة إلى توضيح أهمية التسيير الجبائي وحدوده وأهم أدواته المتمثلة في الوظيفة الجبائية التي أصبحت تبحث في كيفية الاستفادة من جميع التطورات التي شهدها علم التسيير ويكمن الهدف الأساسي لهذا التسيير في أثره على الأداء المالي للمؤسسة ذلك أن كل أثر جبائي يقابله أثر مالي. ومن أهم توصيات هذه الدراسة ضرورة إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار من خلال التدخل في مختلف نشاطات ووظائف المؤسسة وتوجيه اختياراتها، و تسيير كل من العبء والخطر الضريبي وذلك للمحافظة على مركزها المالي وتحقيق وفرات ضريبية وزيادة قيمتها.

**4- MELISA Maharani, SHarifuddin Husen, IMAN S. Suriawinata. (2014-2018) en titre :The effect of Tax Planning On Company Value with Financial Performance AS Intervening variables in Manufacturing companies Registered in Indonesia stock Exchange.[2]**

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد تأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي لشركات التصنيع في أندونيسيا لفترة(2014-2018) كما اعتمدت على المنهج الوصفي الكمي والوصفي التحليلي باستعمال أدوات التحليل، وتوصلت الدراسة أن التسيير الجبائي له أثر سلبي على أداء الشركة وأن هناك علاقة عكسية بين التسيير الجبائي والأداء المالي للمؤسسة حيث كلما قل التسيير الجبائي ارتفع الأداء المالي للمؤسسة والعكس صحيح.

[1]- صابر عباسي، ومحمود فوزي شعوبي، "أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية"، دراسة لعينة من المؤسسة في ولاية بسكرة الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 12،المجلد13،يوم:30-06-2013، جامعة ورقلة، الجزائر.

[2] - MELISA Maharani, SHarifuddin Husen, IMAN S." Suriawinata. The effect of Tax Planning On Company Value with Financial Performance AS Intervening variables in Manufacturing companies Registered in Indonesia stock Exchange", sekolah tinggi ilmu ekonomi indoesia,2020.

## المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بالقرار التمويلي.

**1- دراسة جمعي محمد صالح (2015-2020) بعنوان:**

**"قرار التمويل وتأثيره على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية "[1]-دراسة حالة مجمع صيدال.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل قرار التمويل من خلال مكونات الهيكل المالي المتمثلة في نسبة الرفع المالي وتحسب بإجمالي الديون إلى الأموال الخاصة وتأثيرا هذه الأخيرة على الأداء المالي محسوبا بواسطة نسب التمويل، نسب السيولة، نسب المردودية.

توصلت الدراسة من خلال الدراسة الميدانية في مجمع صيدال خلال الفترة (2015-2020) إلى أن هناك علاقة طردية بين نسبة الرفع المالي ونسب التمويل ونسب السيولة وأنه لا توجد علاقة بين نسبة الهيكل المالي وكل من مردودية الأصول المردودية المالية والمردودية التجارية.

**2- دراسة "عمارة بن حمدة" و "منصر إلياس"(2015-2018) بعنوان: "تأثير قرار التمويل على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**[2]

**- دراسة حالة مؤسسة حضنة حليب بالمسيلة بالفترة (2015-2018).** "عمارة بن حمدة". "منصر إلياس"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين قرار تشكيل الهيكل المالي للمؤسسة محل الدراسة ومدى مساهمته في تحديد مردوديتها من خلال دراسة أثر الرافعة المالية وتكمن أهمية الدراسة في كيفية اتخاذ القرار التمويلي المناسب الذي ينعكس بصورة أو بأخرى على حاضر ومستقبل المؤسسة

وتوصلت الدراسة إلى أن اتخاذ القرار بشأن التمويل بالاستدانة في المؤسسة محل الدراسة ذو تأثير سلبي على معدلات المردودية أي كلما زاد حجم القروض كلما تناقصت المردودية.

[1] - جمعي محمد صالح، "قرار التمويل وتأثيره على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية "-دراسة حالة مجمع صيدال، جامعة المسيلة -الجزائر-، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 02، يوم:31-12-2021.

[2] - عمارة بن حمدة ومنصر إلياس، "تأثير قرار التمويل على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، دراسة حالة مؤسسة حضنة حليب بالمسيلة بالفترة (2015-2018)، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 06، العدد 02، يوم:31-12-2021.

**3- دراسة دعاس مصعب (2011-2012) بعنوان: "قرار التمويل في إطار محددات الهيكل المالي لمنظمات الأعمال"[1] -دراسة أكثر عمقا- دراسة حالة عينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين(2007-2010) جامعة الجزائر.**

تهدف هذه الدراسة إلى الاهتمام بقرار التمويل على وجه الخصوص، ودوره في تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة وذلك من خلال محاولة الإلمام بمكونات هيكل رأس المال، طرق تقدير تكلفته بالإضافة إلى تناول مختلف النظريات المفسرة له وإسقاطها على عينة من المؤسسات الجزائرية لاستخلاص أهم العوامل المؤثرة على سياسة تمويل هذه المؤسسات ومن أهم نتائج الدراسة أن نظرية هيكل رأس المال تحتوي على وجهتي نظر فوجهة النظر الأولى ترى أنه يوجد هيكل رأس المال مثالي يمكن المؤسسة أن تحقق من خلاله أكبر عائد وأقل تكلفة، أما وجهة النظر الثانية فترى أنه لا وجود لهيكل رأس المال مثالي، حيث تظل التكلفة ثابتة مهما كانت نسبة القروض إلى إجمالي أموال التمويل وهذا في غياب الضرائب أما في حالة وجود الضرائب فإن المؤسسة تستفيد من الوفورات الضريبية باستخدام القروض والتي تقلل من الوعاء الضريبي وبالتالي تذهب إلى أن رأس المال المثالي هو عند استخدام أكبر نسبة من القروض.

**4- Wakara Ibrahimu Nyabakora, Jumanne Mng'Ang'a Missu Ahobokile Chibone.(2020) en titre: The Effect of Financing Decision on Firm performance(A case of Tanzania)[2]**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير قرار التمويل على أداء الشركة باستخدام البيانات الثانوية من الشركات المدرجة في بورصة دار السلام في تنزانيا. واستخدم في تحليل البيانات أدوات التحليل الإحصاء الوصفي وتحليل الارتباط وتحليل الانحدار، تتكون هذه الدراسة من 29 شركة مدرجة في تنزانيا للفترة 2005/2018، توصلت هذه الدراسة إلى أن قرار التمويل له تأثير كبير على أداء الشركة ويرجع ذلك إلى تقارير التحليل التي تفيد أن جميع مقاييس الأداء التي تم اختبارها تأثرت بشكل إيجابي كبير بنسبة للدين القصير الأجل في حين أن العائد الواحد على الأصول يشير إلى تأثير سلبي كبير حيث أن نسبة إجمالي الدين هي مقياس قرار التمويل.

[1] - دعاس مصعب، "قرار التمويل في إطار محددات الهيكل المالي لمنظمات الأعمال"، دراسة أكثر عمقا- دراسة حالة عينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين (2007-2010) ،جامعة الجزائر، شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة (2011-2012)

[2] - Wakara IbrahimuNyabakora,Jumanne Mng'Ang'a Missu Ahobokile Chibone," The Effect of Financing Decision on Firm performance"(A case of Tanzania),International Journal of African and Asian Studies,vol60,2020.

**المطلب الثالث: الدراسات التي تناولت العلاقة بين التسيير الجبائي وقرار التمويل.**

**1- بولحية عفاف، كرمي مليكة، كبيش محمود** (2023) **بعنوان[1]: دور التسيير الجبائي في ترشيد القرار التمويلي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة Nostrop.**

تهدف هذه الدراسة عرضا لمختلف المفاهيم المرتبطة بالتسيير الجبائي بالإضافة إلى توضيح العلاقة بينه وبين المصادر التمويل المتاحة للمؤسسة، كما شمل البحث على دراسة تطبيقية على مستوى مؤسسة Nostrop ثم من خلالها قياس وتحليل بعض المؤشرات التي استخدمت في دراسة العلاقة في التسيير الجبائي والقرار التمويلي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التسيير الجبائي عاملا أساسيا محددا لقرار التمويل وقد حققت المؤسسة محل الدراسة وفرات ضريبية لا بأس بها من خلال أعباء الفوائد على القروض بالإضافة إلى وفرات ضريبية بديلة ناتجة عن أقساط الاهتلاك.

**2- دراسة بلعيش نور الدين، زرقون محمد (2015) بعنوان[2]: "أهمية الإستراتيجية الجبائية في اتخاذ قرارات التمويل، دراسة حالة مؤسسات اقتصادية مدرجة في بورصة الجزائر(2013/2010)".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية الإستراتيجية الجبائية في اتخاذ قرارات التمويل من خلال ممارسات مالية ومحاسبية والاستفادة من مختلف الامتيازات التي يمنحها القانون الجبائي وبالتالي تحقيق وفرات ضريبية تستفيد منها المؤسسة في تخفيض العبء الضريبي، سواءً تعلق هذا بوفورات ضريبية ناتجة عن قرار التمويل بالاستدانة أو تمويل ذاتي، وبالتالي تعظيم النتيجة والرفع من قيمة المؤسسة.

من خلال استعراضنا للدراسات السابقة تبين لنا أن دراستنا الحالية تميزت واختلفت عن الدراسات السابقة من حيث إبراز دور التسيير الجبائي في ترشيد القرار التمويلي، كما اعتمدنا في دراستنا على منهجية IMRAD وقد تمت الدراسة التطبيقية على مؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن من حيث المجال الزمني 2023-2024.

[1] – بولحية عفاف، كرمي مليكة، كبيش محمود،" دور التسيير الجبائي في ترشيد القرار التمويلي للمؤسسة الاقتصادية"، دراسة حالة مؤسسة Nostrop، مجلة دراسات جبائية، المجلد 12، العدد 02 ،يوم:30-06-2023.

[2]– بلعيش نور الدين، زرقون محمد، "أهمية الإستراتيجية الجبائية في اتخاذ قرارات التمويل"، دراسة حالة مؤسسات اقتصادية مدرجة في بورصة الجزائر(2013/2010). المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 01، العدد 01، يوم:01-12-2015.

**خلاصة الفصل:**

يعتبر الهيكل المالي ذو أهمية كبيرة ودور بارز في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة حيث أن تحديد مكونات الهيكل المالي الأمثل يمكن المؤسسة من توفير الأموال عن طريق مصادر تمويل متعددة والمفاضلة بينها، وبالتالي تمكنها تحقيق المزايا التي يوفرها كل مصدر من مصادر التمويل، حيث يعتبر التسيير الجبائي عملية قانونية بعيدة كل البعد عن التهرب الضريبي، ويعمل على مساعدة المؤسسة في تحقيق الأمن الجبائي، ويهدف إلى تقليل التكاليف الضريبية وتحقيق وفورات في إطار الهامش الذي يسمح به التشريع المعمول به، كما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية والمالية للمؤسسة وبالتالي العامل الجبائي مفيد ومهم في التخفيض من الأعباء الجبائية مما يساعد المؤسسة على تحقيق وفورات ضريبية، وبهذا يتوقف دور التسيير الجبائي في ترشيد اتخاذ القرار التمويلي على ضرورة إعطاء العامل الجبائي أهمية كبيرة وإدراجه في عملية اتخاذ القرار لتعظيم الاستفادة من التحفيزات والتخفيض من العبء الضريبي وتجنب الخطر وتحقيق الوفورات الضريبية.

# الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

تمهيد

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

المبحث الثاني: عرض وتحليل القوائم المالية لمؤسسة موانئ دبي العالمية

خلاصة الفصل

**تمهيد**

بعد دراسة الجانب النظري أين تم التطرق إلى أهم الأسس النظرية لموضوع الدراسة فيما يتعلق بالتسيير الجبائي وأهدافه، وما يحقق إذا حسن استخدامه، ثم تناولنا قرار التمويل واهم الأدوات المستخدمة في اتخاذ قرار التمويل من مختلف مصادر التمويل الداخلية والخارجية، كما تناولنا العديد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، كان هذا كله تحت عنوان الخلفية النظرية للتسيير الجبائي على مصادر تمويل على المؤسسة الاقتصادية.

تأكيد ما سبق أسقطت هذه المفاهيم النظرية على الواقع، من خلال دراسة ميدانية لأجل إثبات صحة الجانب النظري إلى حقيقة في حالة التطبيق، حيث وقع الاختيار على مؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن، لكي نقوم بدراسة حالة، معتمدين فيها على الوثائق المالية والمحاسبية للمؤسسة، حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين هما:

**المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة**

**المبحث الثاني: عرض وتحليل القوائم المالية لمؤسسة موانئ دبي العالمية**

## المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

سيتم في هذا المبحث تقديم مختصر عن الشركة الأم (شركة الموانئ دبي العالمية)، كما سيتم التعريف بشركة الموانئ دبي العالمية في ولاية جيجل.

### المطلب الأول: تقديم مختصر لمؤسسة موانئ دبي العالمية

#### 1- نشأة مؤسسة موانئ دبي العالمية

موانئ دبي العالمية (DP World) هي شركة متفرعة عن شركة دبي العالمية، وهي شركة الذراع الاستثمارية الدولية لحكومة دبي أحد إمارات دولة الإمارات العربية المتحدة، وتعتبر موانئ دبي العالمية من أكبر الموانئ في العالم.

تأسست رسميا في سنة 1999 وهي متخصصة في مجال المواصلات البحرية والبرية والجوية والخدمات اللوجيستية المتعلقة بهذه القطاعات، ويعمل بها 97000 موظف حول العالم في مارس 2006 استولت على شركة PQO البريطانية، والتي كانت وقتها رابع أكبر شركة لإدارة الموانئ حول العالم بصفقة بلغت حوالي 7 مليار دولار، وقد وعدت موانئ بالإبقاء على مركز الشركة الرئيسي في لندن.

وتدير شركة الموانئ دبي العالمية حالا عدة موانئ حول العالم، كما أن للشركة الذاتي عدة مقرات إدارية لوجسيتية في لندن والإمارات وإفريقيا، ومن البلدان الإفريقية نذكر ما يلي: موزنبيق، جيبوتي، السنغال، والجزائر يعد ميناء الجزائر العاصمة ومينا جن جن بجيجل الأكبر على مستوى إفريقيا.[1]

#### 2- تعريف شركة موانئ دبي العالمية بجيجل

تعريف شركة موانئ دبي العالمية بجيجل هي شركة لإدارة قسم الحاويات في مرفأ جن جن بمدينة جيجل، والذي يقع بحوالي 350 كلم شرق الجزائر العاصمة، وتأتي عملية تشكيل الشراكة على خلفية البروتوكول اتفاق مبرم بين شركة موانئ دبي العالمية ووزارة النقل الجزائرية بعد تعديل بنود اتفاق الذي يعود إلى سنة 2006 ليتم مراعاة عدة جوانب، منها مسألة تشغيل اليد العاملة الجزائرية وتأهيل العمال ونقل الخبرة والمعرفة للإطارات الجزائرية في مجال مهام قسم الحاويات ثم الاتفاق على تخصيص لكل المسائل التي طرحت على طاولة النقاش، فضلا عن مراعاة مطالب ممثلي العمال، وقد أعلن رسميا عن إنشاء شركة ( DP World) جن جن عبر مكتب توثيق الذي حدد هوية المساهمين والمهام المسندة لكل شركة، والتي ستقوم بمزاولة نشاطها لمدة 30 سنة، علما أن الشركة الإماراتية خصصت لمشروع مبلغ 96,25 مليون أورو بحيث

[1] وثائق من المؤسسة.

تستفيد وزارة النقل مبلغ 16 مليون أورو كمستحقات الإيجار، منها 10 ملايين أورو تمنح لرصيد الشركة المينائية و6 ملايين أورو للخزينة العمومية.

هذا المشروع يتوقع منه أن يساهم في تطوير عمل نهائي الحاويات ورفع الطاقة الاستيعابية الحالية، مع جعل الجزائر مركزا عالميا لحركة تنقل الحاويات إلى القارة الإفريقية، كما تتمثل المهام المسندة لشركة DP World جن جن في استغلال وترقية وتنمية نشاط نهائي الحاويات من خلال ممارسة كل النشاطات المرتبطة بحركة الحاويات المتعلقة بشحن البضائع والتفريغ وتحميل السفن، بالإضافة إلى السهر على عمليات نقل الحاويات لمواقع المراقبة والتخزين، مع ضمان المراقبة والحراسة كما تم تحديد المساهمين الدائمين بشركة DP World جن جن برأسمال مشترك يصل إلى 50% المتبقية من رأس مال الشركة الذي يبلغ 386 مليون دج مقسمة إلى 3860 سهما بقيمة 100 ألف دينار للسهم الواحد، ثم الاكتتاب بها في مجموعة، وتسددت قيمتها نقدا في حدود 25% من طرف كل المساهمين.

وفيما يخص مشروع الاستثمار في ولاية جيجل فيخص توسع معبر الحاويات بميناء جن جن بما يتماشى مع حركة الطلب في الأسواق وذلك لما يتمتع به من مزايا تمكنه من التعامل مع الجيل الجديد من السفن العملاقة، وهذا ما يؤهله لأن يصبح المركز الرئيسي لعبور الحاويات في المنطقة.

**3- مهام ودور مؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن DP WORLD:**

**3-1- مهام موانئ دبي العالمية جن جن DP WORLD:**

تتمثل المهام المستندة في شركة موانئ دبي العالمية جن جن (DP World) في[1]:

- استقبال وتسليم الحاويات للعملاء.
- اتصال أفضل ومراقبة الحاويات المبردة.
- أجهزة السلامة والأمن.
- الحفاظ على المنتوجات الغذائية الهشة.
- الحفاظ على بيئة عمل نظيفة خاصة مياه البحر.
- القيام بأعمال التكوين لجميع الاختصاصات من أجل المساهمة في تطوير المهارات الفردية للعمال.

بالإضافة إلى التبرعات الخيرية التي تقوم بها.

[1] وثائق من المؤسسة.

**3-2- دور موانئ دبي العالمية جن جن DP WORLD:**

يتمثل الدور الأساسي لهذه المؤسسة تقديم مختلف الخدمات المينائية التي تتمثل في تسيير ميناء الحاويات وذلك من خلال جعله ذا بعد دولي وذلك بالاعتماد على أساليب التسيير العملياتي المعتمدة في موانئ الدولية والإستراتيجية.

**4- أهداف مؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن DP WORLD**

تتمحور أهدافها الرئيسية فيما يلي:

- تحقيق أكبر ربح ممكن.
- الزيادة في حجم التعاملات.
- استمرار المؤسسة في نشاطها وذلك بتحسين الخدمات المقدمة وفق المقاييس المعمولة بها.
- توفير العملة الصعبة.
- المساهمة في تنشيط التجارة الخارجية للبلاد.

## المطلب الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة

كغيرها من الدراسات، استخدمنا مجموعة من المصادر قصد الحصول على المعلومات اللازمة لإجراء الدراسة وذلك وفقا لما يلي:

- **البيانات المكتبية**

لتغطيت الجانب النظري للدراسة، تم الاعتماد على الكتب والمقالات العلمية المنشورة في المجلات العلمية المحكمة، بالإضافة إلى رسائل الماجيستير وأطروحات الدكتوراه.

- **المعلومات والبيانات الميدانية**

اعتمدنا على دراسة حالة بمؤسسة دبي العالمية جن جن DP WORLD، وذلك من خلال عرض وتحليل القوائم المالية الخاصة بها، والمتمثلة في الميزانية المالية المفصلة والميزانية المالية المختصرة وجدول حسابات النتائج خلال سنوات الدراسة للفترة الممتدة من(2018~2023)، وذلك بالاعتماد على التحليل الديناميكي.

## المبحث الثاني: عرض وتحليل القوائم المالية لمؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن.

سيتم في هذا المبحث عرض القوائم المالية لمؤسسة موانئ دبي العالمية، كما سنحاول القيام بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بيها للسنوات (2018-2023).

### المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن.

من هذا المطلب سنحاول القيام بعرض القوائم المالية لمؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن، والمتمثلة في الميزانية المالية، الميزانية المختصرة، جدول حسابات النتائج.

**1-الميزانية المالية للمؤسسة:**

تتكون الميزانية المالية من جانبين أساسيين هما، الأصول والخصوم، فالأصول تمثل استخدامات الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة، أما الخصوم فتمثل مجمل الموارد المالية التي هي تحت تصرف المؤسسة، وعليه نقوم بعرض ودراسة الميزانية المالية لمؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن للفترة (2018-2023)، بالتطرق لكل من جانبي الأصول والخصوم على حدى.

**1-1-عرض جانب الأصول:** يمكن عرض أصول المؤسسة للفترة (2018-2023) من خلال الجدولين المواليين:

**جدول (01): جانب الأصول للميزانيات المالية للسنوات(2018-2020)** **الوحدة بـ: دج**

| الأصول | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|
| **الأصول المثبتة (غير الجارية)** | | | |
| فارق الشراء(ou goodwill) | | | |
| التثبيتات غير المادية(معنوية) | 315.457,42 | 1.144.314,57 | 1.621.402,04 |
| التثبيتات المادية (عينية) | 281.934.904,37 | 377.943.507,85 | 328.747.216,53 |
| أراضي | | | |
| مباني | | | |
| التثبيتات المادية الأخرى | 281.934.904,37 | 377.943.507,85 | 328.747.216,53 |
| الأصول الثابتة الممتازة | | | |
| التثبيتات الجاري إنجازها | 26.594.496,40 | 54.652.258,00 | 95.470.030,20 |
| التثبيتات المالية | 16.250.000,00 | 16.250.000,00 | 25.140.000,00 |
| السندات موضع العادلة، مؤسسات المشاركة | | | |
| المساهمات الأخرى والديون الدائنة الملحقة | | | |
| السندات الأخرى المثبتة | | | |
| القروض والأصول الأخرى غير جارية | 16.250.000,00 | 16.250.000,00 | 25.140.000,00 |
| ضرائب مؤجلة على الأصل | | | |
| **مجموع الأصول غير الجارية** | **325.094.858,19** | **449.990.080,42** | **450.978.648,77** |
| **الأصول الجارية** | | | |
| المخزونات ومنتجات قيد التنفيذ | 1.418.279,53 | 3.160.575,52 | 4.828.360,84 |
| **حسابات دائنة واستخدامات مماثلة** | | | |
| الزبائن | 58.466.375,36 | 73.625.598,06 | 65.447.510,40 |
| المدينون الآخرون | 4.115.324,10 | 6.755.868,65 | 6.906.318,12 |
| الضرائب | | 1.852.224,00 | 1.852.224,00 |
| الأصول الجارية الأخرى | | | |
| **الموجودات وما يماثلها** | | | |
| الأموال الموظفة والأصول الجارية الأخرى | | 250.000.000,00 | 250.000.000,00 |
| **الخزينة** | 228.767.856,83 | 153.676.621,85 | 194.974.264,46 |
| **مجموع الأصول الجارية** | **292.767.835,82** | **489.070.888,08** | **524.008.677,82** |
| **المجموع العام للأصول** | **617.862.694,01** | **939.060.968,50** | **974.987.326,59** |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة.**

**جدول (02): جانب الأصول للميزانيات المالية للسنوات(2021- 2023)** الوحدة ب: دج

| الأصول | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|
| **الأصول المثبتة(غير الجارية)** | | | |
| فارق الشراء(ou goodwill) | | | |
| التثبيتات غير المادية(معنوية) | 968.734,78 | 262.983,26 | 219.640,32 |
| التثبيتات المادية (عينية) | 285.291.969,32 | 1.078.024.263,61 | 976.651.837,96 |
| أراضي | | | |
| مباني | | | |
| التثبيتات المادية الأخرى | 572.157.205,23 | | |
| الأصول الثابتة الممتازة | | | |
| التثبيتات الجاري إنجازها | | 97.903.001,12 | 94.443.395,13 |
| التثبيتات المالية | | | |
| السندات موضع العادلة، مؤسسات المشاركة | | | |
| المساهمات الأخرى والديون الدائنة الملحقة | | | |
| السندات الأخرى المثبتة | | | |
| القروض والأصول الأخرى غير جارية | 25.140.000,00 | 25.140.000,00 | 25.140.000.00 |
| ضرائب مؤجلة على الأصل | 2.917.712,80 | 3.517.486,44 | 11.960.136,75 |
| **مجموع الأصول غير الجارية** | **886.475.622,13** | **1.204.847.734,43** | **1.108.415.010,16** |
| **الأصول الجارية** | | | |
| المخزونات ومنتجات قيد التنفيذ | 3.928.044,85 | 13.704.294,94 | 39.693.661,12 |
| **حسابات دائنة واستخدامات مماثلة** | | | |
| الزبائن | 81.952.000,77 | 62.427.743,73 | 205.980.790,32 |
| المدينون الآخرون | 5.825.500,60 | 130.811.781,25 | 129.207.536,96 |
| الضرائب | 8.092.365,68 | 124.049.924,41 | 64.490.393,20 |
| الأصول الجارية الأخرى | | | |
| **الموجودات وما يماثلها** | | | |
| الأموال الموظفة والأصول الجارية الأخرى | | 400.000.000,00 | 400.000.000,00 |
| **الخزينة** | 977.522.481,86 | 91.168.636,80 | 278.133.392,04 |
| **مجموع الأصول الجارية** | 1.077.320.393.76 | 822.162.381,13 | 1.117.505.773,64 |
| **المجموع العام للأصول** | 1.963.796.015,89 | 2.027.010.115,56 | 2.225.920.783,80 |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة.**

نلاحظ من خلال الجدول (01) ارتفاع في مجموع أصول مؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن خلال الثلاث سنوات (2018-2020)، وهذا راجع إلى الزيادة في الاستخدامات الثابتة والزيادة التي حصلت في أموال الخزينة والمخزونات وارتفاع مستمر في حساب المدينون خلال السنوات الثلاث (2018-2020).

من خلال الجدول (02) نلاحظ ارتفاع في مجموع أصول مؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن خلال الثلاث سنوات (2021-2023)،وهذا راجع إلى الزيادة في الاستخدامات الثابتة والزيادة التي حصلت في أموال الخزينة والمخزونات والزيادة المعتبرة في تحصيل الزبائن، والارتفاع المستمر في حساب المدينون خلال السنوات الثلاث(2021-2023).

**1-2-عرض جانب الخصوم:** يمكن عرض خصوم المؤسسة للفترة (2018-2023) من خلال الجدولين الموالين:

**جدول (03):جانب الخصوم للميزانيات المالية للسنوات(2018-2020)** **الوحدة بـ: دج**

| الخصوم | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|
| **الخصوم الغير جارية(موارد دائمة)** | | | |
| الأموال الخاصة | | | |
| رأس المال الصادر(حساب الاستغلال) | 686.000.000,00 | 686.000.000,00 | 686.000.000,00 |
| رأس المال المكتتب الغير مستعان به | 300.000.000,00- | 75.000.000,00- | |
| العلاوات والاحتياطات (الاحتياطات المجمدة)(1) | | 3.194.265,75 | 145.393.840,09 |
| فارق إعادة التقييم | | | |
| فارق المعادلة(1) | | | |
| النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حسب المجمع)(1) | 154.561.256,73 | 81.508.525,00 | 7.570.793,98- |
| رؤوس الأموال الأخرى، ترحيل من جديد | 90.675.941,64- | 60.691.049,34 | 5.569.662,99- |
| حصة الشركة المجمدة | | | |
| حصة ذوي الأقلية | | | |
| **المجموع(01)** | **449.885.315,09** | **756.393.840,09** | **818.253.383,12** |
| **الخصوم الغير جارية(02)** | | | |
| القروض والديون المالية | 100.051.918,00 | 90.046.726,20 | 70.036.342,60 |
| الضرائب المؤجلة والمرصود لها | | | |
| الديون الأخرى غير جارية | | | |
| المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا | 1.426.981,32 | 1.656.303,34 | 8.877.854,74 |
| **مجموع الخصوم الغير الجارية** | **101.478.899,32** | **91.703.029,54** | **78.914.197,34** |
| **الخصوم الجارية** | | | |
| الموردون والحسابات الملحقة الضرائب الديون المدينة | 21.443.296,80 | 27.733.547,48 | 11.859.889,70 |
| الأخرى | 10.125.663,35 | 17.288.752,85 | 17.016.588,63 |
| خصوم أموال الخزينة | 34.929.519,45 | 45.941.798,54 | 48.943.267,80 |
| **مجموع الخصوم الجارية** | **66.498.479,60** | **90.964.098,87** | **77.819.746,13** |
| **المجموع العام للخصوم** | **617.862.694,01** | **939.060.968,50** | **974.987.326,59** |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة.**

**جدول(04):جانب الخصوم للميزانيات المالية للسنوات(2021-2023)  الوحدة بـ: دج**

| الخصوم | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|
| **الخصوم الغير جارية(موارد دائمة)** | | | |
| الأموال الخاصة | | | |
| رأس المال الصادر(حساب الاستغلال) | 1.306.000.000,00 | 1.306.000.000,00 | 1.306.000.000,00 |
| رأس المال المكتتب الغير مستعان به | | | |
| العلاوات والاحتياطات (الاحتياطات المجمدة) | 145.393.840,09 | 157.328.613,03 | 157.328.613,03 |
| فارق إعادة التقييم | | | |
| فارق المعادلة(1) | | | |
| النتيجة الصافية(النتيجة الصافية حسب المجمع | 25.075.229,91 | 2.344.066,80- | 129.711.750.63 |
| رؤوس الأموال الأخرى، ترحيل من جديد | 13.140.456,97- | 4.047.384,14- | 6.391.450,94- |
| حصة الشركة المجمدة | | | |
| حصة ذوي الأقلية | | | |
| المجموع(01) | 1.463.328.613,03 | 1.456.937.162,09 | 1.586.648.912,72 |
| **الخصوم الغير جارية(02)** | | | |
| القروض والديون المالية | 379.637.959,00 | 471.650.575,40 | 429.558.411,80 |
| الضرائب المؤجلة والمرصود لها | | | |
| الديون الأخرى غير جارية | | | |
| المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا | 10.774.735,90 | 11.705.890,83 | 15.168.494,55 |
| **مجموع الخصوم الغير الجارية** | 390.412.694,90 | 483.356.466,23 | 444.726.936,35 |
| **الخصوم الجارية** | | | |
| الموردون والحسابات الملحقة | 22.824.089,14 | 20.368.199,32 | 26.821.310,87 |
| الضرائب | 30.813.991,07 | 16.567.367,43 | 108.927.974,36 |
| الديون المدينة الأخرى | 56.416.627,75 | 49.780.920,49 | 58.795.649,50 |
| خصوم أموال الخزينة | | | |
| **مجموع الخصوم الجارية** | **110.054.707,96** | **86.716.487,24** | **194.544.934,73** |
| **المجموع العام للخصوم** | 1.963.796.015,89 | 2.027.010.115,56 | 2.225.920.783,80 |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة.**

من خلال ملاحظتنا للجدول رقم(03) نجد أن مجموع خصوم المؤسسة عرفت ارتفاع مستمر خلال الثلاث سنوات(2018-2020) من الدراسة، على الرغم من أن النتيجة الصافية عرفت انخفاض مستمر

خلال هذه السنوات إلا أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة، وذلك بالاعتماد على المؤونات والاحتياطات والتقليل من نسبة القروض.

من خلال ملاحظتنا للجدول رقم(04) نجد أن مجموع خصوم المؤسسة عرفت ارتفاع مستمر خلال الثلاث سنوات(2021-2023) من الدراسة، على الرغم من أن النتيجة الصافية عرفت انخفاض مستمر خلال هذه السنوات إلا أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة، وذلك بالاعتماد على المؤونات والاحتياطات والتقليل من نسبة القروض.

تجدر الإشارة إلى أنه عند تحويل الميزانية المحاسبية إلى ميزانية مالية يتم ترتيب عناصر هذه الأخيرة بالاعتماد على معايير الاستحقاق والسيولة، وهذا حسب النظام المحاسبي الجديد، وبالتالي فإن كل عناصر الميزانية المحاسبية تحافظ على ترتيبها في الميزانية المالية، وعليه فالأصول غير الجارية في الميزانية المحاسبية تعبر عن الأصول الثابتة في الميزانية المالية، والأصول الجارية تمثل الأصول المتداولة في الميزانية المالية نفس الشيء في جانب الخصوم فرؤوس الأموال الخاصة تقابلها الأموال الخاصة، والخصوم غير الجارية تقابلها الديون متوسطة وطويلة الأجل، أما الخصوم الجارية تقابلها الديون قصيرة الأجل.

**2- الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة:**

يوضح الجدولين التاليين الميزانية المختصرة لمؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن للفترة (2018-2023)، والتي تم التوصل إليها من خلال التعديلات التي أجريت على الميزانية المالية خلال نفس الفترة، وقمنا بالتطرق لكل من جانبي الأصول الخصوم على حدى لكل سنوات الدراسة.

**2-1-عرض جانب الأصول:** يمكن عرض أصول المؤسسة من خلال الجدول الموالي:

**جدول (05):جانب الأصول للميزانيات المالية المختصرة للسنوات(2018-2020).وحدة بـ: دج**

| الأصول | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|
| **الأصول الثابتة(غير الجارية)** | | | |
| القيم الثابتة المعنوية | 315.457,42 | 1.144.314,57 | 1.621.402,04 |
| القيم الثابتة المادية | 308.529.400,70 | 432.595.765,85 | 424.217.246,37 |
| تثبيتات مالية | 16.250.000,00 | 16.250.000,00 | 25.140.000,00 |
| **مجموع التثبيتات غير الجارية** | **325.094.858,19** | **449.990.080,42** | **450.978.648,77** |
| **تثبيتات جارية** | | | |
| قيم الاستغلال(مخزونات) | 1.418.279,53 | 3.160.575,52 | 4.828.360,84 |
| قيم قابلة للتحقيق | 62.581.699,46 | 332.233.690,71 | 324.206.052,52 |
| خزينة الأصول | 228.767.856,83 | 153.676.621,85 | 194.974.264,46 |
| **مجموع التثبيتات الجارية** | **292.767.835,82** | **489.070.888,08** | **524.008.677,82** |
| **مجموع الأصول** | **617.862.694,01** | **939.060.968,50** | **974.987.326,59** |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة.**

**2-2-عرض جانب الخصوم:** يمكن عرض خصوم المؤسسة من خلال الجدول الموالي:

**جدول (06):جانب الخصوم للميزانيات المالية المختصرة للسنوات(2018-2020)** الوحدة بـ: دج

| الخصوم | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|
| **الأموال الدائمة** | | | |
| الأموال الخاصة | 449.885.315,09 | 756.393.840,09 | 818.253.383,12 |
| الخصوم غير الجارية | 101.478.899,32 | 91.703.029,54 | 78.914.197,34 |
| **مجموع الأموال الدائمة** | **551.364.214,41** | **848.096.869,63** | **897.167.580,46** |
| **الخصوم الجارية** | | | |
| د ق أ ما عدى السحب على المكشوف | 66.498.479,60 | 90.964.098,87 | 77.819.746,13 |
| السحب على المكشوف | - | - | - |
| **مجموع الخصوم الجارية** | **66.498.479,60** | **90.964.098,87** | **77.819.746,13** |
| مجموع الخصوم | 617.862.694.01 | 939.060.968,50 | 974.987.326,59 |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة.**

**2-3-عرض جانب الأصول: يمكن عرض أصول المؤسسة من خلال الجدول الموالي: الوحدة بـ: دج**

**الجدول (07): جانب الأصول للميزانيات المالية المختصرة للسنوات(2021-2023)** الوحدة بـ: دج

| الأصول | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|
| **الأصول الثابتة(غير الجارية)** | | | |
| القيم الثابتة المعنوية | 968.734.78 | 262.983,26 | 219.640,32 |
| القيم الثابتة المادية | 830.449.174,55 | 1.175.927.264,73 | 1.071.095.233,09 |
| تثبيتات مالية | 28.057.712,80 | 28.657.486,44 | 37.100.136,75 |
| **مجموع التثبيتات غير الجارية** | **886.475.662,13** | **1.204.847.734,43** | **1.108.415.010,16** |
| **تثبيتات جارية** | | | |
| قيم الاستغلال(مخزونات) | 3.928.044,85 | 13.704.294,94 | 39.693.661,12 |
| قيم قابلة للتحقيق | 95.869.867,05 | 717.289.449,39 | 799.678.720,48 |
| خزينة الأصول | 977.522.481,86 | 91.168.636,80 | 278.133.392,04 |
| **مجموع التثبيتات الجارية** | **1.077.320.393,76** | **822.162.381,13** | **1.117.505.773,64** |
| مجموع الأصول | 1.963.796.015,89 | 2.027.010.115,56 | 2.225.920.783,80 |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة.**

**2-4-عرض جانب الخصوم: يمكن عرض خصوم المؤسسة من خلال الجدول الموالي:**

**جدول (08): جانب الخصوم للميزانيات المالية المختصرة للسنوات(2021-2023) الوحدة بـ: دج**

| الخصوم | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|
| **الأموال الدائمة** | | | |
| الأموال الخاصة | 1.463.328.613,03 | 1.456.937.162,09 | 1.586.648.912,72 |
| الخصوم غير الجارية | 390.412.694,90 | 483.356.466,23 | 444.726.936,35 |
| **مجموع الأموال الدائمة** | **1.853.741.307,93** | **1.940.293.628,32** | **2.031.375.849,07** |
| **الخصوم الجارية** | | | |
| د ق أ ما عدى السحب على المكشوف | 110.054.707,96 | 86.716.487,24 | 194.544.934,73 |
| السحب على المكشوف | - | - | - |
| **مجموع الخصوم الجارية** | **110.054.707,96** | **86.716.487,24** | **194.544.934,73** |
| **مجموع الخصوم** | **1.963.796.015,89** | **2.027.010.115,56** | **2.225.920.783,80** |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة.**

من خلال جدول الميزانية المختصرة يمكننا تقديم تحليل عناصر أصول وخصوم الميزانية المختصرة كما يلي:

- **تحليل عناصر الأصول:**

- **الأصول الثابتة:** نلاحظ أن قيم الأصول الثابتة في تحسن مستمر منذ2018 إلى غاية 2023، وهذا راجع إلى استراتيجية طويلة المدى في الاستثمارات لدى سياسة المؤسسة.

- **تثبيتات جارية:** تتمثل في:

- **قيم الاستغلال:** نلاحظ من جدول الميزانية المختصرة أعلاه أن قيم المخزونات في حالة تحسن مستمر خلال سنوات الدراسة من 2018 إلى غاية 2020.ثم بدأت في الانخفاض جزئيا سنة2021 حيث بلغت: 3.928.044,85 دج، وبعدها استمرت في التحسن خلال السنوات الموالية 2022-2023، وهذا راجع لطلبيات الزبائن للمؤسسة محل الدراسة.

- **قيم قابلة للتحقيق:** نلاحظ من جدول الميزانية المختصرة أعلاه أن القيم القابلة للتحقيق في ارتفاع مستمر خلال سنوات من (2018-2019) ثم بدأت في الانخفاض بشكل طفيف سنة2020 قدر بـ: 324.206.052,52دج، وفي السنة التي تليها سنة2021 لوحظ انخفاض ملحوظ لتصل إلى: 95.869.867,05دج، وبعدها استمرت قيم القابلة للتحقيق في الارتفاع خلال السنوات الموالية (2022-2023) لتبلغ أعلى مستوى لها، ويعود سبب الانخفاض إلى الظروف السائدة في تلك الفترة (فترة كورونا) التي كانت عائقا في ذلك الوقت.

- **خزينة الأصول:** نلاحظ أن قيم أصول الخزينة في سنة2018 كانت مرتفعة ثم بدأت في الإنخفاض سنة 2019، ثم لوحظ ارتفاع طفيف سنة2020 ليصل أقصاه سنة2021، وبعد ذلك لوحظ انخفاض ملحوظ سنة 2022 ثم بدأ في الارتفاع تدريجيا سنة2023 وبهذا نلاحظ تذبذب في أصول الخزينة وهذا راجع إلى استخدام المؤسسة لحساباتها الجارية في تمويل استثماراتها

- **تحليل عناصر الخصوم:**

- **مجموع الأموال الدائمة:** إن الأموال الدائمة في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة من(2018~2020) وهذا راجع الى الارتفاع في الأموال الخاصة، كما لوحظ ارتفاع ملحوظ في الأموال الدائمة خلال السنوات الموالية (2021~2023) وهذا راجع إلى الارتفاع في الخصوم الغير الجارية وهنا نقول أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة ولها اكتفاء ذاتي.

- **مجموع الخصوم الجارية:** نلاحظ أن مجموع الخصوم الجارية من خلال الميزانية المختصرة أعلاه أنها كانت ترتفع بشكل ملحوظ خلال السنتين(2018–2019) بعدها بدأت في الانخفاض سنة 2020 قدرت ب: 77.819.746,13دج ، ثم لوحظ ارتفاع ملحوظ سنة 2021بلغت ذروته: 110.054.707,96دج وهذا راجع إلى الارتفاع المحسوس في قيمة الديون القصيرة الأجل، بعدها بدأ مجموع الخصوم الجارية في الانخفاض سنة 2022 بلغ: 86.716.487,24 دج نتيجة الانخفاض في الديون القصيرة الأجل(86.716.487,24 دج)،ثم لوحظ ارتفاع ملحوظ سنة 2023 قدر ب: 194.544.934,73دج وذلك يعود الى زيادة اعتماد المؤسسة في تسديد ديونها على القروض والديون المالية.

- **مجموع الخصوم:** نلاحظ أن مجموع الخصوم في ارتفاع مستمر خلال سنوات الدراسة وهذا راجع إلى الارتفاع في الأموال الخاصة.

**3- جدول حسابات النتائج: الجدولين المواليين يعرضان جدول حسابات النتائج لمؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن للسنوات (2018~2023). بالاعتماد على وثائق المؤسسة**

**جدول(09): جدول حسابات النتائج للسنوات(2018-2020).** **الوحدة بـ: دج**

| البيان | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|
| المبيعات(رقم الأعمال) | **381.810.848,80** | **388.883.868,25** | **279.068.106,45** |
| **01- إنتاج السنة المالية** | **381.810.848,80** | **388.883.868,25** | **279.068.106,45** |
| المشتريات المستهلكة | 18.356.079,44 | 19.854.647,87 | 15.155.754,05 |
| الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى | 114.790.099,76 | 152.807.027,47 | 125.595.154,97 |
| **02-استهلاك السنة المالية** | **133.146.179,20** | **172.661.675,34** | **140.750.909,02** |
| **03- قيمة الاستغلال المضافة(1-2)** | **248.664.669,60** | **216.222.192,91** | **138.317.197,43** |
| أعباء العاملين | 45.240.139,28 | 80.717.965,85 | 89.399.923,63 |
| الضرائب الرسوم والمدفوعات المماثلة | 5.252.930,59 | 1.649.673,37 | 1.592.017,56 |
| **04-إجمالي الفائض للاستغلال** | **198.171.599,73** | **133.854.553,69** | **47.325.256,24** |
| المنتجات العملياتية الأخرى | 749.547,59 | 843.198,16 | 632.184,73 |
| الأعباء العملياتية الأخرى | 2.088.899,88 | 1.736.383,62 | 1.066.742,53 |
| المخصصات للإهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة | 35.982.484,95 | 44.641.379,35 | 55.008.442,18 |
| **05- النتيجة العملياتية** | **160.849.762,49** | **88.319.988,88** | **8.117.743,74-** |
| المنتجات المالية | 1.763.173,95 | 694.679,98 | 5.086.805,56 |
| الأعباء المالية | 5.993.653,71 | 6.271.875,86 | 4.539.855,80 |
| **6- النتيجة المالية** | **4.230.479,76-** | **5.577.195,88-** | **546.949,76** |
| **7-النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)** | **156.619.282,73** | **82.742.793,00** | **7.570.793,98-** |
| الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية | 2.058.026,00 | 1.234.268,00 | - |
| الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية | | | |
| **8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية** | **384.323.570,34** | **390.421.746,39** | **284.787.096,74** |
| العناصر الغير عادية للمنتجات | | | |
| العناصر الغير عادية للأعباء | | | |
| **9-النتيجة الغير عادية** | **229.762.313,61** | **308.508.525,00** | **292.357.890,72** |
| **10- النتيجة الصافية للسنة المالية** | **154.561.256,73** | **81.508.525,00** | **7.570.793,98-** |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.**

**جدول(10): جدول حسابات النتائج للسنوات(2021-2023).** **الوحدة بـ: دج**

| البيان | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|
| المبيعات(رقم الأعمال) | **362.149.256,35** | **296.562.908,55** | **625.660.650,40** |
| **01- إنتاج السنة المالية** | **362.149.256,35** | **296.562.908,55** | **625.660.650,40** |
| المشتريات المستهلكة | 17.273.607,02 | 15.546.764,57 | 22.639.244,10 |
| الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى | 134.273.297,28 | 98.108.067,82 | 110.357.710,35 |
| **02-استهلاك السنة المالية** | **151.546.904,30** | **113.654.832,39** | **132.996.954,45** |
| **03- قيمة الاستغلال المضافة (1-2)** | **210.602.352,05** | **182.908.076,16** | **492.663.695,95** |
| أعباء العاملين | 113.115.127,16 | 126.113.178,66 | 168.197.508,95 |
| الضرائب الرسوم والمدفوعات المماثلة | 7.619.941,06 | 5.624.529,77 | 9.399.385,41 |
| **04-إجمالي الفائض للاستغلال** | **89.867.283,83** | **51.170.367,73** | **315.066.801,59** |
| المنتجات العملياتية الأخرى | 715.870,99 | 18.565,69 | 2.413.562,68 |
| الأعباء العملياتية الأخرى | 1.906.701,12 | 1.573.482,84 | 1.349.086,68 |
| المخصصات للإهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة | 55.274.490,93 | 56.196.479,86 | 119.286.784,37 |
| **05- النتيجة العملياتية** | **33.401.962,77** | **6.581.029,28-** | **196.844.493,22** |
| المنتجات المالية | 3.147.187,50 | 10.797.868,68 | 11.963.333,30 |
| الأعباء المالية | 3.839.410,23 | 5.570.429,61 | 26.852.972,49 |
| **6- النتيجة المالية** | **692.222,73-** | **5.227.439,07** | **14.889.639,19-** |
| **7-النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)** | **32.709.740,04** | **1.353.590,21-** | **181.954.854,03** |
| الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية | 10.552.222,93 | 1.590.250,23 | 60.685.753,71 |
| الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية | 2.917.712,80- | 599.773,64- | 8.442.650,31- |
| **8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية** | **336.012.314,84** | **307.379.342,92** | **640.037.546,38** |
| **9-النتيجة الغير عادية** | **340.937.084,93** | **309.723.409,72** | **510.325.795,75** |
| **10- النتيجة الصافية للسنة المالية** | **25.075.229,91** | **2.344.066,80-** | **129.711.750,63** |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.**

من خلال الجدولين اللذين يمثلان جدول حسابات النتائج أعلاه لمؤسسة موانئ دبي العالمية للفترة من(2018~2023) يمكننا تحليل النتائج كما يلي:

- **انتاج السنة المالية:** شهد عدم استقرار في قيمها حيث ارتفعت سنة 2018 و2019، ثم انخفضت سنة 2020 و2022 بقيم 279.068.106,45دج، 296.562.908,55دج على التوالي، بعدها ارتفعت سنة 2023بـ: 625.660.650,40دج، و ارتفاع وانخفاض انتاج السنة المالية مرتبط بارتفاع وانخفاض المبيعات فكلما ارتفعت المبيعات ارتفع الإنتاج.

- **استهلاك السنة المالية:** سجل قيم غير مستقرة طيلة سنوات الدراسة وذلك بسبب تذبذب قيم المشتريات المستهلكة والخدمات الأخرى فارتفاع هذه القيم سنة 2018 و2019 أدى إلى ارتفاع استهلاك السنة المالية لسنة2018 و2019 قدر بـ 133.146.179,20 دج

و172.661.675,34دج على التوالي، لتنخفض سنة 2020ب: 140.750.909,02دج نتيجة انخفاض في المشتريات المستهلكة، ثم ارتفعت مجددا سنة 2021 ب: 151.546.904,30دج، كما انخفضت سنة2022 ب: 113.654.832,39دج نتيجة انخفاض في المشتريات المستهلكة والخدمات الأخرى، بعدها شوهد ارتفاع طفيف سنة2023 قدر 132.996.954,45دج وهذا راجع إلى ارتفاع في المشتريات المستهلكة والخدمات الأخرى.

- **قيمة الاستغلال المضافة:** لوحظ انخفاض تدريجي لها خلال السنوات الثلاثة الأولى من الدراسة (2018~2020) ثم بدأت في الارتفاع طفيف سنة2021 ثم انخفضت سنة2022 وبعدها ارتفعت إلى أكبر قيمة لها ب :492.663.695,95 دج سنة 2023، ويعود سبب الانخفاض إلى انخفاض استهلاك السنة المالية والعكس.

- **إجمالي فائض الاستغلال:** نلاحظ من جدول حسابات النتائج أن إجمالي فائض الاستغلال في تناقص مستمر خلال الثلاث سنوات الأولى من الدراسة (2018-2020)، إلا أن المؤسسة لديها المقدرة على تسديد أعباء المستخدمين والضرائب وهذا أمر جيد للمؤسسة، في حين لوحظ ارتفاع طفيف سنة 2021, ثم بدأت في انخفاض سنة 2022 قدر بـ 51.170.367,73دج وبعدها ارتفعت إلى أكبر قيمة سنة 2023 قدرت بـ315.066.801,59 دج. وهذا راجع إلى ارتفاع أعباء المستخدمين والضرائب وعلى الرغم من ذلك فالمؤسسة قادرة على تسديد هذه الأعباء وهذا أمر جيد للمؤسسة.

- **النتيجة العملياتية:** حققت المؤسسة نتيجة عملياتية موجبة خلال السنتين (2018-2019) لكن شكلت انخفاض بنسبة 54,9% ونتيجة موجبة خلال السنتين (2021-2023) قدرت ب: 33.401.962,77دج و196.844.493,22دج على التوالي، وهذا راجع إلى ارتفاع المنتجات العملياتية خلال هذه السنوات، ثم حققت نتيجة عملياتية سالبة خلال السنتين (2020-2022) قدرت ب-8.117.743,74 دج، -1.353.590,21دج على التوالي. وهذا راجع إلى انخفاض في المنتجات العملياتية.

- **النتيجة المالية:** أظهرت قيم سالبة خلال السنوات (2018-2019-2021-2023) بقيم:

- 4.230.479,76دج، - 5.577.195,88دج، -692.222,73دج ، -14.889.639,19 دج

وهذا راجع إلى أن قيمة المنتجات أقل من قيمة الأعباء المالية، وأظهرت قيم موجبة خلال السنتين(2020-2022) بقيم: 546.949,76دج ،5.227.439,07دج على التوالي، ويعود سبب تذبذب النتيجة المالية خلال سنوات الدراسة إلى عدم استقرار قيم المنتجات المالية والأعباء المالي.

- **النتيجة العادية قبل الضرائب:** سجلت المؤسسة قيم السالبة خلال سنتي (2020-2022) بقيم -7.570.793,98دج، -1.353.590,21دج، وهذا راجع إلى القيم السالبة للنتيجة العملياتية خلال السنتين. في حين السنوات الأخرى من الدراسة (2018-2019-2021-2023) حققت قيم موجبة تنخفض بشكل تدريجي خلال هذه السنوات لتبلغ ذروتها سنة2023 بـ181.954.854,03دج.

- **النتيجة الصافية:** حققت المؤسسة فائضا خلال السنوات (2018-2019-2021-2023) يقدر بـ154.561.256,73دج،81.508.525,00دج،25.075.229,91دج،129.711.750,63دج، وذلك بسبب ارتفاع المنتجات وانخفاض الأعباء، بينما سجلت عجز خلال سنتي2020-2022 بـ 7.570.793,98دج، 2.344.066,80دج وهذا ما يفسر العجز بأن قيم منتجات الأنشطة العادية أقل من أعباء الأنشطة العادية.

## المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

تعتمد مؤسسة ميناء دبي العالمية بجيجل مؤشرات التوازن المالي من أهم الأدوات لتقييم ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة وكيفية استخدامها لمصادرها التمويلية المتوفرة لتمويل أصولها ومعرفة موقع الاحتياج لرأس المال، وسندرس مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة من خلال دراسة ميزانيتها المالية لستة سنوات متتالية من(2018-2023):

**1- رأس المال العامل (FR):** أحد المؤشرات المهمة لتقييم التوازن المالي داخل المؤسسة، ولمعرفة قيم المؤسسة محل الدراسة تحصلنا على القيم المحسوبة التالية:

**الجدول (11): يوضح تطور رأس المال العامل من أعلى الميزانية لمؤسسة ميناء دبي العالمية بجيجل للفترة من(2018 -2023):** **الوحدة بـ: دج**

| البيان | الأموال الدائمة | الأصول الثابتة | رأس المال العامل |
|---|---|---|---|
| 2018 | 551.364.214,41 | 325.094.858,19 | 226.269.356,22 |
| 2019 | 848.096.869,63 | 449.990.080,42 | 398.106.789,21 |
| 2020 | 897.167.580,46 | 450.978.648,77 | 446.188.931,69 |
| 2021 | 1.853.741.307,93 | 886.475.622,13 | 967.265.685,80 |
| 2022 | 1.940.293.628,32 | 1.204.847.734,43 | 735.455.893,89 |
| 2023 | 2.031.375.849,07 | 1.108.415.010,16 | 922.960.838,91 |

**المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على جدول الميزانيات المالية.**

نلاحظ من خلال الجدول (11) أن رأس المال العامل للمؤسسة محل الدراسة كان موجب وشهد ارتفاعا مستمرا خلال السنوات الأخرى ليسجل أعلى مستوى له سنة 2021 ب 967.265.685,80 دج. وهذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها المالية طويلة الأجل، وحققت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية النقدية.

**2-احتياجات رأس المال العامل( BFR)** : أحد المؤشرات المهمة للمؤسسة لتقييم التوازن المالي ،فإذا كان موجب فإن المؤسسة محل الدراسة تغطي كل احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية ، والعكس إذا كان سالب. ويحسب بالعلاقة:

BFR= (الأصول المتداولة-النقدية) -(ديون قصيرة الأجل- سلفات مصرفية)

ولمعرفة قيم المؤسسة محل الدراسة تحصلنا على القيم المحسوبة التالية:

**الجدول(12):يوضح احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة ميناء دبي العالمية بجيجل للفترة من(2018-2023):**

**الوحدة بـ: دج**

| البيان | الأصول المتداولة-النقدية | ديون قصيرة الأجل-سلفات مصرفية | احتياجات رأس المال العامل |
|---|---|---|---|
| 2018 | 63.999.978,99 | 66.498.479,60 | -2.498.500,61 |
| 2019 | 335.394.266,23 | 90.964.098,87 | 244.430.167,36 |
| 2020 | 329.034.413,36 | 77.819.746,13 | 251.214.667,23 |
| 2021 | 99.797.911,90 | 110.054.707,96 | -10.256.796,06 |
| 2022 | 730.993.744,33 | 86.716.487,24 | 644.277.257,09 |
| 2023 | 839.372.381,60 | 194.544.934,73 | 644.827.446,87 |

**المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على جدول الميزانيات المالية.**

إن احتياجات رأس المال العامل يعتبر مؤشر يعكس احتياجات المؤسسة خلال الدورة لتمويل مخزوناتها وقيم المدينة بخصومها الجارية حيث نلاحظ من خلال الجدول (12): أن الاحتياجات في رأس المال العامل لسنة 2018 و2021 سالب مما يعني أن موارد الدورة أكبر من احتياجاتها، وهذا يعود إلى أن المؤسسة تعتمد على الديون المالية قصيرة الأجل بشكل كبير، أما في السنوات 2023/2022/2020/2019 كان الاحتياج في رأس المال العامل موجب وهذا يعني أن المؤسسة لها القدرة في تسيير مخزوناتها وزبائنها وبالتالي سداد التزاماتها القصيرة الأجل. أي كفاية رأس المال العامل على سد الاحتياج.

**3-الخزينة (TN):** تعتبر أهم المؤشرات المهمة للمؤسسة لتقييم التوازن المالي، ويقصد بها مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال وهي تشمل ما في القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة، ولمعرفة قيم المؤسسة محل الدراسة تحصلنا على القيم المحسوبة التالية:

**الجدول (13):يوضح الخزينة لمؤسسة ميناء دبي العالمية بجيجل للفترة من(2018 -2023).**

**الوحدة بـ: دج**

| السنوات / البيان | رأس المال العامل | احتياجات رأس المال العامل | الخزينة |
|---|---|---|---|
| 2018 | 226.269.356,22 | -2.498.500,61 | 228.767.856,83 |
| 2019 | 398.106.789,21 | 244.430.167,36 | 153.676.621,85 |
| 2020 | 446.188.931,69 | 251.214.667,23 | 194.974.264,46 |
| 2021 | 967.265.685,80 | -10.256.796,06 | 977.522.481.86 |
| 2022 | 735.455.893,89 | 644.277.257,09 | 91.168.636,80 |
| 2023 | 278.133.392,04 | 644.827.446,87 | 278.133.392,04 |

**المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على جدول الميزانيات المالية.**

نلاحظ من الجدول (13) أن خزينة المؤسسة موجبة خلال فترة الدراسة هذا يدل أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل، إذا فإن المؤسسة حققت هامش أمان وهي متوازنة ماليا خلال فترة الدراسة.

**4- المؤشرات المالية الأخرى:** تعتبر كذلك من أهم المؤشرات المالية المهمة في المؤسسة، ولمعرفة قيم المؤسسة محل الدراسة تحصلنا على القيم المحسوبة التالية:

**الجدول (14): المؤشرات المالية الأخرى لمؤسسة ميناء دبي العالمية بجيجل للفترة من(2018 - 2020):**

**الوحدة بـ: دج**

| المؤشر المالي | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|
| ر، م، ع إجمالي= مجموع الأصول المتداولة | 292.767.835,82 | 489.070.888,08 | 524.008.677,82 |
| ر، م، ع خاص= أموال خاصة-أصول متداولة | 386.008.219,27 | 267.322.952,01 | 294.244.705,30 |
| ر، م، ع أجنبي= مجموع الديون | 156.424.734,25 | 117.780.273,68 | 130.839.500,1 |

**المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الميزانيات المالية المدروسة.**

**الجدول (15): المؤشرات المالية الأخرى لمؤسسة ميناء دبي العالمية بجيجل للفترة (2021 -2023).**

**الوحدة بـ: دج**

| المؤشر المالي | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|
| ر، م، ع إجمالي= مجموع الأصول المتداولة | 292.767.835,82 | 489.070.888,08 | 524.008.677,82 |
| ر، م، ع خاص= اموال خاصة-أصول متداولة | 386.008.219,27 | 252.089.427,66 | 469.143.139,08 |
| ر، م، ع أجنبي= مجموع الديون | 458.878.676,16 | 541.799.695,21 | 515.175.372,17 |

**المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الميزانيات المالية المدروسة**

من خلال نتائج الجدولين (14) و(15) أعلاه نلاحظ أن **رأس العامل الإجمالي** للمؤسسة في السنوات المدروسة ذو قيمة معتبرة هذا يعني أن المؤسسة تعتمد على النشاط الاستغلالي بنسبة كبيرة، حيث تتزايد قيمة رأس العامل الإجمالي بنسبة مستمرة. أما بالنسبة **رأس العامل الخاص** موجب خلال السنوات المدروسة هذا يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة باستخدام أموالها الخاصة. في حين **رأس المال العامل الأجنبي** موجب دليل على أن المؤسسة تعتمد على تمويل خارجية (الديون الطويلة الأجل والديون القصيرة الأجل).

## المطلب الثالث: تحليل الوضعية المالية بالنسب المالية:

لقد قمنا بالتطرق إلى أهم النسب المالية المستعملة من طرف مؤسسة موانئ دبي العالمية بجيجل خلال الفترة المدروسة، حيث تقوم بمقارنة النسب المتحصل عليها مع النسب المالية للسنوات السابقة، وهي كالآتي:

**1- نسب السيولة:** تعتبر من أهم وسائل التحليل المالي المهمة في المؤسسة، ولمعرفة قيم المؤسسة محل الدراسة تحصلنا على القيم المحسوبة التالية:

**جدول(16): نسب السيولة للسنوات (2018.2019.2020).** الوحدة: %

| النسب | قانون الحساب | نسب معيارية | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة السيولة العامة | الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة *100 | مرة واحدة | 440.26 | 537.65 | 673.36 | 978,89 | 948,10 | 574,42 |
| نسبة السيولة السريعة | (الأصول المتداولة-المخزون) / الخصوم المتداولة *100 | ½ مرة | 438.12 | 534.17 | 667.15 | 975,32 | 932,30 | 554,01 |

**المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الميزانيات المالية المدروسة**

- **تحليل نسبة السيولة العامة:** نلاحظ أن هذه النسبة أكثر من مرة واحدة (أي 100%) خلال السنوات الثلاث كما عرفت ارتفاع مستمر وهذا يدل على أن المؤسسة تتوفر على السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل أي أن أصولها المتداولة تغطي ديونها قصيرة الأجل، وهذا ما يفسر وجود رأس المال العامل موجب.

- **تحليل نسبة السيولة السريعة:** نلاحظ أن هذه النسبة بلغت أقصى حد لها خلال سنة 2020 ثم تبدأ في التراجع بشكل نسبي طفيف خلال السنتين 2018.2019 على التوالي، مما يفسر بأن المؤسسة قادرة على تسديد خصومها المتداولة بالاعتماد على أصولها السائلة مع استبعاد المخزون، وهذا مؤشر جيد للمؤسسة

- **تحليل نسبة السيولة العامة:** نلاحظ أن هذه النسبة أكثر من مرة واحدة (أي 100%) خلا ل السنوات الثلاث كما عرفت ارتفاع منخفض مستمر لكن بشكل طفيف خلال الثلاثة على التوالي، وهذا يدل على أن المؤسسة تتوفر على السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل أي أن أصولها المتداولة تغطي ديونها قصيرة الأجل، وهذا ما يفسر وجود رأس المال العمل موجب.

- **تحليل نسبة السيولة السريعة:** نلاحظ أن هذه النسبة بلغت أقصى حد لها خلال سنة 2021 ثم تبدأ في التراجع بشكل نسبي طفيف خلال السنتين 2023.2022 على التوالي، مما يفسر بأن المؤسسة قادرة على تسديد خصومها المتداولة بالاعتماد على أصولها السائلة مع استبعاد المخزون، وهذا مؤشر جيد للمؤسسة.

**2- نسب الهيكل المالي:** أحد أهم أدوات التحليل المالي للمؤسسة، حيث يتم تحليل هذه النسب حسب نسب معيارية100%> يعني أنه كلما تحققت هذه النسبة نقول الوضع جيد للمؤسسة والعكس صحيح، ونفس الشيء بالنسبة للنسبة**100%>**، ولمعرفة قيم المؤسسة محل الدراسة تحصلنا على القيم المحسوبة التالية:

**جدول (17): نسب الهيكل المالي للسنوات (2018-2023).** **الوحدة بـ:%**

| النسب | قانون الحساب *100 | النسب المعيارية | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **نسب التمويل الدائم** | $\frac{\text{الخصوم غ جارية}}{\text{الأصول غ الجارية}} * 100$ | <%100 | 169,60 | 188,47 | 198,93 | 209,11 | 161,04 | 183,26 |
| **نسب التمويل الخاص** | $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}} * 100$ | <%100 | 138.38 | 168.09 | 181,43 | 165,07 | 120,92 | 143,14 |
| **نسب الاستقلالية المالية** | $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} * 100$ | <%100 | 287,60 | 461,99 | 625,38 | 318,89 | 268,90 | 307,98 |
| **نسب تمويل المديونية** | $\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{الإجمالي الأصول}} * 100$ | >%100 | 25,31 | 17.43 | 13,41 | 23,36 | 26,72 | 14,,23 |

**المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة.**

– **تحليل نسبة التمويل الدائم:** من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول (17) نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أكبر من 100% خلال كل سنوات الدراسة، مما يدل أن الأموال الدائمة تكفي لتغطية الأصول الثابتة. أي أن المؤسسة في وضعية جيدة.

–**تحليل نسبة التمويل الخاص:** من خلال الجدول (17)، نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص أكبر من 100% خلال السنوات المدروسة، وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد على تمويل أصولها الثابتة بالديون الطويلة الأجل، وتستعمل هذه النسبة لمعرفة المقدار الذي تحتاجه المؤسسة من قروض طويلة الأجل للحصول على حد أدنى من راس المال العامل موجب.

– **نسبة الإستقلالية المالية:** توضح هذه النسبة الإستقلالية المالية المتحصل عليها خلال السنوات المدروسة أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية وذلك لأن كل النسب أكبر من 100% وفي ارتفاع مستمر، وهذا يوضح أن السياسة التمويلية المتبعة من طرف المؤسسة تعتمد على التمويل الذاتي لتمويل احتياجاتها، وهذا يدل على أن المؤسسة في وضعية مريحة.

–**تحليل نسبة تمويل المديونية:** من خلال نتائج الجدول (17)، نسبة المديونية لسنوات الدراسة أقل من 50%، وهذا ما يفسر بأن المؤسسة لا تعتمد في تمويل أصولها على الديون فهي تتمتع بإكتفاء ذاتي.

**3– قدرة التمويل الذاتي:** التمويل الذاتي كما هو معلوم يتكون من النتيجة الصافية بعد اقتطاع الضريبة بالإضافة إلى الإهتلاكات والمؤونات وقد كانت وضعية التمويل في المؤسسة محل الدراسة تحسب بالعلاقة التالية:

**التمويل الذاتي= النتيجة الصافية+ مخصصات الإهتلاك والمؤونات**

**الجدول (18): يمثل تطور التمويل الذاتي لمؤسسة ميناء دبي العالمية بجيجل للفترة من (2018 –2023):** **الوحدة بـ: دج**

| البيان / السنوات | النتيجة الصافية | مخصصات الإهتلاك والمؤونات | التمويل الذاتي |
|---|---|---|---|
| 2018 | 154.561.256,73 | 35.982.484,95 | 190.543.741,68 |
| 9019 | 81.508.525,00 | 44.614.379,35 | 126.122.904,35 |
| 2020 | 7.570.793,98– | 55.008.442,18 | 47.437.648,20 |
| 2021 | 25.075.229,91 | 55.274.490,93 | 80.349.720,84 |
| 2022 | 2.344.066,80– | 56.196.479,86 | 53.852.413,06 |
| 2023 | 129.711.750,63 | 119.286.784,37 | 248.998.534,67 |

**المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على جدول حسابات النتائج.**

من خلال الجدول (18) يتضح لنا أن قيمة التمويل الذاتي في 2023 كانت أكبر قيمة للتمويل الذاتي بالنسبة للسنوات السابقة، وتتناقص هذه القيمة حسب السنوات على التوالي: 2020،2022،2021،2019،2018. وهذا ناتج عن انخفاض النتيجة الصافية لهذه السنوات، وفي سنة2023 ازدادت قيمة التمويل نتيجة زيادة النتيجة الصافية ومخصصات الإهتلاك والمؤونات. ومنه نستنتج أن المؤسسة محل الدراسة تتمتع بحجم تمويل ذاتي معتبر وهي تعتمد عليه كمصدر تمويل على المدى الطويل والقصير.

**4- تحليل الوضعية المالية بنسب المردودية:** تعتبر من أهم وسائل التحليل المالي المهمة في المؤسسة، ولمعرفة قيم المؤسسة محل الدراسة تحصلنا على القيم المحسوبة التالية:

**الجدول (19): يمثل نسب المردودية لمؤسسة ميناء دبي العالمية بجيجل للفترة (2018-2023).**

**الوحدة بـ: %**

| النسب | قانون الحساب | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **نسبة المردودية الاقتصادية** | $\frac{\text{نتيجة الإستغلال}}{\text{الأصول الإقتصادية}} * 100$ | **32,073** | **14,25** | **4,85** | **4,57** | **2,52** | **14,15** |
| **نسبة المردودية المالية** | $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} * 100$ | **34,35** | **10,77** | **0.925-** | **1,71** | **0,16-** | **8,17** |

**المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على جدول حسابات النتائج.**

**-تحليل المردودية الإقتصادية:** من نتائج الجدول (19) نلاحظ أن المردودية الإقتصادية للمؤسسة كانت مرتفعة سنة 2018 حيث وصلت نسبتها 32,073%، أي كل 1دج مستثمر يحقق لنا 0,32 دج كفائض إجمالي للاستغلال، ثم بدأت في الإنخفاض تدريجيا خلال السنوات الدراسة الموالية لها، ثم سجلت ارتفاع ملموس وصلت نسبته 14,15% سنة 2023، وهذا ما يدل على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد على مجموع الأصول المستثمرة من نشاطها الإستغلالي.

**- تحليل المردودية المالية:** من خلال نتائج الجدول (19)، نلاحظ أن المردودية المالية في تذبذب، وذلك لارتفاعها سنة 2018 بنسبة 34,35 %، لتعاود الانخفاض سنة 2019 لكن بنسبة كبيرة تقدر ب 23,58% ثم تبلغ أقصى انخفاض لها سنة 2020 بنسبة -0.925% بعد ذلك لوحظ ارتفاع طفيف قدره1,71 %سنة 2021، أي أن كل دينار مستمر في رأس مال المؤسسة يحقق ربح يقدر ب:1,71دج، ويعود هذا الانخفاض إلى الانخفاض الكبير في النتيجة الصافية مع ارتفاع كبير في الأموال الخاصة.

**5- تحليل الوضعية المالية بنسب الربحية:** تعتبر أحد أهم وسائل التحليل المالي المهمة في المؤسسة، ولمعرفة قيم المؤسسة محل الدراسة تحصلنا على القيم المحسوبة التالية:

**جدول (20): نسب المردودية لمؤسسة ميناء دبي العالمية بجيجل للفترة (2018-2023). الوحدة بـ:%**

| النسب | قانون الحساب | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة ربحية الأصول | النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول *100 | 25,34 | 8,81 | 0,77 | 1,66 | 0,066 | 8,17 |
| نسبة ربحية الأموال الخاصة | النتيجة الصافية / الأموال الخاصة * 100 | 34,35 | 10,77 | 0.92 | 1,71 | 0,16 | 8,17 |
| نسبة ربحية النشاط | النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال السنوي * 100 | 41,02 | 21,27 | 2,71 | 9,03 | 0,45 | 29,08 |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج.**

-**تحليل نسبة ربحية الأصول:** من خلال الجدول (20) نلاحظ أن هذه النسبة عرفت تذبذبا وانخفاض خاصة في سنوات الدراسة من2019 إلى غاية2023 حيث قدرت ب 8,81%و0,77%و1,66 %و0,066 % و8,17 %على التوالي، مقارنة بسنة2018 كانت تقدر ب 25,34%, وهذا يعود إلى الزيادة المستمرة في أصول المؤسسة نتيجة التوسعات التي تقوم بها المؤسسة أكبر من الزيادة في النتيجة.

-**تحليل نسبة ربحية الأموال الخاصة:** وتقوم هذه النسبة بقياس ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من نتيجة صافية، حيث نلاحظ من الجدول (20) أن هذه النسبة كانت مرتفعة سنة2018 حيث قدرت ب34,35% ثم انخفضت هذه النسبة سنة2019 ب**10,77**% ويستمر هذا الانخفاض إلى غاية 2022 ثم بدأت في ارتفاع طفيف قدر بـ8,17% سنة 2023وهذا راجع إلى ارتفاع الديون قصير الأجل، لأن السياسة التمويلية للمؤسسة تعتمد على الديون.

-**تحليل نسبة ربحية النشاط:** عرفت هذه النسبة ارتفاع سنة 2018 قدرت ب41,02 % ثم لوحظ انخفاض في السنوات الموالية 2019 إلى غاية 2022 وبعدها بدأت في ارتفاع طفيف سنة 2023 قدر ب29,08 %، ويعود ذلك إلى أن الزيادة في رقم الأعمال لا تقابلها الزيادة الكافية في النتيجة.

## المطلب الرابع: تحليل أثر التسيير الجبائي في صناعة قرار التمويل بموانئ دبي العالمية

تطرقنا في هذا المطلب إلى دراسة وتحليل أثر التسيير الجبائي على الهيكل التمويلي للمؤسسة، هذا يتطلب منا ضرورة معرفة أهم الضرائب التي تخضع لها المؤسسة ومصادر تمويل المؤسسة، بهدف تقدير درجة التأثير الضريبي على كل مصدر من مصادر التمويل المكونة للهيكل التمويلي، وفي الأخير يتم اختيار مكونات الهيكل التمويلي الذي يحقق وفورات ضريبية وبأقل تكلفة، بهدف الحصول على هيكل مالي مثالي.

### 1- الضرائب والرسوم التي تخضع لها مؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن.

تتنوع الضرائب المفروضة من قبل الدولة على المؤسسات الإقتصادية، حيث تخضع مؤسسة موانئ دبي العالمية إلى النظام الحقيقي وبالتالي تخضع لمجموعة من الضرائب والرسوم أهمها:

الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على الدخل الإجمالي.

**1-1- الضريبة على الدخل الإجمالي IRG:** قدم المشرع الجزائري في المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تعريفا لهذه الضريبة:" تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي". تطبق هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف، تتسم هذه الضريبة أنها ضريبة تصاعدية، بموجب أحكام المواد 1-2-3 من قانون الضرائب المباشرة فإن المؤسسة تخضع للضريبة على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة.

**1-2-الرسم على القيمة المضافة TVA:** يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة عامة على الاستهلاك تخص العمليات ذات طابع صناعي وتجاري وحرفي، وتشمل أيضا عمليات البنوك والتأمين وعليه تقصى من مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة على العمليات ذات طابع فلاحي أو لها طابع خدمة عمومية غير تجارية، يعتبر الرسم على القيمة المضافة يتحملها المستهلك غير أنها تحصل بصفة منتظمة كلنا تمت معاملة خاضعة للرسم على القيمة المضافة.

يتم تطبيق معدلين على القيمة المضافة:

19% هو المعدل العادي.

9% هو المعدل المخفض حيث يطبق على المنتجات، المواد، الأشغال، العمليات والخدمات المبينة في المادة 23% من قانون الرسم على القيمة المضافة.

ويخضع نشاط المؤسسة محل الدراسة لنسبة 19% للرسم على القيمة المضافة.

**1-3- الضريبة على أرباح الشركات IBS:** وقد جاء في المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تعريفا لهذه الضريبة:" تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136, وتسمى هذه الضريبة: الضريبة على أرباح الشركات، ويحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يلي:

19% بالنسبة لأنشطة السلع.

23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري وكذا الأنشطة السياحية والحمامات.

26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

حيث تخضع المؤسسة محل الدراسة لنسبة 26% للضريبة على أرباح الشركات.

**2- مكاسب المؤسسة من توظيف العامل الجبائي في صناعة قرار التمويل:**

إن اهتمام المؤسسة بتسيير جبايتها وأخذ المسير العامل الجبائي بعين الاعتبار في قراراته الهادفة لما يقدم من اسهامات بارزة في ترشيد القرارات المالية وتوفير الأموال اللازمة لتمويل المؤسسة، وتنويع مصادر التمويل وتدنية تكاليف استخدامها بما يحقق مكاسب للمؤسسة

**2-1- تأثير الضريبة على مصادر التمويل الداخلي:** نتناول هنا التأثير الضريبي على مختلف مكونات التمويل الداخلي للمؤسسة.

**2-1-1- الوفر الضريبي الناجم عن المؤونات:** طبقا لمبدأ الحيطة والحذر تكون المؤونات لمواجهة تدهور سواء في قيم المخزونات والحقوق أو الخسائر المحتملة الوقوع، فهي تكلفة متوقعة الحدوث ، وإذا تحققت أصبحت تكلفة نهائية تخفض من نتيجة الدورة، وهو ما يقلص من الوعاء من الوعاء الجبائي وإذا لم تتحقق تتحول إلى إيراد يضاف إلى نتيجة الدورة، والمؤونة الغير محققة ترفع من قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة، أما المؤونة المحققة فإضافة إلى تغطيتها للخسائر فإنها تساهم في تحقيق وفورات ضريبية نتيجة معاملتها كعبء قابل للتخفيض عند تحديد أساس الضرائب على الشركات، والمؤونات هي اقتطاع من نتائج السنة المالية قصد تغطية بعض التكاليف والخسائر التي لم تقع بعد وتجعلها الأحداث ممكنة الوقوع وتمتاز المؤونات بخاصية قابلة للإلغاء، بمعنى يمكن إضافتها جزئيا أو كليا إلى الربح الخاضع للضريبة للسنة المالية متى زال الخطر التي خصصت من أجله سواء زال كليا أو جزئيا وينتج وفرا ضريبيا معتبرا من المؤونات والتي استفادت منها المؤسسة بشكل جيد وذلك راجع إلى التسيير الجيد للمؤسسة والجدول التالي يوضح ذلك:

**جدول رقم(21): الوفر الضريبي الناتج عن المؤونات لمؤسسة ميناء دبي العالمية بجيجل للفترة من (2018 - 2023).** **الوحدة بـ: دج**

| السنوات / البيان | المؤونات | معدل الضريبة | الوفر الضريبي |
|---|---|---|---|
| 2018 | 1.426.981,32 | %26 | 371.015,14 |
| 2019 | 1.656.303,34 | %26 | 430.638,86 |
| 2020 | 8.877.854,74 | %26 | 2.308.242,23 |
| 2021 | 10.774.735,90 | %26 | 2.801.431,33 |
| 2022 | 11.705.890,83 | %26 | 3.043.531,61 |
| 2023 | 15.168.494,55 | %26 | 3.943.808,58 |

**مصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية.**

نلاحظ أن المؤسسة محل الدراسة حققت وفرا ضريبيا هاما، من خلال التسيير الجيد وبالتالي يعكس بالإيجاب على أدائها المالي، والذي يمثل جزء كبير من مصادر التمويل الذاتي حيث هنا المؤونات لها طابع احتياطي أي غير محققة وبهذا تعتبر احتياط جديد.

**2-1-2- الوفر الضريبي الناجم عن الإهتلاكات:** إن الإهتلاك محاسبيا هو التدني في قيمة الاستثمارات بفعل الاستعمالي والتقادم، كما أن اختيار طريقة الإهتلاك له تأثير ضريبي على هذا النوع من التمويل أي كلما زاد حجم الإهتلاك يؤدي إلى تحقيق التمويل الذاتي أكبر للمؤسسة مما يسمح بتغطية الحاجات المالية من المصادر الداخلية، حيث أن التشريع الضريبي الجزائري يسمح للمؤسسة بمعاملة أقساط الإهتلاك كأعباء قابلة للتخفيض من الوعاء الضريبي، ويمكن القول بأن التأثير الضريبي على هذا النوع من التمويل يعتبر إيجابيا، وبدون ضرائب يعتبر سالبا للمؤسسة. وهذا ما يلاحظه في مؤسسة جن جن دبي العالمية والتي استفادة من وفورات ضريبية هامة ناتجة عن الإهتلاكات والتي نلخصها في الجدول التالي:

**جدول رقم (22): الوفر الضريبي الناتج عن الإهتلاكات لمؤسسة ميناء دبي العالمية بجيجل للفترة من(2018-2023).** **وحدة بـ: دج**

| السنوات / البيان | الإهتلاكات | معدل الضريبة | الوفر الضريبي |
|---|---|---|---|
| 2018 | 1.426.981,32 | %26 | 371.015,14 |
| 2019 | 1.656.303,34 | %26 | 430.638,86 |
| 2020 | 8.877.854,74 | %26 | 2.308.242,23 |
| 2021 | 10.774.735,90 | %26 | 2.801.431,33 |
| 2022 | 11.705.890,83 | %26 | 3.043.531,61 |
| 2023 | 15.168.494,55 | %26 | 3.94.808,58 |

**مصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج.**

نلاحظ من خلال الجدول (22) أن المؤسسة محل الدراسة حققت وفرا ضريبيا معتبرا من خلال تخفيض الوعاء الضريبي على أرباح الشركات الناتج من الإهتلاك حيث يمثل الجزء الهام والأكبر للتمويل الذاتي والذي يسمح لها بتمويل استثماراتها التوسيعية وزيادة ربحيتها.

**2-1-3- تأثير الضرائب على الاحتياطات:** إن الضرائب تؤثر على الاحتياطات تأثيرا عكسيا، فكلما كانت نسبة الضريبة عالية قلة نسبة الاحتياط، وكلما كانت هذه النسبة ضئيلة كلما استطاعت المؤسسة توفر نسبة احتياط جديدة، والجدول التالي يوضح ذلك:

**جدول رقم (23): الوفر الضريبي الناتج عن الاحتياطات لمؤسسة ميناء دبي العالمية بجيجل للفترة من(2018 - 2023).** **الوحدة بـ: دج**

| السنوات / البيان | الاحتياطات | معدل الضريبة | الوفر الضريبي |
|---|---|---|---|
| 2018 | - | %26 | - |
| 2019 | 3.194.265,75 | %26 | 830.509,095 |
| 2020 | 145.393.840,09 | %26 | 37.802.398,42 |
| 2021 | 145.393.840,09 | %26 | 37.802.398,42 |
| 2022 | 157.328.613,03 | %26 | 40.905.439,38 |
| 2023 | 157.328.613,03 | %26 | 40.905.439,38 |

**مصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج.**

نلاحظ أن المؤسسة محل الدراسة حققت وفرا ضريبيا هاما، من خلال التسيير الجيد وبالتالي يعكس بالإيجاب على أدائها المالي، والذي يمثل جزء كبير من مصادر التمويل الذاتي حيث هنا الاحتياطات لها تأثير على الضريبة، وبهذا يعتبر الاحتياط جيد لتمويل المؤسسة.

**2-1-4- التأثير الضريبي على التمويل الذاتي:**

**2-1-4-1- حساب النتيجة الصافية بعد الضرائب:**

**الجدول ( 24) النتيجة الصافية بعد الضرائب.** **الوحدة بـ :دج**

| البيان / السنوات | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|
| النتيجة العادية قبل الضرائب | 32.709.740,04 | -1.353.590,21 | 181.954.854,03 |
| الضريبة على أرباح الشركات 26% | 8.504.532,41 | 351.933,45 | 47.308.262,04 |
| النتيجة الصافية بعد الضريبة | 24.205.207,63 | -1.705.523,66 | 134.646.591,99 |

**المصدر: من إعداد الطالبتين.**

الجدول (25) حساب التمويل الذاتي في وجود الضرائب. الوحدة بـ: دج

| البيان / السنوات | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|
| النتيجة الصافية بعد الضريبة | 24.205.207,63 | -1.705.523,66 | 134.646.591,99 |
| الإهتلاكات والمؤونات | 55.274.490,93 | 56.196.479,86 | 119.286.784,37 |
| قدرة التمويل الذاتي بعد الضريبة | 79.479.698,56 | 54.490.956,2 | 253.933.376,36 |

المصدر: من إعداد الطالبتين.

الجدول (26) حساب التمويل الذاتي في غياب الضرائب. الوحدة بـ: دج

| البيان / السنوات | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|
| النتيجة الصافية قبل الضريبة | 32.709.740,04 | -1.353.590,21 | 181.954.854,03 |
| الإهتلاكات والمؤونات | 55.274.490,93 | 56.196.479,86 | 119.286.784,37 |
| قدرة التمويل الذاتي قبل الضريبة | 87.984.230,97 | 54.842.889,65 | 301.242.638,40 |

المصدر: من إعداد الطالبتين.

### 2-1-5-تأثير الضرائب على الأموال الخاصة

جدول(27) قيمة الأموال الخاصة في وجود الضرائب الوحدة بـ: دج

| البيان / السنوات | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|
| رأس مال الشركة | 1.306.000.000,00 | 1.306.000.000,00 | 1.306.000.000,00 |
| النتيجة الصافية بعد الضريبة | 24.205.207,63 | -1.705.523,66 | 134.646.591,99 |
| مجموع الأموال الخاصة | 1.330.205.207,60 | 1.304.294.476,30 | 1.440.646.591,90 |

المصدر: من إعداد الطالبتين.

جدول (28) قيمة الأموال الخاصة في غياب الضرائب الوحدة بـ: دج

| البيان / السنوات | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|
| رأس مال الشركة | 1.306.000.000,00 | 1.306.000.000,00 | 1.306.000.000,00 |
| النتيجة الصافية قبل الضريبة | 32.709.740,04 | -1.353.590,21 | 181.954.854,03 |
| مجموع الأموال الخاصة | 1.338.709.740,04 | 1.304.646.409,79 | 1.487.954.854,03 |

المصدر: من إعداد الطالبتين.

❖ **مقارنة مصادر التمويل الداخلية في غياب ووجود الضرائب:**

**الجدول (29): قيمة مصادر التمويل الداخلية في غياب ووجود الضرائب للفترة(2021-2023)**

| السنة / مصادر التمويل | | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|---|
| التمويل الذاتي | في غياب الضريبة | 87.984.230,97 | 54.842.889,65 | 301.242.638,40 |
| | في وجود الضريبة | 79.479.698,56 | 54.490.956,2 | 253.933.376,36 |
| التحليل | | نلاحظ أن الضرائب تؤدي إلى إنخفاض قيمة التمويل الذاتي، وهذا راجع إلى النتيجة قبل وبعد الضريبة التي تندرج ضمن مكونات التمويل الذاتي، وهذا يعني أن الضرائب تؤدي إنخفاض مصدر من مصادر التمويل المهمة التي تدل على قدرة المؤسسة في الاعتماد على نفسها في التمويل دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية، وبالتالي تحقق توسعها ونموها. بما أن الضريبة التزام لا يمكن التخلص منه، فإن وجود ضرائب مرتفعة يدل على تحقيق المؤسسة للأرباح. | | |
| الأموال الخاصة | في غياب الضريبة | 1.338.709.740,04 | 1.304.646.409,79 | 1.487.954.854,03 |
| | في وجود الضريبة | 1.330.205.207,60 | 1.304.294.476,30 | 1.440.646.591,90 |
| التحليل | | نلاحظ أن الضرائب أدت إلى إنخفاض قيمة الأموال الخاصة في السنوات الثلاث، ويعود السبب إلى نفس سبب إنخفاض التمويل الذاتي وهي النتيجة التي تندرج أيضا في مكونات الأموال الخاصة. | | |

**المصدر: من إعداد الطالبتين.**

**2-2- تأثير الضريبة على مصادر التمويل الخارجي:**

**2-2-1- الوفر الضريبي الذي حققته المؤسسة والناتج عن تحميل الأعباء المالية للفترة (2018-2023).**

**جدول رقم (30): الوفر الضريبي الناتج عن المصاريف المالية لمؤسسة ميناء دبي العالمية للفترة (2018- 2023).**

**الوحدة بـ: دج**

| السنوات / البيان | الأعباء المالية | معدل الضريبة | الوفر الضريبي |
|---|---|---|---|
| 2018 | 5.993.653,71 | %26 | 1.558.349,96 |
| 2019 | 2.271.875,86 | %26 | 590.687,72 |
| 2020 | 4.539.855,80 | %26 | 1.180.362,50 |
| 2021 | 3.839.410,23 | %26 | 998.246,65 |
| 2022 | 5.570.429,61 | %26 | 1.448.311,69 |
| 2023 | 26.852.972,49 | %26 | 6.981.772,84 |

**مصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج.**

نلاحظ من الجدول أعلاه (30) أن الأعباء المالية حققت أعلى قيمة لها سنة 2023 حيث بلغت: 26.852.972,49دج وبالتالي أكبر وفر ضريبي، في حين كان منخفضا خلال السنوات السابقة إلى أن وصلت درجة الانخفاض ادنى مستوى لها سنة 2019 حيث قدرت ب: 2.271.875,86دج وبالتالي انخفض الوفر الضريبي المحقق، هذا يعني أن المؤسسة محل الدراسة استخدمت مصادر تمويل خارجية في الهيكل التمويلي للمؤسسة والمتمثل في الاقتراض سنة 2018 موزع على أقساط خلال السنوات الخمس من(2018-2022). وبهذا تكون المؤسسة قد نوعت من مصادر تمويلها واستفادت من الامتيازات الجبائية المرتبطة بهذا النوع من التمويل نتيجة خصم الفوائد المترتبة على القروض من الربح الخاضع للضريبة خلال سنوات الدراسة.

**2-3- تحليل ومناقشة مقياس الوفورات الضريبية البديلة والغير بديلة(الديون):**

نموذج Titman & Wessefls (1998): يستخدم هذا المؤشر لقياس أثر المزايا الجبائية التي ليس لها علاقة بالديون على قرار التمويل ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{إجمالي الاهتلاكات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

- **الإهتلاكات:** تعتبر الإهتلاكات من بين الإستراتيجيات التي تتخذ من أجل تخفيض الوعاء الضريبي وهي بديلة عن القروض، يبين لنا الجدول رقم (31) في الأسفل أن حجم الوفورات الضريبية البديلة تتوقف على حجم الإهتلاكات أي كلما ارتفعت أقساط الإهتلاك كلما زاد معدل الوفورات الضريبية والعكس صحيح،

حيث نلاحظ أن أقساط الإهتلاك في تزايد مستمر وهذا لاعتماد المؤسسة على طريقة الإهتلاك المتزايد، مما أدى إرتفاع في الوفورات الضريبية خلال السنوات الثلاث (2018-2020)ثم بدأت في الإنخفاض سنتي 2021-2022 بنسبة:10,53%و12,77%على التوالي. وهذا يعود إلى زيادة حجم الأصول أكبر من الزيادة في حجم الإهتلاك لهاتين السنتين، ثم حققت سنة 2023 أكبر نسبة من الوفر الضريبي خلال فترة الدراسة وقدر ب16,83%.ولكن استراتيجية المؤسسة محل الدراسة هو تحقيق معدلات عليا من الوفورات الضريبية البديلة عن الديون خلال السنوات الثلاثة الأولى من الدراسة من خلال إتباعها طريقة الإهتلاك المتزايد، أي أن مصاريف الإهتلاك كانت مرتفعة خلال الثلاث سنوات الأولى لاسيما سنة 2023 ،وبالتالي خلال هذه السنة حققت المؤسسة وفر ضريبي لابأس به من شأنه أن يخفض من الأعباء الضريبية وتعتبر هذه الإستراتيجية بديلة عن اللجوء للقروض، وهذا ما قامت به المؤسسة محل الدراسة.

**الجدول (31): دور العامل الضريبي في تحقيق وفورات بديلة(الإهتلاكات). الوحدة بـ: %**

| السنوات/ البيان | إجمالي الاهتلاكات | مجموع الأصول | الوفورات الضريبية البديلة |
|---|---|---|---|
| 2018 | 55.776.514,51 | 617.862.694,01 | %9,027 |
| 2019 | 100.188.571,84 | 939.060.968,50 | %10,66 |
| 2020 | 153.545.125,61 | 974.987.326,59 | %15,74 |
| 2021 | 206.922.735,38 | 1.963.796.015,89 | %10,53 |
| 2022 | 259.016.594,31 | 2.027.010.115,56 | %12,77 |
| 2023 | 374.840.774,96 | 2.225.920.783,80 | %16,83 |

**المصدر: من إعداد الطالبتين.**

- **تكلفة الديون:** تتمثل في المعدل الفعلي للفائدة المدفوع للمقترض من طرف المؤسسة وحيث أن فوائد القروض من الأعباء القابلة للخفيض عند تحديد وعاء الضريبة فإن المؤسسة تحقق وفورات ضريبية مما يجعل الديون تستفيد من امتياز ضريبي وتصبح تكلفتها أقل.

تحسب تكلفة الديون بإدخال العامل الجبائي كما يلي:

تكلفة الديون= معدل الفائدة (1- معدل الضريبة)

تكلفة الديون=5,8%(1-26%)=0,058(1-0,26)=0,04292=4,292%.

**الجدول (32): دور العامل الضريبي في تدنية تكلفة الديون.** **الوحدة بـ: دج**

| السنوات/ البيان | القرض*5,8% | تكلفة الديون | الوفورات الضريبية غ البديلة |
|---|---|---|---|
| 2018 | 5.803.011,24 | 4.294.228,32 | 1.508.782,92 |
| 2019 | 5.222.710,11 | 3.864.805,48 | 1.357.904,63 |
| 2020 | 4.062.107,87 | 3.005.959,82 | 1.056.148,05 |
| 2021 | 22.019.001,62 | 16.294.061,20 | 5.724.940,42 |
| 2022 | 27.355.733,37 | 20.243.242,69 | 7.112.490,68 |
| 2023 | 24.916.127,88 | 18.436.647,03 | 6.479.480,85 |

**المصدر: من إعداد الطالبتين.**

من خلال الجدول (32) نلاحظ إنخفاض تدريجي للوفورات الضريبية خلال السنوات الثلاث من (2018~2020) ثم بعد السنتين التي تليهما (2021-2022) نلاحظ ارتفاع ملحوظ في قيمة الوفورات الضريبية قدر بأكبر قيمة بـ 5.724.940,42دج و7.112.490,68دج على التوالي. ثم بدأت في انخفاض طفيف سنة 2023 قدر بـ 6.479.480,85دج.وهذا يدل أن حجم الوفورات الضريبية يتوقف على حجم القروض، ارتفع حجم الوفورات الضريبية بسبب إرتفاع أعباء الفوائد التي تخفض من النتيجة الصافية وهذا يدل على علاقة طردية بينهما.

وبهذا نقول أن المؤسسة في السنوات الثلاثة من الدراسة(2018~2020) لوحظ ارتفاع في الوفر الضريبي الناتج عن الإهتلاك ،على عكس التمويل بالقروض فإن الوفر الضريبي للقروض لوحظ انخفاض خلال هذه السنوات الثلاث(2018~2020)،وهنا يجب على المؤسسة أن تتبع استراتيجية الوفورات البديلة دون اللجوء إلى الاقتراض، أما بالنسبة للسنتين المواليتين (2021-2022) لوحظ انخفاض في الوفورات البديلة (الإهتلاكات)على عكس الوفورات الضريبية الناتجة عن القروض التي هي في ارتفاع مستمر، وعليه يجب على المؤسسة خلال هاتين السنتين(2021-2022) اتباع استراتيجية الوفورات الضريبية على القروض دون اللجوء إلى الإهتلاكات ،في حين سنة2023 لوحظ أكبر وفر ضريبي على الإهتلاكات أي الوفورات البديلة قدر ب16,83% وهي أكبر نسبة حققت سنة2023، ونفس الشيء بالنسبة للوفر الضريبي على القروض حيث لوحظ ارتفاع محسوس في الوفر الضريبي للقروض سنة 2023 قدر ب 6.479.480,85 دج وهي أكبر قيمة حققت خلال سنة 2023 على غرار سنوات الدراسة الأخرى.

حيث لاحظنا عند تحليلنا للقيمة الحالية للوفر الضريبي عدم اعتماد المؤسسة على القروض سنة 2023 وفي المقابل سجل أعلى معدل للوفورات الضريبية البديلة في هذه السنة 2023، وفي الأخير يمكن القول أن الوفورات الضريبية الناتجة عن أقساط الإهتلاك كانت بديلة وعوضت الوفورات الضريبية التي لم تحققها

المؤسسة من خلال عدم اعتمادها على الديون. وهنا يجب على المؤسسة إتباع إستراتيجية الوفورات الضريبية البديلة (الإهتلاكات) والوفورات الضريبية الناتجة عن القروض كلاهما معا.

**خلاصة الفصل:**

في هذا الفصل التطبيقي حاولنا دراسة أثر التسيير الجبائي على مصادر تمويل شركة موانئ دبي العالمية جن جن، حيث تناولنا في المبحث الأول الإجراءات المنهجية للدراسة، وفيه قمنا بتقديم مختصر لشركة موانئ دبي العالمية جن جن، والطريقة والأدوات المستخدمة. أما في المبحث الثاني قمنا بعرض وتحليل القوائم المالية لمؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن، باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وهذا بالاعتماد على وثائق المؤسسة والمتمثلة في الميزانية المالية والميزانية المختصرة وجدول حسابات النتائج للسنوات من (2018-2023). وفي المطلب الأخير تناولنا تحليل أثر التسيير الجبائي في صناعة قرار التمويل بمؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أن للعامل الجبائي (الضريبة على أرباح الشركات) أثر مباشر على مصادر التمويل الداخلية من خلال تحقيق وفورات ضريبية على المؤونات والإهتلاكات والاحتياطات وتخفض من التمويل الذاتي والأموال الخاصة بعد الضريبة لأن النتيجة الصافية هي عبارة عن النتيجة الإجمالية مخصوم منها الضرائب على الأرباح. وبالنسبة لمصادر التمويل الخارجية فإنه يؤثر من خلال الوفورات الضريبية التي تحققها المؤسسة من خلال الديون، كما توصلنا لوجود علاقة عكسية بين الوفورات البديلة التي تحققها الإهتلاكات، والوفورات التي تتحقق عند اللجوء للاقتراض، وهنا تكمن عقلانية ورشاد سلوك المسير في اختيار وترشيد القرارات التمويلية من خلال انخفاض تكلفة الأعباء الضريبية وتحقيق أكبر وفر ضريبي للمؤسسة. وأن مؤسسة موانئ دبي العالمية لم تعتمد على التمويل بالأسهم أو السندات، وإما اقتصرت على التمويل الذاتي والقروض الطويلة الأجل والإهتلاكات فقط خلال فترة الدراسة.

# الخاتمة

## الخاتمة:

لقد أصبح التسيير الجبائي أمرا مهما وضروريا وملزما لدى جل المؤسسات الإقتصادية، وذلك نظرا للدور الذي يلعبه العامل الجبائي في تحقيق الأهداف التي تصبوا إليها المؤسسة من خلال تحقيق وفورات ضريبية والتقليل من العبء الجبائي إلى أدنى ما يمكن، الأمر الذي يتطلب النظر إلى الضريبة على أنها تكلفة يمكن تسييرها مثل بقية التكاليف، في ظل ما توفره التشريعات الضريبية من خيارات وامتيازات. كما تعتبر عاملا أساسيا محددا لقرار التمويل الاختيار بين مصادره على أساس التكلفة الدنيا، والتعرف على إيجابيات وسلبيات كل مصدر وطرق الحصول عليه من أهم الاهتمامات التي يجب أن يركز عليها المسير الجبائي من أجل تحديد السياسة المالية للمؤسسة.

ومن خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في مؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها.

### النتائج النظرية:

– التسيير الجبائي عملية قانونية تعمل على مساعدة المؤسسة على تحقيق الأمن الجبائي، والذي يقوم على مدى احترام القانون الجبائي من حيث الشكل والمضمون وبالإضافة إلى تحقيق خيار جبائي الذي يخدم الأهداف الاقتصادية للمؤسسة.

– من أهم أهداف المسير الجبائي هو اختيار مصدر التمويل الذي يحقق أكبر وفر ضريبي ممكن، الذي يساهم في تحقيق نجاح واستمرار المؤسسة.

– من أهم وظائف المسير الجبائي اختيار النشاط الذي يحقق أكبر وفر ضريبي ممكن وبالتالي يساهم في زيادة ربحية المؤسسة.

– تعتبر أدوات التحليل المالي مهمة لاتخاذ القرار التمويلي وذلك من خلال تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة التي من خلالها يتم اتخاذ قرار التمويل

– تشكل النسب المالية والمؤشرات المالية أهمية كبيرة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

– من أهم محددات اتخاذ القرار في التمويل ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أهمية الوفر الضريبي عند تحديد أي سياسة من سياسات المؤسسة لما له من أثر واضح في تدعيم مركزها المالي.

**النتائج التطبيقية:**

– بينت أن مؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن حققت رأس مال عامل موجب أي أن مؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن تمول جزء من أصولها المتداولة من الأموال الدائمة فهي بذلك تحقق هامش أمان.

– كما بينت أن مؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن حققت توازنا ماليا خلال سنوات الدراسة ماعدا سنة 2020–2022 حققت خزينة سالبة.

– بينت أن شركة موانئ دبي العالمية جن جن تتمتع بنسب سيولة مرتفعة جدا يجعلها قادرة على تسديد ديونها القصيرة الأجل وجزء من الديون الطويلة الأجل. ومستقلة ماليا حيث تعتمد على أموالها الخاصة في تمويل أصولها الثابتة.

– سجلت نسبة ربحية الأصول تدبدب خلال فترة الدراسة، وهذا يدل إلى الزيادة المستمرة في أصول مؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن نتيجة التوسعات التي تقوم بها المؤسسة أكبر من الزيادة في النتيجة.

– سجلت نسبة التمويل الدائم خلال فترة الدراسة إرتفاع ملحوظ خلال فترة الدراسة، مما يدل أن الأموال الدائمة تكفي لتغطية الأصول الثابتة. أي أن المؤسسة في وضعية جيدة.

– بينت أن نسبة التمويل الخاص أكبر من 100 ٪ وهذا يعني أن مؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن تعتمد على تمويل أصولها الثابتة بالديون الطويلة الأجل، وتستعمل هذه النسبة لمعرفة المقدار الذي تحتاجه مؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن من قروض طويلة الأجل للحصول على حد أدنى من راس المال العامل موجب.

– بينت أن نسب السيولة، نسب التمويل، الاستقلالية المالية، مؤشرات التوازن كانت جيدة، وهذا ما يدل على أن مؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن في وضعية مالية جيدة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

– بينت أن المؤونات حققت وفرا ضريبيا هاما، من خلال التسيير الجيد وبالتالي يعكس بالإيجاب على أدائها المالي، والذي يمثل جزء كبير من مصادر التمويل الذاتي حيث أن المؤونات لها طابع احتياطي أي غير محققة وبهذا تعتبر احتياط جديد.

– توصلنا أن مؤسسة جن جن دبي العالمية استفادت من وفورات ضريبية هامة ناتجة عن الإهتلاكات. لأنها تؤثر بشكل إيجابي على التمويل الذاتي بالمؤسسة حيث كلما ارتفعت قيمة الإهتلاكات ارتفعت قيمة التمويل الذاتي. كما أنها تعتبر امتياز يمنحه القانون من الأعباء القابلة للخصم.

– بينت أن مؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن استفادت من مصادر التمويل الخارجية المتمثلة في القروض امتيازات جبائية المرتبطة بهذا النوع من التمويل نتيجة خصم الفوائد المترتبة على القروض من الربح الخاضع للضريبة خلال سنوات الدراسة، الذي حقق لها وفورات ضريبية.

– توصلت أن الوفورات الضريبية الناتجة عن أقساط الإهتلاك كانت بديلة وعوضت الوفورات الضريبية التي لم تحققها مؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن من خلال عدم اعتمادها على الديون وهذا يعكس عقلانية ورشاد سلوك المسير في اختيار وترشيد القرارات التمويلية التي من شأنها أن تخفض من الأعباء الضريبية في المؤسسة.

– بينت أن مؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن من خلال التسيير الجبائي لمصادرها الداخلية الخارجية حققت وفورات ضريبية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

– توصلنا أن مؤسسة موانئ دبي العالمية جن جن تعتمد على التمويل الذاتي بدرجة كبيرة مقارنة بالقروض هذا الأخير الذي يحقق وفورات ضريبية كبيرة على الفوائد الممنوحة، مقارنة بالوفورات الضريبية المحققة من التمويل الذاتي وهذا ما يدل على ضياع تكلفة الفرصة البديلة التي تبين عدم الاستفادة من التسيير الجبائي بالقدر الكافي خلال الدراسة. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

**التوصيات:**

– المؤسسة تتمتع بتسيير مالي جيد فمن الأفضل أن تعتمد على القروض في تمويل نشاطاتها لأن هذا سيزيد من مردوديتها المالية

– يمارس التسيير الجبائي في المؤسسة بطريقة ضمنية وليست علمية.

– يجب على المؤسسة قيام بدورات متخصصة في تدريب الموظفين في المجال الجبائي لتقديم الاستشارات الجبائية بهدف ترشيد الخيارات.

– ضرورة إعطاء أهمية كبيرة للعامل الجبائي وأخذه بعين الاعتبار في اتخاذ القرارات المالية.

– أهمية أخذ الوفورات الضريبية بعين الاعتبار عند تحديد أي سياسة من سياسات المؤسسة لما له من أثر واضح لتدعيم المركز المالي.

– ضرورة فتح معاهد متخصصة في تكوين مختصين جبائيين.

– ضرورة متابعة القوانين والتشريعات واللوائح الجديدة التي يقدمها التشريع الجبائي الجزائري، واستغلالها من طرف المؤسسات.

**الأفاق:**

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها حددت أفاق الدراسة إلى ما يلي:

- التسيير الجبائي وعلاقته بالهيكل التمويلي الأمثل.
- تحليل العلاقة بين التسيير المالي والتسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية.
- جباية المؤسسة بين الواقع والقوانين.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### أولا–الكتب


1. إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية، الجزء الثاني، دار وائل للنشر، عمان الأردن،2011.
2. جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
3. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
4. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن،2004.
5. حولي محمد: محاضرات في التحليل المالي، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار. عنابة،2020/2019.
6. زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة سكيكدة،2011.
7. عاطف وليم أندروس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، دار الفكر الجامعي، 2006.
8. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية،2007.
9. عبيد علي أحمد الحجازي، مصادر التمويل مع شرح لمصادر القروض وبيان كيفية معاملته ضريبيا، دار النهضة العربية، كلية الحقوق/جامعة حلوان،2001.
10. كنجو عبود كنجو، إبراهيم وهبي فهد، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،1997.
11. محمد علي ابراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، دار وائل، عمان، الأردن،2012.
12. محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2003.
13. مفلح محمد الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
14. منير ابراهيم هندي، الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة03، مصر: المكتب العربي الحديث،1996.

15. مؤيد عبد الرحمان الدوري ونورالدين أديب أبو زيد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، دار وائل، ط1، عمان، الأردن، 2003.

16. وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، منهج علمي وعملي متكامل، ط1، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق،2004.

**ثانيا: الرسائل الماجيستير والأطروحات**

1. أيمن فريد، استخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي، دراسة حالة عينة عن المؤسسات الصناعية الميكانيكية الجزائرية 2000-2002، رسالة ماجيستير تخصص مالية المؤسسة، جامعة الجزائر،2013.

2. بوعزة عبد القادر، التأثير الجبائي على اختيار هيكل تمويل المؤسسة، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004.

3. دعاس مصعب، "قرار التمويل في إطار محددات الهيكل المالي لمنظمات الأعمال"، دراسة أكثر عمقا- دراسة حالة عينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين (2007-2010)، جامعة الجزائر، رسالة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة (2011-2012)

4. سحنون أمال، دور نظام الحوافز في تحسين الأداء المالي، دراسة مؤسسة اقتصادية جزائرية، أطروحة الدكتوراه علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2021.

5. شعشوع أحمد، دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف (2000-2019)، أطروحة دكتورة علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة،2021.

6. صابر عباس، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2012.

7. لواج عبد الرحيم، فعالية الرقابة الجبائية في تقويم التصريحات الجبائية، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية جيجل، رسالة الماجيستير في شعبة علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، 2016/2015.

8. محفوظ خويرة: التخطيط الضريبي في الشركات المدمجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجيستير، دراسة ميدانية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006.

9. محمد عادل عياض: "محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثره على المؤسسات"، حالة شركات الأموال في التشريع الجبائي الجزائري، رسالة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع إدارة الأعمال، جامعة ورقلة،2003/2002.
10. مخلل زوينة، مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، أطروحة دكتوراه علوم تجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة،2020.
11. هالم سليمة، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات إدارة الأعمال،2017.2016.

**ثالثا: المنشورات والمجلات العلمية**

1. بلعيش نور الدين، زرقون محمد، "أهمية الإستراتيجية الجبائية في اتخاذ قرارات التمويل"، دراسة حالة مؤسسات اقتصادية مدرجة في بورصة الجزائر(2013/2010). المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد01، العدد 01، 01-12-2015.
2. بن سويسي حمزة، عبد الوهاب سليماني، دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة أدرار، مجلة، المجلد13،العدد15، 14-06-2018.
3. بن عودة آمال، ونادي رشيد، مساهمة التسيير الجبائي في تعزيز تنافسية المؤسسات الاقتصادية، مجلة الدراسات الجبائية، المجلد 10، العدد01، 28-07-2021.
4. بوعلام ولهي، عثمان محادي، آثار استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد04، العدد02، ديسمبر2019، مسيلة.
5. بولحية عفاف، كرمي مليكة، كبيش محمود، "دور التسيير الجبائي في ترشيد القرار التمويلي للمؤسسة الاقتصادية"، دراسة حالة مؤسسة Nostrop، مجلة دراسات جبائية، المجلد 12، العدد 01 ، 30-06-2023.
6. تمجغدن نور الدين، أهمية مقاربة التدفقات كأساس في صناعة القرارات التمويلية والاستثمارية، مداخلة، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، 03-04-2009.

7. جمعي محمد صالح، "قرار التمويل وتأثيره على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية "–دراسة حالة مجمع صيدال، جامعة المسيلة –الجزائر–، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 02، 31-12-2021.
8. الحواس زواق، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسة، جامعة مسيلة، أفريل 2009.
9. رمضاني العلا، جخيوة الطاهر، بن نوار عمار، دور الأساليب الكمية في اختيار القرارات التمويلية المتوازنة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة المدبر، مجلد 02، العدد 02،02-03-2015.
10. زنانرة ريمة، العيد شريفة، مصادر التمويل في المؤسسة والعوامل المؤثرة فيه، دراسة نظرية، مجلة المالية، المجلد 10، العدد 02، 15-09-2023.
11. سعداوي مراد مسعود، مختاري فتيحة، بوسماحة محمد لخضر، مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، الأغواط، مجلة المعيار، المجلد 11، العدد15،04-02-2021.
12. سكندر فاطمة زهراء، علي بن يحي عبد القادر، تأثير إدارة المخاطر على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة تطبيقية لمؤسسة ميناء تنس(2018-2020)،مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد11،العدد 03 لولاية الشلف،31-03-2023.
13. سهام كردودي، حكيمة بوسلمة، "مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة، مجلة الاقتصاد،المجلد08، العدد 04، الجزائر، 15-12-2018.
14. صابر عباسي، ومحمود فوزي شعوبي، "أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية[1]، دراسة لعينة من المؤسسة في ولاية بسكرة الجزائر"، مجلة الباحث،المجلد13، العدد 12، جامعة ورقلة، الجزائر، 30-06-2013.
15. عمار بن حميدة، منصر إلياس، تأثير قرار التمويل على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مؤسسة حضنة حليب بالمسيلة (2015-2018)، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 05، العدد 31،02-12-2021.

16. عمارة بن حمدة" و"منصر إلياس، "تأثير قرار التمويل على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، دراسة حالة مؤسسة حضنة حليب بالمسيلة بالفترة (2015-2018)، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 06، العدد 02، 31-12-2021.

17. فاطمة الزهراء قرامز، المنهج المعاصر للتفكير المالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية،المجلد3، العدد2، 01ديسمبر2016، الجزائر.

18. كردودي سهام، كردودي صبرينة: الضريبة وأثرها في ترشيد للقرارات المالية، دراسة تطبيقية لعينة من أراء المهنيين والأكاديميين لولاية بسكرة، مجلة الدراسات الجبائية، المجلد 5، العدد 2، 13-12-2016.

19. كويدمي محمد أمين، بن عودة أمال: دور استراتيجية التسيير الجبائي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة عينة من المكلفين بالجباية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة(الجزائر)،المجلد12،العدد01،01/06/2023.

20. كيموش بلال، بلخيري محمد سعد الدين "دور الاستشارة الجبائية في تفعيل التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادي"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد3، العدد30،3-12-2019.

21. محمود جمام، أميرة دباش، أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية، دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،المجلد02، العدد02، 25-12-2015.

22. نور الدين بعيليش، قداري زرباني، فعالية المراجعة الجبائية في الرفع من كفاءة التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية لعينة من المراجعين لعينة من المراجعين في الجنوب الشرقي الجزائري، سنة2021.مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد01، 18-06-2022.

**رابعا: المحاضرات**

1. سليماني عادل: "محاضرات التسيير الجبائي، كتاب في العلوم الاقتصادية"، جامعة الجلفة، الجزائر، 2022.

**خامسا: المراسيم والقوانين التنفيذية**

-الجزائر، وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة51.

-الجزائر، وزارة المالية، قانون المالية2008، المادة 10، الفقرتان4،5.

-المادة 174 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

**خامسا: المراجع باللغة الأجنبية:**

1. Dov ,o, Gestion financière de l’entreprise, paris,Dunod,2008.

2. francois charreton et autres .financement des entreprises.8émeed.paris.dunod.1991.

3. Hubert de bruslerie, Analyse financière,Dunod,Paris,France,4ème edition,2010.
4. MELISA Maharani, SHarifuddin Husen, IMAN S. Suriawinata. The effect of Tax Planning On Company Value with Financial Performance AS Interveningvariables in Manufacturing companies Registered in Indonesia stock Exchange, sekolah tinggi ilmu ekonomi indoesia,2020.
5. PIERRE Fontaneau .fiscalité et investissement.france .presse universital .1997.
6. Wakara IbrahimuNyabakora,Jumanne Mng'Ang'a Missu Ahobokile Chibone, The Effect of Financing Decision on Firm performance(A case of Tanzania),International Journal of African and Asian Studies,vol60,2020.

# الملاحق

الملحق 08

DP World DjenDjen SPA
Gestion Terminal à Conteneur
Achouat, Taher-Jijel-
Po. Box 05 B . RP 18000 Jijel, Algérie
Tel: +213 34 54 22 44
Fax: +213 34 54 21 21

# BILAN ACTIF

Exercice clos le 31/12/2023

| ACTIF | Note | 2023 N Brut | 2023 N Amort-Prov | 2023 N Net | 2022 N-1 Net |
|---|---|---|---|---|---|
| ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT) | | | | | |
| Ecart d'acquisition (ou goodwill) | | | | | |
| Immobilisations incorporelles | | 3 172 934,75 | 2 953 294,43 | 219 640,32 | 262 983,26 |
| Immobilisations corporelles | | 1 348 539 318,49 | 371 887 480,53 | 976 651 837,96 | 1 078 024 263,61 |
| Immobilisations encours | | 94 443 395,13 | | 94 443 395,13 | 97 903 001,12 |
| Immobilisations financières | | | | | |
| Titres mis en équivalence — entreprises associées | | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | 25 140 000,00 | | 25 140 000,00 | 25 140 000,00 |
| impôts différées | | 11 960 136,75 | | 11 960 136,75 | 3 517 486,44 |
| TOTAL ACTIF NON COURANT | | 1 483 255 785,12 | 374 840 774,96 | 1 108 415 010,16 | 1 204 847 734,43 |
| ACTIF COURANT | | | | | |
| Stocks et encours | | 39 693 661,12 | | 39 693 661,12 | 13 704 294,94 |
| Créances et emplois assimilés | | | | | |
| Clients | | 205 980 790,32 | | 205 980 790,32 | 62 427 743,73 |
| Autres débiteurs | | 129 207 536,96 | | 129 207 536,96 | 130 811 781,25 |
| Impôts | | 64 490 393,20 | | 64 490 393,20 | 124 049 924,41 |
| Autres actifs courants | | | | | |
| Disponibilités et assimilés | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | 400 000 000,00 | | 400 000 000,00 | 400 000 000,00 |
| Trésorerie | | 278 133 392,04 | | 278 133 392,04 | 91 168 636,80 |
| TOTAL ACTIF COURANT | | 1 117 505 773,64 | | 1 117 505 773,64 | 822 162 381,13 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | | 2 600 761 558,76 | 374 840 774,96 | 2 225 920 783,80 | 2 027 010 115,56 |

DP World DjenDjen SPA
Gestion Terminal à Conteneur
Achouat, Taher-Jijel-
Po. Box 05 B . RP 18000 Jijel, Algérie
Tel: +213 34 54 22 44
Fax: +213 34 54 21 21

# BILAN ACTIF

**Exercice clos le 31/12/2022**

| ACTIF | Note | 2022 N Brut | 2022 N Amort-Prov | 2022 N Net | 2021 N-1 Net |
|---|---|---|---|---|---|
| ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT) | | | | | |
| **Ecart d'acquisition (ou goodwill)** | | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | | 2 933 030,75 | 2 670 047,49 | 262 983,26 | 968 734,78 |
| **Immobilisations corporelles** | | 1 334 370 810,43 | 256 346 546,82 | 1 078 024 263,61 | 285 291 969,32 |
| **Immobilisations encours** | | 97 903 001,12 | | 97 903 001,12 | 572 157 205,23 |
| **Immobilisations financières** | | | | | |
| Titres mis en équivalence — entreprises associées | | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | 25 140 000,00 | | 25 140 000,00 | 25 140 000,00 |
| impôts différées | | 3 517 486,44 | | 3 517 486,44 | 2 917 712,80 |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | | **1 463 864 328,74** | **259 016 594,31** | **1 204 847 734,43** | **886 475 622,13** |
| ACTIF COURANT | | | | | |
| **Stocks et encours** | | 13 704 294,94 | | 13 704 294,94 | 3 928 044,85 |
| **Créances et emplois assimilés** | | | | | |
| Clients | | 62 427 743,73 | | 62 427 743,73 | 81 952 000,77 |
| Autres débiteurs | | 130 811 781,25 | | 130 811 781,25 | 5 825 500,60 |
| Impôts | | 124 049 924,41 | | 124 049 924,41 | 8 092 365,68 |
| Autres actifs courants | | | | | |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | 400 000 000,00 | | 400 000 000,00 | |
| Trésorerie | | 91 168 636,80 | | 91 168 636,80 | 977 522 481,86 |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | | **822 162 381,13** | | **822 162 381,13** | **1 077 320 393,76** |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | | **2 286 026 709,87** | **259 016 594,31** | **2 027 010 115,56** | **1 963 796 015,89** |

الملحق 08

# BILAN ACTIF

Exercice clos le 31/12/2021

| ACTIF | Note | 2021 N Brut | 2021 N Amort-Prov | 2021 N Net | 2020 N-1 Net |
|---|---|---|---|---|---|
| ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT) | | | | | |
| Ecart d'acquisition (ou goodwill) | | | | | |
| Immobilisations incorporelles | 1 | 3 233 030,75 | 2 264 295,97 | 968 734,78 | 1 621 401,96 |
| Immobilisations corporelles | 2 | 489 950 408,73 | 204 658 439,41 | 285 291 969,32 | 328 747 216,61 |
| Terrains | | | | | |
| Bâtiments | | | | | |
| Autres immobilisations corporelles | | 489 950 408,73 | | | |
| Immobilisations en concession | | | | | |
| **Immobilisations encours** | 3 | 572 157 205,23 | 0,00 | 572 157 205,23 | 95 470 030,20 |
| **Immobilisations financières** | | | | | |
| Titres mis en équivalence — entreprises associées | | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | 4 | 25 140 000,00 | 0,00 | 25 140 000,00 | 25 140 000,00 |
| Impôts différés actif | 5 | 2 917 712,80 | 0,00 | 2 917 712,80 | |
| TOTAL ACTIF NON COURANT | | 1 583 348 766,24 | 206 922 735,38 | 886 475 622,13 | 450 978 648,77 |
| ACTIF COURANT | | | | | |
| **Stocks et encours** | 6 | 3 928 044,85 | 0,00 | 3 928 044,85 | 4 828 360,84 |
| **Créances et emplois assimilés** | | | | | |
| Clients | 7 | 81 952 000,77 | 0,00 | 81 952 000,77 | 65 447 510,40 |
| Autres débiteurs | 8 | 5 825 500,60 | 0,00 | 5 825 500,60 | 6 906 318,12 |
| Impôts | 9 | 8 092 365,68 | 0,00 | 8 092 365,68 | 1 852 224,00 |
| Autres actifs courants | | | | | |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | | 250 000 000,00 |
| Trésorerie | 10 | 977 522 481,86 | 0,00 | 977 522 481,86 | 194 974 264,46 |
| TOTAL ACTIF COURANT | | 1 077 320 393,76 | 0,00 | 1 077 320 393,76 | 524 008 677,82 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | | 2 660 669 160,00 | 206 922 735,38 | 1 963 796 015,89 | 974 987 326,59 |

الملحق 08

DP WORLD
Djen Djen

SPA DP WORLD DJEN DJEN
TERMINAL A CONTENEURS
PORT DE DJEN DJEN -JIJEL-

## BILAN ACTIF
Exercice clos au 31/12/2020

| ACTIF EN DA | NOTE | N Brut | N Amort-Prov | N Net | N-1 Net | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)** | | | | | | |
| **Ecart d.acquisition (ou goodwill)** | | | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | | **3 116 030,75** | **1 494 628,71** | **1 621 402,04** | **1 144 314,57** | |
| **Immobilisations corporelles** | | **480 797 713,43** | **152 050 496,90** | **328 747 216,53** | **377 943 507,85** | |
| Terrains | | | | | | |
| Bâtiments | | | | | | |
| Autres immobilisations corporelles | | 480 797 713,43 | 152 050 496,90 | 328 747 216,53 | 377 943 507,85 | |
| Immobilisations en concession | | | | | | |
| **Immobilisations encours** | | **95 470 030,20** | | **95 470 030,20** | **54 652 258,00** | |
| **Immobilisations financières** | | **25 140 000,00** | | **25 140 000,00** | **16 250 000,00** | |
| Titres mis en équivalence . entreprises associées | | | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | 25 140 000,00 | | 25 140 000,00 | 16 250 000,00 | |
| Impôts différés actif | | | | | | |
| TOTAL ACTIF NON COURANT | | **604 523 774,38** | **153 545 125,61** | **450 978 648,77** | **449 990 080,42** | |
| **ACTIF COURANT** | | | | | | |
| **Stocks et encours** | | **4 828 360,84** | | **4 828 360,84** | **3 160 575,52** | |
| **Créances et emplois assimilés** | | | | | | |
| Clients | | 65 447 510,40 | | 65 447 510,40 | 73 625 598,06 | |
| Autres débiteurs | | 6 906 318,12 | | 6 906 318,12 | 6 755 868,65 | |
| Impôts | | 1 852 224,00 | | 1 852 224,00 | 1 852 224,00 | |
| Autres actifs courants | | | | | | |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | 250 000 000,00 | | 250 000 000,00 | 250 000 000,00 | 444 974 264,46 |
| Trésorerie | | 194 974 264,46 | | 194 974 264,46 | 153 676 621,85 | |
| TOTAL ACTIF COURANT | | **524 008 677,82** | | **524 008 677,82** | **489 070 888,08** | |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | | **1 128 532 452,20** | **153 545 125,61** | **974 987 326,59** | **939 060 968,50** | |

Copie Conforme à nos écritures

35 926 358,09

35926358,09

الملحق 08

SPA DP WORLD DJEN DJEN
TERMINAL A CONTENEURS
PORT DJEN DJEN JIJEL

BILAN ACTIF

Exercice clos le 31/12/2019

| ACTIF | Note | N Brut | N Amort.Prov. | N Net | N - 1 Net |
|---|---|---|---|---|---|
| ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT) | | | | | |
| Ecart d.acquisition (ou goodwill) | | | | | |
| Immobilisations incorporelles | | 1 927 918,75 | 783 604,18 | 1 144 314,57 | 315 457,42 |
| Immobilisations corporelles | | 477 348 475,51 | 99 404 967,66 | 377 943 507,85 | 281 934 904,37 |
| Terrains | | | | | |
| Bâtiments | | | | | |
| Autres immobilisations corporelles | | 477 348 475,51 | 99 404 967,66 | 377 943 507,85 | 281 934 904,37 |
| Immobilisations en concession | | | | | |
| Immobilisations encours | | 54 652 258,00 | | 54 652 258,00 | 26 594 496,40 |
| Immobilisations financières | | 16 250 000,00 | | 16 250 000,00 | 16 250 000,00 |
| Titres mis en équivalence . entreprises associées | | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | 16 250 000,00 | | 16 250 000,00 | 16 250 000,00 |
| Impôts différés actif | | | | | |
| TOTAL ACTIF NON COURANT | | 550 178 652,26 | 100 188 571,84 | 449 990 080,42 | 325 094 858,19 |
| ACTIF COURANT | | | | | |
| Stocks et encours | | 3 160 575,52 | | 3 160 575,52 | 1 418 279,53 |
| Créances et emplois assimilés | | | | | |
| Clients | | 73 625 598,06 | | 73 625 598,06 | 58 466 375,36 |
| Autres débiteurs | | 6 755 868,65 | | 6 755 868,65 | 4 115 324,10 |
| Impôts | | 1 852 224,00 | | 1 852 224,00 | |
| Autres actifs courants | | | | | |
| Disponibilités et assimilés | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | 250 000 000,00 | | 250 000 000,00 | |
| Trésorerie | | 153 676 621,85 | | 153 676 621,85 | 228 767 856,83 |
| TOTAL ACTIF COURANT | | 489 070 888,08 | | 489 070 888,08 | 292 767 835,82 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | | 1 039 249 540,34 | 100 188 571,84 | 939 060 968,50 | 617 862 694,01 |

الملحق 01

DP WORLD
Djen Djen

SPA DP WORLD DJEN DJEN
TERMINAL A CONTENEURS
PORT DJEN DJEN JIJEL

DP World DjenDjen
SPA au capital de 686 000 000 DA
Po. Box 05 B
RP 18000 Jijel
Tel: +213 34 54 22 44
Fax: +213 34 54 21 21
www.dpworld.com

## BILAN ACTIF

Exercice clos le 31/12/2018

| ACTIF (En DA) | Note | N Brut | N Amort-Prov | N Net | N - 1 Net |
|---|---|---|---|---|---|
| **ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)** | | | | | |
| **Ecart d.acquisition (ou goodwill)** | | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | | **846 136,00** | **530 678,58** | **315 457,42** | **478 502,59** |
| **Immobilisations corporelles** | | **337 180 740,30** | **55 245 835,93** | **281 934 904,37** | **308 561 607,18** |
| Terrains | | | | | |
| Bâtiments | | | | | |
| Autres immobilisations corporelles | | 337 180 740,30 | 55 245 835,93 | 281 934 904,37 | 308 561 607,18 |
| Immobilisations en concession | | | | | |
| **Immobilisations encours** | | **26 594 496,40** | | **26 594 496,40** | **26 072 846,05** |
| **Immobilisations financières** | | **16 250 000,00** | | **16 250 000,00** | **16 250 000,00** |
| Titres mis en équivalence . entreprises associées | | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | 16 250 000,00 | | 16 250 000,00 | 16 250 000,00 |
| Impôts différés actif | | | | | |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | | **380 871 372,70** | **55 776 514,51** | **325 094 858,19** | **351 362 955,82** |
| **ACTIF COURANT** | | | | | |
| **Stocks et encours** | | **1 418 279,53** | | **1 418 279,53** | **755 455,50** |
| **Créances et emplois assimilés** | | | | | |
| Clients | | 58 466 375,36 | | 58 466 375,36 | 21 547 672,34 |
| Autres débiteurs | | 4 115 324,10 | | 4 115 324,10 | 24 815 080,06 |
| Impôts | | | | | 10 543 155,65 |
| Autres actifs courants | | | | | |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | | |
| Trésorerie | | 228 767 856,83 | | 228 767 856,83 | 36 793 305,44 |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | | **292 767 835,82** | | **292 767 835,82** | **94 454 668,99** |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | | **673 639 208,52** | **55 776 514,51** | **617 862 694,01** | **445 817 624,81** |

DP World DjenDjen SPA
Gestion Terminal à Conteneur
Achouat, Taher-Jijel-
Po. Box 05 B . RP 18000 Jijel, Algérie
Tel: +213 34 54 22 44
Fax: +213 34 54 21 21

# BILAN PASSIF

**Exercice clos le 31/12/2023**

| PASSIF | Note | 2023 | 2022 |
|---|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | | |
| Capital émis (ou compte de l'exploitant) | | 1 306 000 000,00 | 1 306 000 000,00 |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves (Réserves consolidées (1)) | | 157 328 613,03 | 157 328 613,03 |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | | |
| Résultat net (Résultat net part du groupe) (1) | | 129 711 750,63 | -2 344 066,80 |
| Autres capitaux propres — Report à nouveau | | -6 391 450,94 | -4 047 384,14 |
| **Part de la société consolidante) (1)** | | | |
| **Part des minoritaires (1)** | | | |
| **TOTAL I** | | **1 586 648 912,72** | **1 456 937 162,09** |
| **PASSIFS NON COURANTS** | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 429 558 441,80 | 471 650 575,40 |
| Impôts (différés et provisionnés) | | | |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits comptabilisés d'avance | | 15 168 494,55 | 11 705 890,83 |
| **TOTAL PASSIFS NON COURANTS II** | | **444 726 936,35** | **483 356 466,23** |
| **PASSIFS COURANTS** | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 26 821 310,87 | 20 368 199,32 |
| Impôts | | 108 927 974,36 | 16 567 367,43 |
| Autres dettes | | 58 795 649,50 | 49 780 920,49 |
| Trésorerie Passif | | | |
| **TOTAL PASSIFS COURANTS III** | | **194 544 934,73** | **86 716 487,24** |
| **TOTAL GENERAL PASSIF** | | **2 225 920 783,80** | **2 027 010 115,56** |

الملحق 01

DP World DjenDjen SPA
**Gestion Terminal à Conteneur**
**Achouat, Taher-Jijel-**
Po. Box 05 B . RP 18000 Jijel, Algérie
Tel: +213 34 54 22 44
**Fax: +213 34 54 21 21**

# BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2022

| PASSIF | Note | 2022 | 2021 |
|---|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | | |
| Capital émis (ou compte de l'exploitant) | | 1 306 000 000,00 | 1 306 000 000,00 |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves (Réserves consolidées (1)) | | 157 328 613,03 | 145 393 840,09 |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | | |
| Résultat net (Résultat net part du groupe) (1) | | -2 344 066,80 | 25 075 229,91 |
| Autres capitaux propres — Report à nouveau | | -4 047 384,14 | -13 140 456,97 |
| **Part de la société consolidante) (1)** | | | |
| **Part des minoritaires (1)** | | | |
| **TOTAL I** | | **1 456 937 162,09** | **1 463 328 613,03** |
| **PASSIFS NON COURANTS** | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 471 650 575,40 | 379 637 959,00 |
| Impôts (différés et provisionnés) | | | |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits comptabilisés d'avance | | 11 705 890,83 | 10 774 735,90 |
| **TOTAL PASSIFS NON COURANTS II** | | **483 356 466,23** | **390 412 694,90** |
| **PASSIFS COURANTS** | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 20 368 199,32 | 22 824 089,14 |
| Impôts | | 16 567 367,43 | 30 813 991,07 |
| Autres dettes | | 49 780 920,49 | 56 416 627,75 |
| Trésorerie Passif | | | |
| **TOTAL PASSIFS COURANTS III** | | **86 716 487,24** | **110 054 707,96** |
| **TOTAL GENERAL PASSIF** | | **2 027 010 115,56** | **1 963 796 015,89** |

# BILAN PASSIF

Exercice clos le 30/12/2021

| PASSIF | Note | 2021 | 2020 |
|---|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | | |
| Capital émis (ou compte de l'exploitant) | 11 | 1 306 000 000,00 | 686 000 000,00 |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves (Réserves consolidées (1)) | 12 | 145 393 840,09 | 145 393 840,09 |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | | |
| Résultat net (Résultat net part du groupe) (1) | 13 | 25 075 229,91 | -7 570 793,98 |
| Autres capitaux propres — Report à nouveau | 14 | -13 140 456,97 | -5 569 662,99 |
| **Part de la société consolidante) (1)** | | | |
| **Part des minoritaires (1)** | | | |
| **TOTAL I** | | **1 463 328 613,03** | **818 253 383,12** |
| **PASSIFS NON COURANTS** | | | |
| Emprunts et dettes financières | 15 | 379 637 959,00 | 70 036 342,60 |
| Impôts (différés et provisionnés) | | | |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits comptabilisés d'avance | 16 | 10 774 735,90 | 8 877 854,74 |
| **TOTAL PASSIFS NON COURANTS II** | | **390 412 694,90** | **78 914 197,34** |
| **PASSIFS COURANTS** | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | 17 | 22 824 089,14 | 11 859 889,70 |
| Impôts | 18 | 30 813 991,07 | 17 016 588,63 |
| Autres dettes | 19 | 56 416 627,75 | 48 943 267,80 |
| Trésorerie Passif | | | |
| **TOTAL PASSIFS COURANTS III** | | **110 054 707,96** | **77 819 746,13** |
| **TOTAL GENERAL PASSIF** | | **1 963 796 015,89** | **974 987 326,59** |

**Check should be Zero** 0 0

02 ص 141

DP WORLD
Djen Djen

SPA DP WORLD DJEN DJEN
TERMINAL A CONTENEURS
PORT DE DJEN DJEN -JIJEL-

## BILAN PASSIF

Exercice clos au 31/12/2020

| PASSIF EN DA | NOTE | N | N-1 |
|---|---|---|---|
| CAPITAUX PROPRES | | | |
| Capital émis | | 686 000 000,00 | 686 000 000,00 |
| Capital non appelé | | | - 75 000 000,00 |
| Primes et réserves- Réserves consolidées(1) | | 145 393 840,09 | 3 194 265,75 |
| Ecarts de réévaluation | | | |
| Ecart d.équivalence (1) | | | |
| Résultat net - Résultat net part du groupe (1) | | -7 570 793,98 | 81 508 525,00 |
| Autres capitaux propres - Report à nouveau | | -5 569 662,99 | 60 691 049,34 |
| **Part de la société consolidante (1)** | | | |
| **Part des minoritaires (1)** | | | |
| **TOTAL I** | | **818 253 383,12** | **756 393 840,09** |
| PASSIFS NON COURANTS | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 70 036 342,60 | 90 046 726,20 |
| Impôts (différés et provisionnés) | | | |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits constatés d.avance | | 8 877 854,74 | 1 656 303,34 |
| **TOTAL PASSIFS NON COURANTS II** | | **78 914 197,34** | **91 703 029,54** |
| PASSIFS COURANTS | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 11 859 889,70 | 27 733 547,48 |
| Impôts | | 17 016 588,63 | 17 288 752,85 |
| Autres dettes | | 48 943 267,80 | 45 941 798,54 |
| Trésorerie Passif | | | |
| **TOTAL PASSIFS COURANTS III** | | **77 819 746,13** | **90 964 098,87** |
| **TOTAL GENERAL PASSIF** | | **974 987 326,59** | **939 060 968,50** |

**Copie Conforme à nos écritures**

الملحق 02

SPA DP WORLD DJEN DJEN
TERMINAL A CONTENEURS
PORT DJEN DJEN JIJEL

## BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2019

| PASSIF en DA | NOTE | N | N-1 |
|---|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | | |
| Capital émis | | 686 000 000,00 | 686 000 000,00 |
| Capital non appelé | | -75 000 000,00 | -300 000 000,00 |
| Primes et réserves- Réserves consolidées(1) | | 3 194 265,75 | |
| Ecarts de réévaluation | | | |
| Ecart d.équivalence (1) | | | |
| Résultat net - Résultat net part du groupe (1) | | 81 508 525,00 | 154 561 256,73 |
| Autres capitaux propres - Report à nouveau | | 60 691 049,34 | -90 675 941,64 |
| **Part de la société consolidante (1)** | | | |
| **Part des minoritaires (1)** | | | |
| **TOTAL I** | | **756 393 840,09** | **449 885 315,09** |
| **PASSIFS NON COURANTS** | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 90 046 726,20 | 100 051 918,00 |
| Impôts (différés et provisionnés) | | | |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits constatés d.avance | | 1 656 303,34 | 1 426 981,32 |
| **TOTAL PASSIFS NON COURANTS II** | | **91 703 029,54** | **101 478 899,32** |
| **PASSIFS COURANTS** | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 27 733 547,48 | 21 443 296,80 |
| Impôts | | 17 288 752,85 | 10 125 663,35 |
| Autres dettes | | 45 941 798,54 | 34 929 519,45 |
| Trésorerie Passif | | | |
| **TOTAL PASSIFS COURANTS III** | | **90 964 098,87** | **66 498 479,60** |
| **TOTAL GENERAL PASSIF** | | **939 060 968,50** | **617 862 694,01** |

الملحق ...

DP WORLD
Djen Djen

DP World DjenDjen
SPA au capital de 686 000 000 DA
Po. Box 05 B
RP 18000 Jijel
Tel: +213 34 54 22 44
Fax: +213 34 54 21 21
www.dpworld.com

SPA DP WORLD DJEN DJEN
TERMINAL A CONTENEURS
PORT DJEN DJEN JIJEL

ملحق (...

## Exercice clos le 31/12/2018

| PASSIF (En DA) | NOTE | N | N-1 |
|---|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | | |
| Capital émis | | 686 000 000,00 | 386 000 000,00 |
| Capital non appelé | | -300 000 000,00 | |
| Primes et réserves- Réserves consolidées(1) | | | |
| Ecarts de réévaluation | | | |
| Ecart d.équivalence (1) | | | |
| Résultat net - Résultat net part du groupe (1) | | 154 561 256,73 | -9 387 300,30 |
| Autres capitaux propres - Report à nouveau | | -90 675 941,64 | -81 288 641,34 |
| **Part de la société consolidante (1)** | | | |
| **Part des minoritaires (1)** | | | |
| TOTAL I | | **449 885 315,09** | **295 324 058,36** |
| **PASSIFS NON COURANTS** | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 100 051 918,00 | 60 322 000,00 |
| Impôts (différés et provisionnés) | | | |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits constatés d.avance | | 1 426 981,32 | 1 243 412,28 |
| TOTAL PASSIFS NON COURANTS II | | **101 478 899,32** | **61 565 412,28** |
| **PASSIFS COURANTS** | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 21 443 296,80 | 58 171 255,69 |
| Impôts | | 10 125 663,35 | 4 905 637,42 |
| Autres dettes | | 34 929 519,45 | 25 851 261,06 |
| Trésorerie Passif | | | |
| TOTAL PASSIFS COURANTS III | | **66 498 479,60** | **88 928 154,17** |
| TOTAL GENERAL PASSIF | | **617 862 694,01** | **445 817 624,81** |

الملحق 03

## COMPTE DE RESULTATS (Par nature)

| | Note | 2023 | 2 022 | 2 021 | 2020 | 2019 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Ventes et produits annexes | | 625 660 650,40 | 296 562 908,55 | 362 149 256,35 | 279 068 106,45 | 388 883 868,25 | 381 810 848,80 |
| Variation stocks produits finis et en cours | | | | | | | |
| Production immobilisée | | | | | | | |
| Subventions d'exploitation | | | | | | | |
| **I - PRODUCTION DE L'EXERCICE** | | **625 660 650,40** | **296 562 908,55** | **362 149 256,35** | **279 068 106,45** | **388 883 868,25** | **381 810 848,80** |
| Achats consommés | | 22 639 244,10 | 15 546 764,57 | 17 273 607,02 | 15 155 754,05 | 19 854 647,87 | 18 356 079,44 |
| Services extérieurs et autres consommations | | 110 357 710,35 | 98 108 067,82 | 134 273 297,28 | 125 595 154,97 | 152 807 027,47 | 114 790 099,76 |
| **II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE** | | **132 996 954,45** | **113 654 832,39** | **151 546 904,30** | **140 750 909,02** | **172 661 675,34** | **133 146 179,20** |
| **HI - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)** | | **492 663 695,95** | **182 908 076,16** | **210 602 352,05** | **138 317 197,43** | **216 222 192,91** | **248 664 669,60** |
| Charges de personnel | | 168 197 508,95 | 126 113 178,66 | 113 115 127,16 | 89 399 923,63 | 80 717 965,85 | 45 240 139,28 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | | 9 399 385,41 | 5 624 529,77 | 7 619 941,06 | 1 592 017,56 | 1 649 673,37 | 5 252 930,59 |
| **IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION** | | **315 066 801,59** | **51 170 367,73** | **89 867 283,83** | **47 325 256,24** | **133 854 553,69** | **198 171 599,73** |
| Autres produits opérationnels | | 2 413 562,68 | 18 565,69 | 715 870,99 | 632 184,73 | 843 198,16 | 749 547,59 |
| Autres charges opérationnelles | | 1 349 086,68 | 1 573 482,84 | 1 906 701,12 | 1 066 742,53 | 1 736 383,62 | 2 088 899,88 |
| Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur | | 119 286 784,37 | 56 196 479,86 | 55 274 490,93 | 55 008 442,18 | 44 641 379,35 | 35 982 484,95 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | | | | | | |
| **V - RESULTAT OPERATIONNEL** | | **196 844 493,22** | **-6 581 029,28** | **33 401 962,77** | **-8 117 743,74** | **88 319 988,88** | **160 849 762,49** |
| Produits financiers | | 11 963 333,30 | 10 797 868,68 | 3 147 187,50 | 5 086 805,56 | 694 679,98 | 1 763 173,95 |
| Charges financières | | 26 852 972,49 | 5 570 429,61 | 3 839 410,23 | 4 539 855,80 | 6 271 875,86 | 5 993 653,71 |
| **VI - RESULTAT FINANCIER** | | **-14 889 639,19** | **5 227 439,07** | **-692 222,73** | **546 949,76** | **-5 577 195,88** | **-4 230 479,76** |
| **VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)** | | **181 954 854,03** | **-1 353 590,21** | **32 709 740,04** | **-7 570 793,98** | **82 742 793,00** | **156 619 282,73** |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | 60 685 753,71 | 1 590 250,23 | 10 552 222,93 | | 1 234 268,00 | 2 058 026,00 |
| Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires | | -8 442 650,31 | -599 773,64 | -2 917 712,80 | | | |
| **TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **640 037 546,38** | **307 379 342,92** | **366 012 314,84** | **284 787 096,74** | **390 421 746,39** | **384 323 570,34** |
| **TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **510 325 795,75** | **309 723 409,72** | **340 937 084,93** | **292 357 890,72** | **308 913 221,39** | **229 762 313,61** |
| **VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **129 711 750,63** | **-2 344 066,80** | **25 075 229,91** | **-7 570 793,98** | **81 508 525,00** | **154 561 256,73** |
| Eléments extraordinaires (produits) (à préciser) | | | | | | | |
| Eléments extraordinaires (charges) (à réciser) | | | | | | | |
| **IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE** | | | | | | | |
| **X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | | **129 711 750,63** | **-2 344 066,80** | **25 075 229,91** | **-7 570 793,98** | **81 508 525,00** | **154 561 256,73** |
| Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1) | | | | | | | |
| **XI - RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)** | | | | | | | |
| **Dont part des minoritaires (1)** | | | | | | | |
| **Part du groupe (1)** | | | | | | | |

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | **21%** | **-1%** | **7%** | **-3%** | **21%** | **40%** |

05 الملحق

SPA DP WORLD DJEN DJEN
TERMINAL A CONTENEURS
PORT DJEN DJEN JIJEL

2023

## TABLEAU DES AMORTISSEMENTS

| RUBRIQUES ET POSTES | Notes | Amortissements cumulés en début d'exercice | Augmentations Dotations de l'exercice | Diminutions Eléments sortis | Amortissements cumulés en fin d'exercice |
|---|---|---|---|---|---|
| Goodwill | | | | | |
| | | 2 670 047,49 | 283 246,94 | | 2 953 294,43 |
| Immobilisations incorporelles | | | | | |
| | | 256 346 546,82 | 115 540 933,71 | | 371 887 480,53 |
| Immobilisations corporelles | | | | | |
| Participations | | | | | |
| Autres actifs financiers non courants | | | | | |

الملحق 05

SPA DP WORLD DJEN DJEN
TERMINAL A CONTENEURS
PORT DJEN DJEN JIJEL

2022

## TABLEAU DES AMORTISSEMENTS

| RUBRIQUES ET POSTES | Notes | Amortissements cumulés en début d'exercice | Augmentations Dotations de l'exercice | Diminutions Eléments sortis | Amortissements cumulés en fin d'exercice |
|---|---|---|---|---|---|
| Goodwill | | | | | |
| Immobilisations incorporelles | | 2 264 295,97 | 705 751,52 | 300 000,00 | 2 670 047,49 |
| Immobilisations corporelles | | 204 658 439,41 | 53 504 660,68 | 1 816 553,27 | 256 346 546,82 |
| Participations | | | | | |
| Autres actifs financiers non courants | | | | | |

05 الملحق

2024

SPA DP WORLD DJEN DJEN
TERMINAL A CONTENEURS
PORT DJEN DJEN JIJEL

## TABLEAU DES AMORTISSEMENTS

| RUBRIQUES ET POSTES | Notes | Amortissements cumulés en début d'exercice | Augmentations Dotations de l'exercice | Diminutions Eléments sortis | Amortissements cumulés en fin d'exercice |
|---|---|---|---|---|---|
| Goodwill | | | | | |
| Immobilisations incorporelles | | 1 494 628,71 | 769 667,18 | | 2 264 295,89 |
| Immobilisations corporelles | | 152 050 496,90 | 52 607 942,59 | | 204 658 439,49 |
| Participations | | | | | |
| Autres actifs financiers non courants | | | | | |

04 جدول

SPA DP WORLD DJEN DJEN
TERMINAL A CONTENEURS
PORT DJEN DJEN JIJEL

2020

## TABLEAU DES AMORTISSEMENTS

| RUBRIQUES ET POSTES | Notes | Amortissements cumulés en début d'exercice | Augmentations Dotations de l'exercice | Diminutions Eléments sortis | Amortissements cumulés en fin d'exercice |
|---|---|---|---|---|---|
| Goodwill | | 783 604,18 | 711 024,53 | | 1 494 628,71 |
| Immobilisations incorporelles | | 99 404 967,66 | 52 645 529,24 | | 152 050 496,90 |
| Immobilisations corporelles | | | | | |
| Participations | | | | | |
| Autres actifs financiers non courants | | | | | |

الملحق 04

SPA DP WORLD DJEN DJEN
TERMINAL A CONTENEURS
PORT DJEN DJEN JIJEL

2019

## TABLEAU DES AMORTISSEMENTS

| RUBRIQUES ET POSTES | Notes | Amortissements cumulés en début d'exercice | Augmentations Dotations de l'exercice | Diminutions Eléments sortis | Amortissements cumulés en fin d'exercice |
|---|---|---|---|---|---|
| Goodwill | | | | | |
| Immobilisations incorporelles | | 530 678,58 | 252 925,60 | | 783 604,18 |
| Immobilisations corporelles | | 55 245 835,93 | 44 159 131,73 | | 99 404 967,66 |
| Participations | | | | | |
| Autres actifs financiers non courants | | | | | |

الملحق 04

2018

## TABLEAU DES AMORTISSEMENTS

| RUBRIQUES ET POSTES | Notes | Amortissements cumulés en début d'exercice | Augmentations Dotations de l'exercice | Diminutions Eléments sortis | Amortissements cumulés en fin d'exercice |
|---|---|---|---|---|---|
| Goodwill | | | | | |
| Immobilisations incorporelles | | 367 633,41 | 163 045,17 | | 530 678,58 |
| Immobilisations corporelles | | 22 959 677,87 | 35 635 870,74 | 3 349 712,68 | 55 245 835,93 |
| Participations | | | | | |
| Autres actifs financiers non courants | | | | | |